

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(541)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
13	هيئة حقوق الإنسان
16	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
79	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

انتقد إدراج الأمم المتحدة لقوات التحالف على القائمة السوداء د. القحطاني: لا يجوز المساواة بين من يجند الأطفال وبين من يتلafi أي أضرار تلحق بهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509152>

الرياض - سعيد المبارك

زار سفير النرويج لدى المملكة رالف فيلي هانسن أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان في استقباله الوفد المرافق له رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني، والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخرى. وفي بداية اللقاء، قدم رئيس الجمعية شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وأليات عملها ونوعية القضايا التي تتفاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.

وقد تطرق الحديث إلى بعض القضايا التي تتبعها الجمعية وبعض الأنظمة التي صدرت، كما تطرق الحديث إلى تقدم حقوق الإنسان في المملكة، ومن ذلك دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وقد طرح الوفد الزائر بعض الاستفسارات المتعلقة ببعض القضايا، وتم بيان وجهة نظر الجمعية بشأنها. وتحدث رئيس الجمعية عن إدراج الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون قوات التحالف الذي تقوده المملكة في اليمن على القائمة السوداء الخاصة بالدول والجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الأطفال خلال الصراعات، واستغرب واستذكر هذا التصرف من مسؤول أمريكي يفترض أن لديه من الآليات والوسائل ما يكفي ليعطي قراراً صائباً، لأن قراره لم يكن على أساس سليم لا من حيث الواقع ولا التحقق.

وأضاف: لا يجوز المساواة بين من يجند الأطفال ويزودهم بالسلاح ويدفعهم لجهات القتال ويستخدم المدارس والمستشفيات كمقرات عسكرية ومخازن للسلاح وقتل المدنيين يومياً، وبين من يحرص على تلافي أي أضرار تلحق بالأطفال أو المدنيين ويقدم الإغاثة والمساعدة ويلغي أي ضربات عسكرية إذا كان هناك شك بأنها ستتسق في أي أضرار بالمدنيين أو الأطفال. وقال رئيس الجمعية: هناك ازدواج للمعايير في تصرف الأمين العام للأمم المتحدة، ففي حين يرفض إدراج إسرائيل على القائمة السوداء لقتلها لأطفال غزة وما يقوم به الجيش الإسرائيلي من تصفية ميدانية للأطفال على الحواجز في الضفة الغربية، نجد أنه يدرج قوات التحالف في اليمن على القائمة، رغم أننا لم نر صد في الجمعية طيلة الفترة الماضية أي استهداف مقصود للأطفال أو المدنيين من قوات التحالف، بل وجدنا أن هناك حرصاً كبيراً على تنفيذ العاملين في هذا التحالف بمبادي القانون الدولي الإنساني وما يفرضه من التزامات اثناء الصراعات.



قال: قراره لم يبن على أساس سليمة لا من حيث الواقع ولا التحقق "القططاني" ينتقد إدراج الأمم المتحدة "قوات التحالف" باليمن على القائمة السوداء

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016 م

<https://api.sabq.org>

ياسر العتيبي – الرياض

انتقد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القططاني، إدراج الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون، قوات التحالف التي تقودها السعودية في اليمن على القائمة السوداء الخاصة بالدول والجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الأطفال خلال الصراعات، مستنكراً صدور هذا التصرف من مسؤول أمريكي يفترض أن لديه من الآليات والوسائل ما يكفي ليعطي قراراً صائباً، لأن قراره لم يبن على أساس سليم لا من حيث الواقع ولا التتحقق.

وأشار إلى أنه لا يجوز المساواة بين من يجند الأطفال ويزودهم بالسلاح ويدفعهم لجهات القتال ويستخدم المدارس والمستشفيات كمقرات عسكرية ومخازن للسلاح وقتل المدنيين يومياً، وبين من يحرص على تلافي أي أضرار تلحق بالأطفال أو المدنيين ويقدم الإغاثة والمساعدة ويلغي أي ضربات عسكرية إذا كان هناك شك بأنها ستتسبب في أي أضرار بالمدنيين أو الأطفال.

جاء ذلك لدى زيارة السيد رالف فيلي هانسن سفير النرويج لدى المملكة، للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم، وكان في استقبال الوفد رئيس الجمعية والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخرى، حيث قدم رئيس الجمعية شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وأليات عملها ونوعية القضايا التي تتناولها وما تقدمه من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.

وتطرق الحديث إلى بعض القضايا التي تتبعها الجمعية وبعض الأنظمة التي صدرت كما تطرق إلى تقديم حقوق الإنسان في المملكة ومن ذلك دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، فيما طرح الوفد الزائر بعض الاستفسارات المتعلقة ببعض القضايا وتم بيان وجهة نظر الجمعية بشأنها.

وقال رئيس الجمعية القططاني في تصريحه: "هناك ازدواج للمعايير في تصرف الأمين العام للأمم المتحدة، ففي حين يرفض إدراج إسرائيل على القائمة السوداء لقتلها أطفال غزة وما يقوم به الجيش الإسرائيلي من تصفية ميدانية للأطفال على الحواجز في الضفة الغربية نجده يدرج قوات التحالف في اليمن على القائمة، رغم أننا لم نرصد في الجمعية طيلة الفترة الماضية أي استهداف مقصود للأطفال أو المدنيين من قوات التحالف، بل وجدنا أن هناك حرصاً كبيراً على تنقيف العاملين في هذا التحالف بمبادئ القانون الدولي الإنساني وما يفرضه من التزامات أثناء الصراعات."

وأشار إلى أن هناك متابعة ومحاسبة عند حدوث بعض الحوادث غير المقصودة، مما يتطلب من المنظمة الدولية وعلى رأسها الأمين العام إعادة النظر في هذا القرار، والذي قد يكون له بعض الآثار السلبية على دعم دول قوات التحالف للمدنيين والأطفال في اليمن.

دعوة للمنظمات الحقوقية للتواجد على أرض اليمن

أكاديميون وحقوقيون لـ "الرياض": تقرير الأمم المتحدة تحامل على التحالف العربي لدعم الشرعية باليمن وجامل الحوثيين وشركائهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509208>

جدة - محمد حميدان

اتفق عدد من الأكاديميين والمدافعين عن حقوق الإنسان على أن تقرير الأمم المتحدة مؤخراً حول اليمن جاء متحاملاً ضد تحالف دعم الشرعية في اليمن ومتحيزاً بشكل كبير لمليشيات الحوثي والخارجين عن الحكومة الشرعية التي اختارها اليمنيون ورؤسواها لأنفسهم وأكدوا بأن التقرير الذي لم يعتمد على معلومات إحصائية صحيحة وميدانية أغفل الكثير من الواقع المثبتة والتي توثق إجرام تلك المليشيات وأولئك الخارجين عن القانون بحق الشعب اليمني معتبرين بأنه تقرير يكشف عن تناقض واضح ما بين مبادئ وسياسات المنظمة وعملها وعمل العديد من المنظمات المتفرعة عنها.

وقال الدكتور وحيد حمزة هاشم من قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز لـ "الرياض": من الواضح بأن هناك خللاً في التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة والذي حابى وجامل بشكل كبير مليشيات الحوثي وشركائها من الخارجين على الحكومة الشرعية باليمن وتحامل دون مبرر على التحالف الدولي لدعم الشرعية باليمن الشقيق وهذا الخلل كشف للجميع وجود تناقض ما بين المبادئ والسياسات التي تقوم عليها المنظمة وتنتادي بها وعمل بعض المنظمات المتفرعة عنها بعدم الالكتراز للكثير من القيم والمبادئ التي تكون عالمية الفكر والتوجه ويعكمها العقل والمنطق والانحراف وراء خدمة المصالح الاستراتيجية لجهات ترغب في تخفيف الضغوط الدولية على الحوثيين والخارجين عن القانون ومن يدعهم للعب بالمنطقة وجعلها مصدرأً لتصدير العنف والإرهاب للعالم.

وتابع الدكتور وحيد حمزة بأنه ليس من المقبول بأن تغض المنظمات الدولية النظر عما تمارسه مليشيات الحوثي ومن يوازراها من جرائم متعددة بحق الإنسانية وتقوم بسجن وزير الدفاع اليمني والأف اليمنيين وتقوم بتصفية الكثير منهم إضافة إلى ممارسة إعدامهم دون محاكمة وترويع واستهداف الأبرياء والمواقع السكنية بالتصفيف العشوائي وزرع الألغام وتجنيد الأطفال وارغامهم على حمل السلاح وغير ذلك من جرائم، لتقوم تلك المنظمات بالتجني على التحالف الدولي لدعم الشرعية الذي يتکبد كل ما يتکبد من عنا ووجه ليحقق الرؤية الدولية الإنسانية لرفع الظلم عن أبناء اليمن وشعبه والوقف أمام أطماع دول بات الكل متفقاً على عدائتها وعلى أدوارها في صنع الإرهاب وتصديره للعالم كله وذلك دون وجود إحصائيات دقيقة أو رصد ميداني يثبت تلك الاتهامات التي يدحضها في المقام الأول عمل التحالف الشرعي لدعم الدولة والشعب اليمني بشكل معلن للعالم كله ويدعوه للجميع بالمشاركة فيه لإنقاذ اليمن وأبنائه.

بدوره طلب الدكتور ملاح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المنظمات الدولية بتلبية طلبات التحالف الدولي لدعم الشرعية باليمن بالمشاركة في رصد الواقع الحقيقي لما يجري على أرض اليمن وإيضاح الصورة للعالم أجمع وقال: نستغرب ما تضمنه تقرير الأمم المتحدة من تحامل على التحالف لدعم الشرعية وهو الذي يطالب الجمعيات الأهلية والدولية بالمشاركة وتبثت الواقع وفي ذلك دحض وتكذيب لما تضمنه تقرير الأمم المتحدة الذي ساوى بين الضحية والجلاد وجامل بشكل كبير الحوثيين وشركائهم وهم من ثبت للجميع جرائمهم تجاه أبناء اليمن وأطفاله وتجاوزاتهم المتعددة لحقوق الإنسان المتعارف عليها وثبتت قيامهم بقصص الواقع السكنية وتسلیح الأطفال وترويع

الأبرياء واستخدام المدارس والدور السكنية لتخزين الأسلحة والذخائر وخلاف ذلك من جرائم في حين أن عمل التحالف معلن للجميع ويتم بالتوافق الدولي لرفع الجور والظلم عن أبناء اليمن ويبلغ الحرص على الحفاظ على سلامة الأبرياء فيه حد الغاء الطلعات الجوية والتأكيد الدقيق من الأهداف المنشود ضربها وعدم العشوائية فيها.

وتتابع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قائلًا نحن نستغرب من تدني دقة تقرير صادر عن منظمة بحجم منظمة الأمم المتحدة وافتقاره للإثبات والأدلة وألا يأتي على أساس موضوعية وهو يشككنا في موضوعية وازدواج المعايير التي تنتبها مثل هذه النوعية من التقارير في ظل عدم التطرق فيه لحالات كثيرة مشابهة في إسرائيل وغزة وغيرها من بقاع العالم ونطالب المنظمة والمنظمات والجمعيات التابعة لها بتلبية دعوة التحالف الدولي لدعم الشرعية باليمين بالتواجد فعليًا على أرض اليمن وعدم استبقاء المعلومات المضللة التي لا تخدم الشعب اليمني وأبنائه بل تتسبّب له وللمنطقة بالمزيد الضياع والفوضى.



مدير سجون عسير لـ "المدينة": ليس لدينا ما تخفيه وأبوابنا مشرعة للجهات الحقوقية

أكد على أن جميع الشكاوى محل اهتمام ويسعى لحلها وفق الأنظمة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016 م

www.al-madina.com/node/681712

الحسن آل سيد - أنها

كشف مدير السجون بمنطقة عسير العميد مبارك بن محيى السليمان لـ «المدينة» عن تطوير ملموس في سجون المنطقة يضمن توفير كافة حقوق السجين، حيث تمت إعادة تأهيل العناصر القديمة واستحداث عناصر جديدة مصممة بشكل هندسي يساعد على التهوية وتوفير صالات طعام وعمل مسطحات خضراء ومشوى وتزويد به بالأجهزة الرياضية، وأكد في حواره عن تطور وسائل التفتيش على المخدرات والمهربات في سجون عسير مما ساهم في الحد من دخولها، وإنشاء مركز لعلاج الإدمان قريباً وتخصيص أقسام لمعالجة انقطاع الأسرة عن السجين أو العكس. وفيما يلي نص الحوار:-

*بداية كيف يتم التعامل مع النزلاء خلال شهر رمضان المبارك؟ وهل هناك برامج مخصصة لهذا الشهر المبارك؟
لدينا برامج على مدار العام وخلال شهر رمضان المبارك ومنها برامج توعوية وترفيهية ورياضية بالإضافة إلى حلقات تحفيظ القرآن الكريم وبرامج المسابقات وتوزع فيه الجوائز على الفائزين، وهناك محفزات كثيرة داخل السجن تشعر النزلاء بروحانية الشهر المبارك.

وفيما يخص تقديم الإعاشة والوجبات الغذائية خلال الشهر المبارك يتم حسب العقد المبرم مع الشركة المعتمدة للإعاشة أن تكون الوجبات حسب رغبة النزلاء، ولدينا في شهر رمضان وجبة الإفطار والسحور ويتأكلهما بعض الوجبات الخفيفة.

*بحلول رمضان المبارك يصدر المقام السامي العفو الملكي الكريم.. كيف يتم التعامل مع هذا العفو الملكي الكريم؟ وهل هناك أعداد متوقعة للاستفادة منه؟

-بالفعل صدرت تعليمات العفو الملكي من المقام السامي منذ وقت مبكر قبل حلول شهر رمضان المبارك، وعممت من قبل وزارة الداخلية لإمارات المناطق ووجه سمو أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز ب المباشرة جميع اللجان لأعمالها في سجون المنطقة ليتمكن المسؤولون بالعفو من صيام الشهر الكريم بين ذويهم. وقامت اللجان حالياً بحصر الملفات وتدقيقها ليتم إطلاق المفرج عنهم ليلة الأول من رمضان كفعة أولى وتتولى بعد ذلك باقي النزلاء الذين تطبق عليهم التعليمات وشروط العفو الملكي الكريم، ومن المتوقع أن يشمل العفو عدداً كبيراً من النزلاء في سجون منطقة عسير، وعلى المشمولين بالعفو اغتنام العفو الملكي الكبير والاستفادة من الخدمات التي قدمت

لهم أثاء وجوهم في السجن وأن يعودوا أعضاء فاعلين نافعين لخدمة دينهم ووطنهم وأن يستفيدوا من هذه التجربة ولا يعودوا للسجن مرة أخرى.

* خلال جولتنا شاهدنا السجن أشبه بورشة عمل حدثنا عن تطوير سجون عسير بشكل عام؟

-أولت حكومية خادم الحرمين الشريفين ومتابعة حثيثة من قبل ولی العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو أمير منطقة عسير وسعادة المدير العام للسجون اللواء إبراهيم حمزى جل رعايتها لتطوير السجون والنزلاء في جميع مناطق (تطوير المكان والإنسان) وتشهد سجون منطقة عسير نقلة نوعية من خلال المشروعات القائمة حالياً أو المزمع افتتاحها قبل نهاية العام الهجري الجارى ومنها إنشاء حديقة داخل السجن يستفيد منها النزيل وزائره وإن شاء الله ترى النور قبل نهاية العام الجارى.

وتشمل التطوير عدداً من سجون المنطقة فهناك مشروعات قائم العمل فيها حالياً سواء في سجن محافظة بيشة وظهران الجنوب وخميس مشيط بالإضافة إلى أبها. السجون المستأجرة

وفيما يخص السجون المستأجرة بالمنطقة فقد شملت جميعها بعقود صيانة واستئناف من الأجهزة الحديثة وهناك نماذج مطبقة حالياً فإذا تم الطلب لتغيير موقع السجن لأي ظرف من الظروف يطلب من صاحب المبني المستأجر تصميم عناصر هندسية مطابقة للعناصر الحديثة في السجون الرئيسية، وأول نموذج طبق لدينا في سجن تثليث العام حيث صممت العناصر بطريقة هندسية نموذجية روعي فيها طريقة التهوية والرقبة والتقويم والحراسات الأمنية.

*يعاني بعض الزوار والمراجعين من الطوابير أمام بوابات السجون حتى الوصول لمقابلة النزيل هل من حلول لذلك؟
لم تغفل المديرية العامة للسجون ذلك وحالياً يتم العمل على تطوير وإنشاء بوابات أمنية وصالات استقبال تم تصميمها هندسياً بشكل يمنع التكس وسوف تقضي على الطوابير من خلال تلك البوابات والصالات، حيث يتم استقبال الزائر أو المراجع وينقل إلى مكان مخصص به صالات كبيرة مكيفة ومن ثم يستقبلهم موظفو وموظفات تلك الصالات وتقدم لهم الخدمة سواء كانت الخدمة زيارة أو مراجعة أو استلام وتسلیم أمور تخص النزيل.

عمليات التهريب

*وكيف تتعاملون مع عمليات التهريب داخل السجن؟ وما هي أبرز عمليات التهريب والمهربات؟
لا شك أن بلدنا مستهدف بشكل عام في أمنه وشبابه والحمد لله - لدينا من المقومات والإمكانات ما يساهم وبشكل كبير من ضبط عمليات التهريب داخل السجن، كما تم تطوير عمل الفرق المختصة لعمليات الحراسات والتقصي كما تم دعم تلك الفرق بالآليات والأجهزة الحديثة كأجهزة التقصي كما هو معمول به في المطارات بالإضافة إلى التقصي الذاتي.
ويقوم ضباط وأفراد الشرطة العسكرية بعمليات التقصي النظامية والمفاجئة على العناير والزائرتين - كل هذه الخطوات حدثت من عمليات التهريب، وأبرز المهربات بعض أنواع المخدرات والجوالات وشراائح الاتصال وتم كشف حالات تهريب من خلال الزائرات لليوم العائلي بالإضافة إلى التهريب أثناء الزيارة العامة وضبط سجينات يحاولن التهريب، حيث تستغل النزيلة خروجها للمحاكم الشرعية أو للمستشفى وتحاول عند عودتها الدخول بالمهربات ويتم كشفهن واحتالهن لجهات الاختصار.

«البيت العائلي» أصبح معلمًا مهمًا داخل السجون في المملكة.. كيف يتم العمل داخله وأبرز ما يقدمه؟

-البيت العائلي من بعدة مراحل في السابق وكان قائمًا بسميات مختلفة ولم يكن مهيئاً بهذا الشكل،اليوم شهد تطوراً كبيراً ولا يزال يطمح إلى تقديم المزيد وكان مسماه السابق مقر الخلوة الشرعية وكان مقراً غير مهيئاً وكانت الزائرة تمر على عدد من النقاط بها عدد من الأفراداليوم تطور وأصبح مسماه الجديد البيت العائلي ويدار بكوادر نسائية مؤهلة مما يمكن من الحفاظ على خصوصية النزيل أسرته، حيث تصل الزائرة إلى مقر البيت العائلي وتستقبل من قبل الموظفات وتسجل بياناتها، ومن ثم تتم الصعود بها إلى الحناج المخصص بها وبنـ وحـاـ

ويكون البيت العائلي من عدد الأجنحة الفاخرة وتقديم خدمة فندقية عالية المستوى بالإضافة إلى تقديم الوجبات حسب طلب النزلاء بالإضافة إلى المشروبات الساخنة والباردة، كما تم توفير صالات مخصصة للأطفال بها عدد من الألعاب بحيث يستطيع أبناء النزلاء قضاء بعض الوقت فيها بإشراف الموظفات مع تأمين كشك يقدم بعض العصائر والحلويات وغيرها، كما تم التعاقد مع شركة مسؤولة عن تغيير أغطية الأسرة بشكل يومي وتحت إشراف مديرية البيت العائلي وبميزانية مستقلة.

كما أن العمل قائم على إنشاء حديقة مشابهة بالحدائق العامة داخل السجن يستفيد منها النزيل المميز هو أسرته أثناء الزيارة بحيث يستطيع الخروج مع أسرته إليها وقضاء بعض الوقت فيها وتزويدها بألعاب الأطفال. ومن الخدمات المقدمة للنزيل الزيارة العائلية لمدة 24 ساعة مرة واحدة في الشهر يقضى فيها النزيل يوماً مع أسرته خارج السجن وفق ضوابط وإجراءات معينة وهذه تخص بعض القضايا ويستطيع النزيل تأجيل الزيارة للشهر الذي يليه أو الذي يليه ويتمكن بـ 72 ساعة مع أسرته خارج السجن، أما غير المسؤولين بالزيارة الخارجية فيعوضون بزيارة البيت العائلي.

* هل هناك عزوف سواء من النزيل أو أسرته لاستقبال بعضهما أو زيارة بعضهما؟

- هناك نسبة قليلة جداً ولدينا أقسام متخصصة سواء من باحثين اجتماعيين وباحثات يقومون بمعالجة انقطاع الأسرة عن ابنها أو انقطاع الابن عن أسرته، كما أن هناك لجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم بمنطقة عسير (تراحم) بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية، وهناك أناس معروفون بالمنطقة بأنهم من أصحاب العمل الخيري ومصرح لهم بالدخول يتم من خلال جميع هذه الأقسام والجمعيات تقريب وجهات النظر، وبالفعل ثبتت فاعليتها في تذليل الكثير من العقبات والتقاء النزلاء والنزليات بأسرهم وهي حالات قليلة جداً.

مركز لعلاج المدمنين

* وكيف يتم التعامل مع المدمنين من النزلاء داخل السجن؟

- قال العميد السليم طبعاً القضايا مختلفة وخاصة قضايا المخدرات حسب وصف الجرم وعادة يطلق عليه اسم (مستعمل) ولدينا فكرة إنشاء مركز علاج الإدمان في سجون المنطقة. وجمعية رعاية السجناء بمنطقة عسير (تراحم) بإعادت هيكلة الفكرة وعرضت على سمو أمير المنطقة وتبنت الفكرة بإنشاء مركز علاج الإدمان بمنطقة عسير طبعاً خصص له مبانٍ ملحقة بالسجن وسلمت للجمعية وحالياً تشرف على تأهيله وروعى فيه التصميم الهندسي المناسب والنواحي الأمنية وشكل لها لجنة وتمت الموافقة عليها والآن لجنة رعاية السجناء (تراحم) هي القائمة على إنشائه وإعادة تأهيله.

* وما هي أبرز الخدمات المقدمة لنزلاء رعاية السجناء (تراحم)؟

- سجون منطقة عسير كباقي سجون المملكة تقدم للجميع الخدمات جميعها سواء من الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والإصلاح والتأهيل والدراسة في التعليم العام والجامعي والضمان الاجتماعي والزيارات العائلية خارج أسوار السجن والبيت العائلي والوجبات الصحية وفق استفتاء رغبات النزلاء بالإضافة إلى تقارب الأسرة مع ابنها النزيل إذا كان هناك تباعد عن طريق باحثين وباحثات متخصصات.

مدارس بالسجون

* كيف يتم التنسيق بين السجون ووزارة التعليم لإكمال النزيل أو النزيلة الدراسة؟

- لدينا تعليمات بفتح المدارس في جميع سجون منطقة عسير ابتداء من تعليم الكبار وحتى المرحلة الثانوية وإذا رغب النزيل أو النزيلة مواصلة تعليمه الجامعي يتم التنسيق مع إدارة الإصلاح والتأهيل بمديرية المنطقة، حيث لدينا موظفون متخصصون ينتقلون للجامعة وتعقد ورش عمل واجتماعات كل ذلك من أجل تسهيل عملية قبول النزلاء والنزليات في الجامعة.

أصحاب الأمراض المعدية

* وكيف يتم التعامل مع النزلاء المصابين بالأمراض المعدية والفiroسيّة؟

- يوجد لدينا في سجون المنطقة وحدات عزل صحي بإشراف طبي متخصص يقوم على فرز الحالات حسب التقرير الطبي ويتم التعامل معه كأي مواطن يحمل ذلك المرض المعدي أو الفiroسي.

شكاوى النزلاء

* كيف تتعاملون مع شكاوى النزلاء وما هي أبرزها؟

- أي شكوى تلقاها تكون محل اهتماماً ونسعى على حلها فوراً في حدود الضوابط والتعليمات ولا تكون مخالفة ولدينا ضباط متخصصون في عدد من الأقسام تشرف على عناصر النزلاء وقريبة جداً من النزلاء تقف على شكاوى النزلاء سواء من الخدمات المقدمة داخل السجن أو أي شكاوى أخرى -ولله الحمد- أغلب الشكاوى التي ترد هي خارج أسوار السجن وهي بعض المشكلات التي يعاني منها ذوي النزلاء حيث يقوم فريق متخصص من عدة أقسام على تذليل كافة الصعوبات والمشكلات التي تواجه ذوي النزلاء، كما أن أبرز شكاوى النزلاء تكمن بعد خروجه من السجن، حيث يكون النزيل لم يحدد مساره بعد خروجه أو لا توجد جهات تقدم له الرعاية سواء بالتوظيف أو بالمساعدة ولكن لجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم بمنطقة عسير (تراحم) نشطة بالمنطقة وتقوم بدور كبير في رعاية السجناء وأسرهم سواء داخل السجن أو بعد خروجهم.

* هناك ت Siriّات لبعض المقاطع الصوتية عن شكاوى بعض نزلاء سجن أبهاء؟

-تم الرد على تلك المقاطع في حينه من قبل المديرية العامة للسجون ولم يثبت لدينا أن المقطع الصوتي سرب من داخل السجن ومع ذلك وصلت جهات رقابية للسجن ووقفت على الوضع داخل السجن ووجدت أن الوضع داخل السجن مغاير تماماً لما هو عليه في المقطع الصوتي المسرّب.
وليس لدينا ما نخفيه، جميع الجهات الرقابية والحقوقية سواء هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وهيئة التحقيق والادعاء العام ولجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم (ترام) وغيرها، أبوابنا مشرعة لهم والسجن مفتوح لجميع الجمعيات والهيئات.

خطط فرضية

*تقييم سجون المنطقة بالتعاون مع الجهات الأخرى خططاً فرضية داخل السجون ما مدى الاستفادة من هذه الفرضيات?
-الخطط الفرضية مهمة ومطلوبة في أي تجمع سكاني، والسجون تعتبر من المجتمعات الحكومية الهامة التي يوجد بها عدد كبير من الأشخاص وتتنفيذ الخطط الفرضية يتاح لجميع الجهات المشاركة الاستفادة القصوى من الإيجابيات وتلافي السلبيات.

اللجان المختصة بالعفو الملكي..

- إمارة المنطقة

- مديرية سجون المنطقة

- مديرية شرطة المنطقة

- إدارة مكافحة المخدرات في قضايا المخدرات

- إدارة الجوازات في قضايا الجوازات

- هيئة التحقيق والادعاء العام إذا تطلب حضور عضو منها.

- بعض مظاهر التطوير في سجون عسير

- إعادة تأهيل العناصر القديمة

- استحداث عناصر جديدة مصممة بشكل هندي يساعد على التهوية

- تكثيف أعمال التفتيش والمراقبة

- توفير صالات طعام

- مكاتب داخلية لبعض الجهات المرتبطة بالصحة والتعليم ولجنة رعاية السجناء (ترام)

- إنشاء بعض المباني التعليمية سواء في التعليم العام أو التعليم الجامعي

- تخصيص مبانٍ للمراقبة

- إنشاء مطبخ مركزي

- تصميم بوابات أمنية متطرفة

- عمل مسطحات خضراء ومشى وتزويد بـالأجهزة الرياضية



العمل: تقرير الصحف الهندية غير دقيق وعمالتها تتمتع

بكافحة الحقوق

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=266346&CategoryID=5

الدمام: ناصر بن حسين 06-06-2016 AM 1:10

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن التقرير الذي نشرته الصحف الهندية والمتضمن وجود أغلب المساجين للعماله الهندية في السعودية والإمارات غير دقيق، مبينة أن جميع العمالة بما فيها العمالة الهندية في المملكة تتمتع بكل حقوقها العمالية.

معاملة متساوية

في حين أشار التقرير إلى أن عدد المساجين الهنديين في المملكة يبلغ حتى الآن 1696 عاملًا، أي ما نسبته 42% من إجمالي مساجينها في مختلف القضايا، استبعدت وزارة العمل أن يكون الرقم الموضح في التقرير لا يحوي على أسباب، مؤكدة أن جميع العمالة الموجودة في المملكة يتم التعامل معها بأنظمة متساوية.

وأكيدت على لسان متحدثها الرسمي خالد أبا الخيل لـ"الوطن" أن عدد العمالة الهندية يصل إلى مليونين ويتمتعون بكل حقوقهم العمالية في هذا الشأن، ويعاملون كغيرهم من العمالة الموجودة، لافتًا إلى أن الوزارة لديها مركز اتصال يتسع لغات منها اللغة الهندية.

2839 سجينًا

تضمن التقرير الذي نشرته إحدى الصحف الهندية "تربيبون إنديا" أخيراً، أن وزارة الخارجية الهندية ذكرت أن هناك العديد من المساجين الهنود في مختلف الدول، بما فيها دول الخليج تحوي الإحصائية العظمى 2839 سجينًا، منهم 1696 سجينًا في المملكة، وفي الإمارات 1143 سجينًا، فيما بينت أن ما لا يقل عن 49 سجينًا هنديا توفوا في الخارج منذ عام 2013 دون إيضاح الدول.

تهم متنوعة

أشارت الصحفية في تقريرها إلى أن كثيراً من الهنود يقبعون في السجون بتهم متنوعة، وأكيدت أن من ضمنها:

- انتهاكات الفيزا والعمل
- دخول البلاد بطرق غير نظامية
- شرب الكحوليات
- تجارة المخدرات
- السرقة
- القتل

محاكمة عادلة

أكيد الأمين العام لهيئة حقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"الوطن" أن المملكة بها أنظمة مثل أي دولة، ومسألة التعامل بالمنسوخات والمحظورات كلها تعتبر جرائم في القانون السعودي، ومن قام بهذه السلوكات يعرضه للعقوبة ومنها السجن، لافتًا إلى أن من الجوانب الإنسانية أن يحصل العامل على المحاكمة العادلة، وسجن المقصوب عليه في هذه الجرائم أمر غير مناف للمنطق.

دور المملكة الإنساني

وأشار الفاخري إلى أن بعض هذه الجرائم هي إضرار بالإنسان، والحكومة تدافع عن هذا الحق الإنساني، وفي هذه الحالة بعد انتهاء الأحكام الصادرة لهذه المخالفات تأتي النقطة الأخيرة وهي تسفيرهم بلاداتهم، وفي ظل عدم امتلاكهم لقيمة تذكرة هم تتخلّى عنهم بلدانهم، لذا تقوم الحكومة بدور إنساني لتحمل تكاليفهم وإنهاء إجراءاتهم، وهذا يحملها عبئاً كبيراً جداً، مبيناً أن العمالة في المملكة يحضرون بتعامل إنساني كبير سواء في القطاع الخاص أو في المنازل، إلا أن بعض هذه العمالة هي من تتجاوز الأنظمة.

هناك خطورة بإهمال أثر الحالات النفسية في الشهر الفضيل

نفسيون لـ ٤: عوامل تسبب التوتر والعنف في رمضان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4140889>

عمر المطيري - جدة

كشف خبراء نفسيون عن 4 عوامل تتسبب في ارتفاع ظواهر التوتر والعنف والعصبية في رمضان تتضمن تناول المنبهات مثل القهوة والتدخين، وقلة الماء أو نقصه بالجسم، والعوامل الاجتماعية مثل حالات الفقر والغرائز الجنسية التي قد تسبب بعض الضغوط النفسية، وأخيراً عدم الاعتياد على الصيام في أيام غير رمضان كال أيام البيض أو صيام الاثنين والخميس والتي تعمل على تعود الجسم واستقباله رمضان بنفسية أكثر راحة وهدوءاً.

وحذر نفسيون خلال حديثهم لـ«اليوم» من خطورة إهمال أثر الحالات النفسية في شهر رمضان وعرض الحالات التي تستدعي مراجعة المستشفيات من عمل تقييم لهم من قبل الأطباء الاستشاريين حول إمكانية أو عدم صيامهم في شهر رمضان لمن يعتمد على أدوية تؤثر على نفسيته.

وفي البداية أكد مدير مستشفى الصحة النفسية بجدة سابقاً والاستشاري النفسي للمستشفى حالياً الدكتور سهيل عبدالحميد جان أن شهر رمضان عادة تتغير فيه الحالات المزاجية لدى الكثير من الناس ويحدث لدى البعض نوع من التوتر بسبب عوامل خارجية مثل الاجواء وحرارة الشمس والزحام المروري وغيره من الزحام عند المحلات التجارية قبيل وقت الافطار فالكثير من الناس يخرج عن إطار السيطرة على النفس بسبب تلك المؤثرات، مشيراً إلى وجود عوامل داخلية مثل الجوع والعطش والغرائز الجنسية فالمؤثرات الخارجية والداخلية على الانسان تلعب دوراً كبيراً خلال الصيام، مبيناً ان المؤثرات الداخلية والتي تتعلق بشخصية الانسان وطبعه إضافة إلى بعض العادات التي لها اثار على الانسان في الصوم مثل التدخين وشرب القهوة والمنبهات لها تأثير على مزاج الانسان وسلوكه إضافة إلى الجوع والعطش الذي يؤثر على التوازن الداخلي في اجهزة الجسم.

فيما حذر جان من إهمال أثر الحالات النفسية في شهر رمضان وعرض الحالات التي تراجع المستشفيات من عمل تقييم لها من قبل الأطباء الاستشاريين هل يمكنها الصيام نظراً لمن يعتمد على الأدوية النفسية التي تتغير مواقيع جرعتها في شهر رمضان ويتبع عنها مضاعفات او تصرفات من المرضى ربما تسبب بعض المشاكل او الامور التي لا تحمد عقابها على اسر المرضى او المجتمع او على المرضى انفسهم، موضحاً الخطورة التي قد يعاني منها الاشخاص المصابون بالأمراض النفسية خاصة من يعتمد على ادوية تؤثر على مزاج أو نفسية المريض وهذا يتطلب التأكد من مقدرة المريض على الصيام أو السماح له بالإفطار.

وكشف جان أن عدد الحالات النفسية المسجلة لدى المستشفى أكثر من 92 ألف حالة وقد زاد عدد الحالات خلال السبع السنوات بشكل مضاعف عن العشر السنوات السابقة، معتقداً ان نمط الحياة واجهزة التواصل الاجتماعي لها اثر على نسبة الحالات إضافة إلى الوعي لدى المجتمع حيث كان الكثير من الحالات لا تصل المستشفى وتتم معالجتها عند الرقة والبعض يستحي ان يحضر المريض للمستشفى.

من جانب آخر قال المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عمر حافظ ان ظاهرة الانفعال في شهر رمضان وما ينتج عن ذلك من حوادث ربما تصل إلى الجرائم ناتجة عن عدة عوامل من وجهة نظره في مقدمة ذلك أن غالبية الناس لا تصوم إلا في شهر رمضان فيما انه من الأمثل والاسلم أن يتبعو المجتمع المسلم على الصيام في كل شهر خاصة الأيام البيض أو يومي الاثنين والخميس لأن كل من يتبع على الصيام لا يتاثر بما يحدث من افعالات عندما يدخل شهر رمضان، مبيناً أن هناك عوامل اجتماعية تؤثر على الحالة النفسية للصائم مثل حالات الفقر فالكثير لظروفه المادية وعدم تمكنه من توفير احتياجات أسرته ومصاريف رمضان والعيد تستند عليه الضغوط النفسية وينتج عن ذلك عدم تمكنه

من السيطرة على نفسه وعلى الضغوط والانفعالات وينتج عن ذلك بعض الامور السلبية التي قد تسبب ارتفاعا في المخاصلات مع الآخرين وقد تسبب في الجرائم، مشيراً إلى وجود عوامل أخرى حسب ما يشير له الطب تحدث من الأشخاص المتعدين على العادات السيئة مثل التدخين وغيره عندما يفقد الجسم لهذه المادة ينتج عنها تفاعلات في الدم وتسبب تغير المزاج والعصبية.

وقال حافظ رغم وجود مراكز نفسية وجمعيات اجتماعية إلا ان التأهيل والتوعية للمجتمع بتجنب العصبية والانفعالات في شهر رمضان مهمة جداً وهذه الظاهرة ليست مقتصرة على المجتمع السعودي بل في جميع البلدان العربية والإسلامية وهي ربما أن الإنسان عندما يواجه صعوبة العطش والجوع أو غيرها لا يتحكم في مشاعره النفسية وينتج عن ذلك عصبية ربما ينتج عنها أمور لا تحمد عقباها. خاصة أننا نشاهد ونسمع أن هذه الظاهرة تحدث بقوة في الأيام العشرة الأولى من رمضان وخاصة قبل وقت الإفطار وتتراجع حدتها بعد ذلك مما يؤكد أن هناك عوامل نسبة وطيبة يتعرض لها الإنسان يصعب التحكم فيها.



حقوقية: التحول الوطني وضع المرأة في طريق المستقبل

المصدر: جريدة عيون الخليج الأربعاء 3 رمضان 1437 هـ - 8 يونيو 2016 م

<http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/338967.html>

عين اليوم - داليا أبو العيش
قالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين إن الإعلان عن زيادة نسبة النساء في العمل من 23% إلى 28%， إضافة إلى رفع نسبة المرأة في العمل الحكومي إلى 42% في برنامج التحول الوطني 2020 وضع المرأة في خطوات واثقة نحو المستقبل وإنجاز للمملكة، وخطوة جدية لدمج المرأة بشكل مستدام بسوق العمل من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تساعدها على الجمع بين مسؤولية الأسرة والأسرة وبين مشاركتها في العمل. وقالت لـ”عين اليوم” إن الأمر لم يعد اختيارياً، فالاقتصاد اليوم بحاجة ماسة إلى دخول المرأة الحياة الاقتصادية، مشيرة إلى أن هناك تشابكاً وثيقاً بين تحديات النمو وخلق الوظائف والإدماج، وبينما يمثل النمو والاستقرار مطلبين ضروريين لإتاحة الفرص التي تحتاجها المرأة وخاصة أن المرأة السعودية حققت تقدماً كبيراً في مجال التعليم، نجد أن مشاركتها في سوق العمل تمثل جزءاً من معادلة النمو والاستقرار أيضاً وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصادات التي تتزايد فيها الشichoحة بمعدل سريع عن طريق تخفيف أثر انكمash القوى العاملة.

كذلك يمكن أن يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، فالتمكين الاقتصادي للمرأة وإمكانية دفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني يكون بتفعيل ثروات النساء. ونوهت إلى أهمية وعي المرأة وتربيتها بأنوثتها، وقالت: “نحن لا نريد جيلاً نتاج تربية عاملات منزليات، مضيفة أنه لا بد للمرأة من معرفة واجباتها، وليس المطالبة بالحقوق وترك الواجبات.

حائل: "حقوق الإنسان" يوفر صالتٍ انتظار لـ"الحالات المدنية"

المصدر: جريدة الشرق السبت 28 شعبان 1437هـ - 4 يونيو 2016م
<http://www.alsharg.net.sa/2016/06/04/1535351>

حائل - خالد الحامد
وفر فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل صالتٍ انتظار مجهزتين بكل الخدمات للمراجعات لمكتب الإشراف النسائي للأحوال المدنية، وذلك تفاصياً لجلوسهن بالساعات تحت أشعة الشمس، نظراً لعدم وجود مكان مخصص لانتظارهن، ولكلة المراجعات لمكتب الأحوال - الفرع النسائي في هذا الوقت.

وتأتي هذه المبادرة الإنسانية لتجسيد الدور الكبير والمهم لهيئة حقوق الإنسان ووقفها الدائم والمدافع عن الإنسان في هذا الوطن الغالي وخدمة للمواطن في كافة مناحي الحياة ووفقاً لتوجيهات رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان ونائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر الشهري بتنمية احتياجات المواطنين والعمل على تكامل الهيئة مع كافة أفراد المجتمع.

وتحتفظ مبادرة فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل من إنشاء صالتٍ انتظار لتفعيل جوانب التعاون المشترك مع كافة الإدارات الخدمية التي يرتادها المواطنين وتقديماً لجلوس المراجعات بالساعات تحت أشعة الشمس نظراً لعدم وجود مكان مخصص لانتظارهن، ولكلة المراجعات لمكتب الأحوال - الفرع النسائي في هذا الوقت.

من جانب آخر قام فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل بتزويد هذه الصالات بالكتيبات والمنشورات التي تبرز نشاطات ومجالات عمل الهيئة، وكذلك المنشورات التي توضح للمواطن حقوقه الوطنية التي تسعى الهيئة لتعريفه بها، وتسعى لحفظه.



حقوق الإنسان تتجاهل معاقي حائل وتضيق دخواهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=266425&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
استغرب نشطاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، تعليم فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل لخبر في وسائل الإعلام أول من أمس عن توفير صالات انتظار مجهزة بكل الخدمات لمراجعات مكتب الإشراف النسائي للأحوال المدنية، وتتجاهل فرع الهيئة للمعاقين وعدم إيجاد ممرات ومنزلقات لهم أمام مدخل فرع الهيئة في مجمع الإدارات الحكومية وتوفيرها، والإدارات الأخرى ومتطلباتها.

وطالب فواز التميمي - أحد ذوي الإعاقة بمنطقة حائل - هيئة حقوق الإنسان بتوفير ممرات ومنزلقات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكداً أن مدخل الهيئة لا يوجد به مكان مخصص لدخول ذوي الإعاقة، مستغرباً تجاهل الفرع لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم الاهتمام بهم، بإعطائهم أبسط حقوقهم وتوفير ممر خاص لهم. وطالب التميمي بتدخل فرع الهيئة بإلزام بعض الجهات الحكومية والأهلية بالعمل على إيجاد ممرات مناسبة للمعاقين ومنها الإدارات التي تقع في المجمع الحكومي، ولا تبعد سوى أمتار قليلة عن فرع الهيئة. وشدد التميمي على أهمية تطبيق

اللائحة رقم 7/هـ 1402/1/21 الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعوقين بتخصيص مرات آمنة لذوي الاحتياجات، وطالب بتدخل المجلس البلدي لإلزام الأمانة بعدم إصدار أي ترخيص، للمستثمرين قبل التأكيد من وجود منزلق لمرور المعاقين. من جهته، أكد "الوطن" مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة حائل متعب البايع، أن الهيئة قامت وتقوم ببرامج تجاه ذوي الإعاقة، منها أن مقر الفرع الحالي يقع في مجمع الإدارات الحكومية، وهو مؤقت، ومدخل الفرع الرئيسي صغير ولا يتجاوز عرضه 60 سم، ولا يستوعب المعايق وعربته، مشيراً إلى أنه تم إيجاد مدخل آخر خصص لذوي الإعاقة، منها أيضاً بأنه تم إيجاد عربة خاصة تقلهم داخل الفرع.



طالبت المرافق الصحية بضرورة الالتزام بتوفير حقوق مراقبى المرضى حقوق الإنسان: يجب توفير مرتبة أو كرسي لمرافق المريض بالمستشفيات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509854>

متابعة - الرياض الإلكتروني طالبت هيئة حقوق الإنسان، المرافق الصحية بضرورة الالتزام بتوفير حقوق مراقبى المرضى، وأوردت في تغريدات متتالية حسابها الرسمي بتويتر ما نصت عليه في وثيقة حقوق ومسؤوليات المريض الصادرة من وزارة الصحة عن حقوق مراقب المريض، مبيناً أن الوثيقة نصت على أنه يجب توفير مرتبة أو كرسي للشخص المراقب، بالإضافة لضرورة حصول مراقب المريض على بطاقة مراقبة، كما بينت أن الوثيقة نصت على إلزامية وجود سياسات واضحة بالمنشأة الصحية خاصة بالمرافقة مع المريض، كما أوردت ضرورة توفير التغذية المناسبة للمرافق. وناشدت الهيئة المواطنين، بضرورة الاطلاع على الحقوق الخاصة بالمراجعين والمرضى والتي تكفلها لك الأنظمة والقوانين، عند مراجعة أي مرفق صحي .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

متخصصون في القانون الدولي : تقرير "الأمم المتحدة" يفتقر إلى الحقائق

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15915948>

جدة - منى المنجومي

أكَد متخصصون في القانون الدولي أن تقرير الأمم المتحدة الذي أدرج دول التحالف الذي تقوده السعودية في حرب تحرير اليمن ضمن «القائمة السوداء لانتهاك حقوق الطفل» يفتقر لدقة المعلومات والواقع والحقائق. وقالوا: «إن قرارات وتقارير الأمم المتحدة أصبحت مسيسة، وفي حرب اليمن لم ترسل أي بعثة إلى الأراضي اليمنية لكتابية تقارير واقعية وصحيحة حول ما يجري فيها». مؤكدين «أن التقرير عار من الأدلة التي تبني عليها مثل هذه التقارير الدولية، وينقصه الواقع والحقائق التي بني عليها وأسهمت في وضع دول التحالف في القائمة السوداء».

وأضافوا في حديثهم لـ«الحياة»: «أن التقرير لم يوضح على ماذا تم الاستناد لتصنيف دول التحالف ضمن القائمة السوداء!، إذ لم يرد فيه حقائق ووقائع صحيحة تؤكد ما جاء فيه». وقال أستاذ القانون الدولي في جامعة الملك فيصل الدكتور محمود المبارك: «إن ما ورد في تقرير الأمم المتحدة الذي وضع فيه دول التحالف ضمن القائمة السوداء هو مجرد اتهام، والاتهام بحاجة إلى بيئة واضحة حتى تدان الدول من الناحية القانونية». وأضاف: «مشكلة الأمم المتحدة أصبحت مسيسة، وغير منصفة تجاه ما يحدث في اليمن، فمنذ بدء حرب تحرير اليمن كان هناك توجه من قبلها ضد التحالف، إذ إن تسييس قرارات الأمم المتحدة ليس مقتصرًا على هذا، إذ كان مقرر الأمم المتحدة السابق في اليمن غير منصف أيضًا».

وأشار إلى أن التقرير الأخير ساوي بين ما تقوم به دول التحالف وما يقوم به نظام بشار الأسد، وهذه المساواة غير صحيحة، وقال: «إن ما يقوم به نظام بشار الأسد هو انتهاك واضح لحقوق المدنيين بما فيهم الأطفال، ولا سيما أنه قتل عدد من خلال إلقاء البراميل المتفجرة على الأحياء السكنية في المدن السورية وهذا انتهاك لاتفاق جنيف الرابع 1949، في حين أن ما لحظه التقرير على قوات التحالف في اليمن هي مجرد أخطاء غير مقصودة». مؤكداً أن تقارير الأمم المتحدة لتكون ذات صدقية لا بد أن تعكس ما يحدث على الأرض خصوصاً في تعز، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة تتغاضى عن كثير من انتهاكات حقوق الأطفال في بورما أو العراق في حرب الفلوجة حالياً. وقال: «منظمة الأمم المتحدة غضت الطرف عن انتهاكات أرش دي زوي التي اخْتطفت أطفال دارفور بطريقة غير قانونية».

ودعا المبارك لجنة حقوق الإنسان إلى إرسال بعثة لتقسي الحقائق ورصد الانتهاكات القانونية في اليمن، على أن تكون هذه البعثة منصفة ومحايدة. وطالب بوجود وزارة متخصصة في السعودية لحقوق الإنسان، يكون من مهامها إصدار التقارير الداخلية، وقال: «تكون هي الجهة المسؤولة عن الرد في مثل هذه الحالات والتقارير، إذ يتطلب الرد شكلاً قانونياً، من خلال درس التقارير الصادرة عن المنظمات العالمية وتقديرها، والرد عليها بشكل قانوني واضح».

من جانبه، أكَد المحل السياسي ورئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية الدكتور أنور عشقي لـ«الحياة» أن التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة لم يوضح على ماذا استند، إذ لم يرد فيه حقائق وواقع صحيحة. وقال: «التقرير يفتقر لدقة المعلومات، إذ لا بد أن تبني مثل هذه التقارير على وثائق صحيحة، وهذا للاسف غير موجود في تقرير الأمم المتحدة، خصوصاً أنها تعتمد على مبعوثين لها في جيوبتي، وهي بعيدة عن أرض الواقع، وكل ما ينقلونه يعتمد على روايات الموجودين فيها».

وأوضح عشقي، بأنه لا توجد بعثة رسمية للأمم المتحدة داخل اليمن تشاهد ما يحدث على أرض الواقع وتكتب تقاريرها وفقاً لمعلومات دقيقة، واستطرد: «من المعروف أن الحوثيين استخدمو الأطفال في حربهم، وتجنيدتهم في صفوف المقاتلين، إضافة إلى أن الحوثيين لا يقاتلون باللباس العسكري، إذ إن أغلب مقاتليهم يرتدون الملابس المدنية، فكيف فرقت الأمم المتحدة بين المقاتلين الحوثيين والمدنيين؟». مشيراً إلى أنها ليست المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تصدر

فيها تقارير غير دقيقة، وأردف قائلاً: «دول التحالف بقيادة السعودية، أبلغت الأمم المتحدة بالعديد من انتهاكات الحوثيين، منها على سبيل المثال: استخدامهم وتحويلهم لمؤسسات ومنشآت مدنية مثل المستشفيات والمدارس إلى مقار حربية ومستودعات للسلاح». لافتاً إلى أهمية إعادة النظر في تقارير الأمم المتحدة وهذا التقرير على وجه الخصوص، إذ من المفترض أن تبني تلك التقارير على حقائق وواقع ومعلومات دقيقة».

ويتفق معه المحامي الدكتور خالد أبو راشد، الذي أشار إلى أن التقرير عار من الأدلة التي تبني عليها التقارير الدولية، وقال: «إن التقرير ينقصه الوثائق التي أسهمت في وضع دول التحالف في القائمة السوداء». وأضاف: «إذا كانت الأمم المتحدة تتحدث عن انتهاكات حقوق الأطفال، فلماذا لم يرد في تقاريرها عن انتهاكات حقوقهم في سوريا والعراق،خصوصاً في سوريا التي يمارس فيها انتهاكات عدة لحقوق الإنسان والطفل، منها المجتمعات ورمي المدنيين بالبراميل المتفجرة وغيرها».

منوهاً إلى أن المساواة بين دول التحالف والホوثيين في حرب اليمن، يؤكد على عدم دقتها وافتقاره للمعلومات الدقيقة، ما يتطلب إعادة النظر فيه، أو ذكر الواقع والحقائق التي استند إليها.



السعودية تحفل بـ يوم البيئة العالمي

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15914403>

الرياض - الحياة

تشارك وزارة البيئة والمياه والزراعة اليوم (الأحد) في الاحتفاء بيوم البيئة العالمي بشعار: «انضم إلى السباق لنجعل العالم مكاناً أفضل»، إذ يوجه الشعار رسالة واضحة للجميع ويطالب كل فرد في المجتمع بالمشاركة في جعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه.

ويهدف الاحتفاء إلى حشد دعم الحكومات والأفراد في جميع أنحاء العالم نحو المشاركة في الحفاظ على البيئة، وتحفيز مختلف الوسائل الإعلامية بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بنشاط أكبر من خلال تنظيم الفعاليات، وبث رسائل توعوية هادفة لمجابهة القضايا البيئية الملحة، والتعريف بالخطوات التي ينبغي اتخاذها، وتشمل الاحتفالية العديد من الأنشطة على المستويات الوطنية والدولية، كزراعة الأشجار، وإعادة تدوير النفايات، وتنظيف البيئة، وإنتاج مطبوعات وأفلام وبرامج توعوية وتنقية.

وأوضح وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن الفضلي في بيان صحافي أمس، أن الحفاظ على البيئة ومكوناتها الفطرية متأصلة في الشريعة الإسلامية، إذ أكدت المادة 38 من النظام الأساسي للحكم على أن «تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها».

وأكّد على دور الوزارة في الحفاظ على البيئة وسلامتها وتوعيّها الإيجيّي، من خلال استكمال المنظومة الوطنية للمناطق المحمية وجهودها في إعادة تأهيل البيئات الطبيعية، ومقاومة التصرّر، والحد من تلوّث البيئة.

وناشد الفضلي الجميع جهات حكومية وأهلية وجميع أفراد المجتمع بالعمل معًا وبروح الفريق للحفاظ على بيئتنا الغالي ومكوناته الطبيعية، والعمل على التطبيق الفعال لجميع الأنظمة والتشريعات البيئية ذات العلاقة للحفاظ على بيئتنا الطبيعية لنبقى لنا وللأجيال المقبلة بحال سليمة مستدامة.



• العمل“ تحدد 6 ساعات للعمل في رمضان لمنشآت القطاع

الخاص

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 شعبان 1437 هـ - 4 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15908380>

الحياة - الرياض

أوضح الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل أن عدد ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص حددت بـ6 ساعات في اليوم، بدلاً من 8 ساعات طيلة الشهر الفضيل، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو 36 ساعة في الأسبوع إذا اعتمد المعيار الأسبوعي.



«الشوري»: اقتراح عدم خفض تعويضات نزع الملكية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 27 شعبان 1437هـ - 3 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15883385>

الر ياضر - سعاد الشمراني

قدم عضواً الشورى غازي بن زقر ودلال الحربي مقترنات لتعديل المواد 10 والـ17 والـ18 من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ووضع «اليد الموقت» على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) بتاريخ 11 ربيع الأول 1424هـ، استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى الذي سيناقش قريباً.

وطالب العضوان بمراعاة عدم خفض قيمة العقار الخاص المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة عند إعادة التقدير عن التقدير الأول، مما كانت الظروف والأسباب، وذلك بهدف معالجة إعادة التقدير الذي كان في الماضي يقل عن التقدير الأول، مما سنت أضراراً لمالك العقار.

وأوضح الشوريان أن هذا القيد وضع لتفادي حصول ضرر لمالك العقار المنسوع، وتتضمن التعديل المقترن إضافة حكم جديد إلى المادة 18، الذي نصه: «يراعى عند إعادة التقدير إلا نقل قيمته عن التقدير الأول مهما كانت الظروف والأسباب».

كما تضمنت التعديلات إضافة بند إلى المادة 10، ينص على تقدير قيمة التعويضات المنصوص عليها في المادتين 17 والـ18 من النظام، لدفع الضرر الواقع على مالك العقار، بمنعه من الانتفاع من عقاره قبل تسلمه التعويض، سواء أكان بقصد استثنائية أم من دون ذلك، فيعطي أحدهما بالمثل مع تعويض عادل عن المدة بين الإخلاء وتسلمه التعويض.

وتحتملت المطالبة إعادة التقدير لمراقبة القيمة، بألا تقل عن التقدير الأول، إضافة إلى تعديل الفقرة الثالثة من المادة ١٧، ليصبح نصها بعد التعديل: «في كل الحالات، إذا أخرجت الجهة صاحبة المشروع مالك العقار من عقاره أو منعه من الانتفاع به قبل تسلم التعويض، سواء أكان بصورة استثنائية أم غيرها، فيعطي أجرة المثل مع تعويض عادل عن المدة بين الإخلاء وتسلم التعويض، ما لم يكن بسبب يعود إليه في تأخير صرف التعويض، وتقدر أجرة المثل وتعويض من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا النظام.»

وأرجع مقيماً المقترح سبب هذا التعديل إلى أن المادة 17 تعالج الحالات التي يتم فيها طلب إخلاء المكان قبل تسلم التعويض، وهذا فيه ضرر كبير على المالك، والتعديل المقترن لهذه المادة يهدف إلى تأكيد حصوله على تعويض عادل بين مدة الإخلاء وتسلم التعويض المقرر، ويأتي اقتراح تعديل هذه المواد مكملاً لمقترنات التعديلات التي قدمتها وزارة المالية أخرى.

من جهة أخرى، يصوّت مجلس الشورى الإنثيين المقبل على ثلاث توصيات تتعلق بلجنة الشؤون الأمنية تجاه التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1435/1436هـ، وللجنة الاقتصاد والطاقة في شأن اتفاق تعاون بين حكومتي المملكة وهنغاريا لاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وللجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية.

وتتأتى عمليات التصويت على ضوء استماع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير السنوي لكل من لجنة الشؤون الأمنية وصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1435/1436هـ في جلسة سابقة.

وتتمثل أبرز توصيات اللجنة في مطالبة صندوق تنمية الموارد البشرية بتكليف جهة محافظة لإجراء درس تقويمي حول أداء الصندوق ومدى تحقيقه لأهدافه. في حين تشمل المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وفي شأن مشروع نظام توطين التقنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس. فيما يناقش المجلس الثناء المقبل تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مشروع اتفاق بين وزارة الدفاع بالمملكة ووزارة الدفاع بجمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال (الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة)، فضلاً عن مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع اتفاق تعاون بين المملكة وطاجيكستان في مجال الشباب والرياضة.

ويستعرض المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1436/1435هـ، بجانب اطلاع المجلس على تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، الذي يهدف إلى تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري بما يؤدي إلى تحقيق التوازن في الحقوق والمصالح بينهما.

ومن بين المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال هذه الجلسة، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن مقترن مشروع البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري بناءً على المادة (23) من نظام المجلس.

وفي السياق ذاته، يناقش المجلس الأربعاء المقبل تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن تعديل الفقرة (1) من المادة (5) من نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يستعرض المجلس خلال هذه الجلسة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ومن أبرز التوصيات التي قدمتها اللجنة مطالبة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتضمين تقاريرها القادمة معلومات عن كميات النفط المقدر والغاز التقليدي المكتشفة، والطاقة الإنتاجية المخطط لها.

معاناة الأسر تكرر كل عام مع دخول رمضان بسبب تغير سماسة التأجير

ليلة هروب الخادمة!..

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1508843>

تحقيق - غزيل العتيبي

تتراءى ظاهرة هروب الخادمات في ظل غياب العقوبات الرادعة التي تضبط المشكلة، مما يلحق خسائر فادحة بمستقدميهم، فكلفة الاستقدام التي تصل إلى (30-25) ألف ريال لا تعاد للمواطن بعد هروب الخادمة، في الوقت الذي يطالب فيه العديد من المواطنين والمواطنات بضرورة وجود نظام يحمي الطرفين الخادمة والكفيل، مع تحمل مكاتب استقدام العمالة جزءاً كبيراً من المسؤولية، وتغريم الكفيل البديل وتحمليه مصاريف سفر الخادمة طالما قام الأول بالإبلاغ مسبقاً عن هروب الخادمة، مؤكدين على أن تلك الإجراءات من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة.

وجود سماسة

وقال عبدالله الغنامي: بعد أربعة أشهر من الانتظار وصلت خدمتي الآسيوية، وعملت لدينا خمسة أشهر ثم هربت، ولضمان حقوقها قمت بالإبلاغ عنها في مكتب الخادمات وتعيم البلاط في مكتب الترحيل، ثم قمت برفع قضية عليها بالمحكمة المستعجلة بـ"الإنترنت" لأخذ موعد لحضور القضية والمطالبة بإيقاف خدمات إقامتها في الحاسب الآلي بالجوازات، وبالتالي لا تستطيع السفر.

وأكملت جميلة محمد معلمة: على أن تضاعف هروب الخادمات يُعد طبيعياً، خاصةً مع اقتراب شهر رمضان الكريم على الرغم من التزام الكفلاء بدفع مستحقاتها الشهرية؛ بسبب وجود سماسة يقعنها بالهروب مقابل تشغيلهن في شهر رمضان براتب لا يقل عن (3000) ريال.

نظام صارم

ورأت فاطمة العطاس -ممرضة- أهمية وجود نظام صارم يحمي الطرفين الخادمة والكفيل، فقد تكون أسباب هروب الخادمة بسبب عنف الأسرة معها أو لحرمانها من مستحقاتها المالية، لذا من الضروري التنسيق مع السفارات والجهات الأمنية ومكاتب الاستقدام للحد من ظاهرة الهروب.

وأكمل محمد ناصر -صاحب مكتب استقدام- على أنه يعمل في استقدام العمالة من خمس سنوات وقد التزم بالشروط التي كان يطلبها منه العملاء، مشيراً إلى أن هناك عدد من أصحاب مكاتب الاستقدام أصبحوا يشعرون بالحاجة بسبب ظاهرة الهروب، مشدداً على أهمية العقوبات الصارمة لمن يقوم بتشغيل المهاجرين.

تحمل التكاليف

وعبرت ريم عبدالرحمن -موظفة- عن استيائها بسبب عدم وجود قوانين تحفظ حقوق الكفيل الذي يستقدم خادمة ويتفاجأ بأنها هربت دون سبب، مشيرةً إلى أنها قامت باستقدام عاملة لكي تساعدها في عمل المنزل خاصة وأنها موظفة ولا تقوى على القيام بالأعمال المنزلية وحدها بسبب رعايتها لأطفالها.

وقالت نورة الشلوبي: لابد أن توضع التكاليف التي تم صرفها على الخادمة ضمن حسابات حقوقها كعقوبة لها حتى ترتدع كل من تحاول الهروب، وليس ترحيلها فقط، وبذلك يحفظ النظام حقوق الكفيل.

خسائر كبيرة

وتحديث د. موضي الشمرى -أستاذ علم الاجتماع المشارك بكلية الآداب جامعة الملك سعود- قاله: إن مشكلة هروب العاملات تفاقمت بشكل ظاهر في المجتمع، رغم ارتفاع تكاليف الاستقدام التي أصبحت تعنى الثراء السريع للعاملين بها،

في حين تتبدد الأسرة خسائر قد تزيد عن راتبها الشهري، إلا أن العاملات لا يستمرن في العمل إلا لفترة قصيرة لا تتعدي الثلاث شهور الأولى من استقدامهن، وكان فترة استقدامها قيّدت بفترة معينة ومحددة، وما هي إلا فترة وجيزة من هربها وقد تسمع بها في منطقة أخرى أو عند أحد الأقارب أو الجيران، مما يعني أن العاملة قد تهرب من منزل تعود إلى منزل آخر للعمل به، وبالتالي يظل هذا الهروب مقلقاً للجميع، يحتاج إلى تفسير، خاصةً وأن العاملة تتلزم بالعمل عند كفيلها في هذه الفترة المحددة التي يحق لها استبدلها عند هروبها، إلا أنه من الملاحظ عند انتهاء هذه المدة أو قرب انتهاءها تفاجأ الأسرة بهروب الخادمة بلا مبرر رغم قيامها بالعمل المطلوب منها ورضاهما عنها، وهذا قد لا يجد له تفسير ذو معنى عدا عملية عرض وطلب من أجل تدوير هذه العاملة بسرعة لإنفاذ متطلبات حاجة الناس المتزايدة من العاملات وسد النقص المستمرة من هذه العاملة المنزلية وما له من عائد مادي على مكاتب الاستقدام سواء في الداخل أو الخارج، وما يتبعه من زيادة ربح متتالية لهذه المكاتب، وبالتالي يكون ذلك من أحد الأسباب المؤدية لهروب العاملة من المنزل خاصةً وأن لديها علم مسبق بهذه الفترة النظامية للتقدّم بها للعمل في منزل الكفيل بالشكل المطلوب.

عدة أسباب

وأوضحت د.موضي الشمري أنه رغم مخالفة الخادمة للأنظمة في هروبها إلا أنها قد تلجأ العاملة المنزلية للهرب لأسباب أخرى خاصةً مع قرب شهر رمضان المبارك، والتي يزداد فيه الترويج لهذه العاملة للعمل بأسعار مرتفعة قد يصل إلى أضعاف راتبها من أجل العمل في منزل غير كفيلها عن طريق مكاتب الاستقدام أو عن طريق السمسارة النسائية وفي الغالب غير سعوديات بشكل غير نظامي، مضيفاً أن هناك أسباب أخرى لهروبها من المنزل يمكن ايجازها في أن الخادمة في الغالب يكون لديها الرغبة للعمل في منزل صغير أو شقة لاعتقادها أن العمل سيكون أقل عباء من العمل في أي منزل آخر، كذلك قد يكون التأثير السلبي على العاملة من قبل عاملات آخر يرات لا يرغبن العمل عند كفلاهين وبالتالي يغرسن بها إلقاءها بالهرب تحت أي ظرف كان، إضافةً إلى أن هناك مغريات الراتب الأعلى الذي يشجعها على الهرب من منزل كفيلها إلى منزل آخر للعمل فيه، إلى جانب أنه قد تسرق الخادمة أو تخطي في حق أحد أفراد الأسرة أو يظهر عليها السلوك العدواني وعندما تكتشف تلğa إلى الهرb بحكم أنها مظلومة، كذلك قد تشعر العاملة بالوحدة عندما لا تجد من يتحدث معها من أفراد الأسرة، إضافةً إلى زيادة الأعباء المنزلية عليها دون مراعاة لوقت راحتها ووقت عملها، إهمال العاملة في مأكلها أو ملبسها وغيره من احتياجاتها الخاصة، إلى جانب أنه قد ترتكب أحد الجرائم المخلة بالأداب أو جريمة قتل ولذا تلجا إلى الهروب، وقد لا تحصل العاملة على الراتب الشهري مما يجعلها عرضة لل欺ق ومن ثم الهروب.

حلول المشكلة

وأشارت إلى أن هروب العاملات سيشكل مشكلة أمنية علاوة على المشكلة المادية التي يعاني منها الكفيل عند هروبها، وهذه القضية ستكون بازدياد إذا لم توجد الحلول المناسبة لها بشكل نظامي وسريع ولعل منها حفظاً لحماية الكفيل وحفظاً لمن يهدى أموال طائلة لاستقدام العاملة والذي أصبح في بعض مكاتب الاستقدام لا يقل عن (25) ألف ريال، مضيفاً أنه من المهم تحديد التسعيرة للاستقدام بحيث لا تزيد عن تسعيرة مجلس التعاون أو لا تزيد عن ثمانية آلاف ريال، وما يؤخذ من زيادة عن هذا المبلغ يحق للكفيل استرجاعه من المكتب بعد تقديم ما يثبت ذلك، كذلك من المهم إلزام مكاتب الاستقدام باستقدام العاملة الجيدة والماهرة في مجال العمل، ومن الحلول احقيه الكفيل استبدل العاملة خلال مدة العقد المتضمنة سنتين أو أكثر إذا ثبت عدم صلاحها أو هروبها دون سبب مقنع، وأن يحول راتب العاملة إلى البنك لاستلامه وإثبات ذلك الحق وحماية للكفيل من إنكارها لاستلام الراتب، مبيناً أنه لابد من الكفيل أن يحمي الخادمة من أي أذى يلحق بها، وتحديد ساعات العمل لها والراحة ولها الحق في اختيار الوقت المناسب في ذلك بناء على حاجة العمل، ذاكراً أنه من الضروري متابعة السمسرة والمكاتب التي تروج للعاملات بشكل غير نظامي ومعاقبتهم بدفع المبلغ الذي دفعه الكفيل في استقدامها، وإخبار سفارة العاملة الهاجرة لدفع تذاكر العودة على حساب السفارة أو استرجاعه من تكاليف ما دفعته لمكاتب الاستقدام في بدلها من خلال مكتب الاستقدام السعودي ويلزم بذلك، وكذلك عدم التعامل مع المكاتب المتلاعبة، ومنع مكاتب الاستقدام في المملكة من ممارسة عملهم إذا ثبت تعاونهم مع المكاتب المتلاعبة.



ضوابط صارمة لصرف بدل «التميز» للعاملين بالقطاعات

الصحية

المصدر: جريدة المدينة السبت 28 شعبان 1437 هـ - 4 يونيو 2016 م

<http://www.al-madina.com/node/681350>

سعيد الزهراني - الطائف

علمت «المدينة» أن عدة جهات حكومية، ممثلة في القطاعات الصحية المختلفة، ووزارة التعليم، والخدمة المدنية، بمشاركة بيوت خبرة متخصصة تدرس حالياً، إعداد ضوابط متعمقة عن بدل الإنتاجية والتميز، للعاملين في القطاعات الصحية المختلفة من الممارسين الصحيين، بهدف الارتفاع بالضوابط ومنها لمن يستحق، من أجل تحفيز العاملين من الأطباء والممارسين الصحيين على الارتفاع بمهاراتهم والعمل على الانضباط، ويأتي ذلك بناء على القرار الذي اتخذه مجلس الصحي السعودي.

تجدر الإشارة إلى أن ضوابط منح بدل التميز حالياً ضعيفة جداً ولا تراعي التميز، بقدر ما تراعي الحصول على شهادات تقدير، التي من السهولة الحصول عليها بالواسطة في جميع المرافق الصحية الحكومية، بغض النظر عن الإنتاجية والتميز، مما أدى إلى عدم جدوى صرف بدل التميز لعدم وجود المعايير المناسبة التي تكفل تحفيز المتميزين والارتفاع بأدائهم سواء الأطباء أو الممارسين الصحيين.



«السفراء العرب»: دعم المملكة للجهود الإغاثية يؤكد رسالتها

الإنسانية

المصدر: جريدة المدينة السبت 28 شعبان 1437 هـ - 4 يونيو 2016 م

<http://www.al-madina.com/node/681341>

سعد القابوسي - جدة

ثمن عدد من السفراء والدبلوماسيين العرب دعم حكومة المملكة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO، مؤكدين أن هذا الإهتمام نابع من الهم العربي الموحد الذي تحمله السعودية نحو الأمة العربية والإسلامية، مشيدين بدعم المنظمة على الصعيد الدولي في مجال العمل الإنساني والإغاثي.

جاء ذلك خلال زيارة وفد السفراء والدبلوماسيين العرب المنظمة بمقرها بالحي الدبلوماسي بالرياض بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وعدد من شركاء المنظمة.

وأكد الأمين العام للمنظمة د. صالح السعيدي، أن جهود الجمعيات الوطنية لـ«الهلال الأحمر والصليب الأحمر» العربية في مواكبة تلك التحديات يجعل المنظمة أمام مسؤولية عظيمة تجاه تأدية واجبها والعمل على تفعيل الدور العربي والإسلامي في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية.

من جهته نوه عميد السلك الدبلوماسي بالمملكة سفير جمهورية جيبيوتي بالرياض ضياء الدين بامخرمة بالإجازات المشهودة التي حققتها حكومة خادم الحرمين الشريفين على كل الصعد، قائلًا أن المملكة استطاعت بقيادتها الحكيمية أن تختصر المسافات سريعاً لتنتوا مكانة عالمية بفضل حكمة صناع القرار، والتکير بروح الأمة العربية وعقلها الإسلامي.



طالب بجهة محايدة لتقديم أداء صندوق الموارد البشرية «الشوري» يصوت على تقرير «الداخلية» غداً

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 شعبان 1437 هـ - 5 يونيو 2016

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160605/Con20160605842692.htm>

« عكاظ » (الرياض)

يصوت مجلس الشورى غداً «الاثنين» على توصيات لجنة الشؤون الأمنية تجاه التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1436/1435، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة، وعلى توصية لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المجر لاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

كما يصوت المجلس على التوصيات التي قدمتها لجنة الإدارة والموارد البشرية على التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية، بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1435 في جلسة سابقة.

ومن أبرز التوصيات مطالبة صندوق تنمية الموارد البشرية بتكييف جهة محايدة لإجراء دراسة تقويمية حول أداء الصندوق ومدى تحقيقه لأهدافه.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع نظام توطين التقنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي.

ويناقش المجلس في جلسة الثلاثاء القادم، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاقية بين وزارة الدفاع بالمملكة ووزارة الدفاع في جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال (الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة)، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مشروع اتفاق تعاون بين المملكة وجمهورية طاجيكستان في مجال الشباب والرياضة، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1436/1435، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترن مشروع البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنباري.

وفي جلسة الأربعاء القادم يناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن تعديل الفقرة (1) من المادة (5) من نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ 9) وتاريخ 27/2/1426، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ومن أبرز التوصيات التي قدمتها اللجنة مطالبة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتضمين تقاريرها القادمة معلومات عن كميات النفط المقرر والغاز التقليدي المكتشفة والطاقة الإنتاجية المخطط لها.

ويصوت المجلس في الجلسة ذاتها على عدد من توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1436/1435، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة. كما يصوت المجلس على توصيات اللجنة المالية تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي 1435/1436، بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

5 عقبات تواجه توظيف 1.5 مليون سعودي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160605/Con20160605842695.htm>

صالح الزهراني (جدة)

عدد اختصاصي خمسة معوقات رئيسية تقف أمام تسريع توظيف السعوديين بعدما أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) خططه لتوظيف 1.5 مليون سعودي خلال السنوات الخمس القادمة، في إطار رؤية 2030، المستهدف منها توفير ستة ملايين وظيفة.

وأشارا إلى أن الخطة التي ترتكز على توفير فرص العمل عن بعد ودعم التوطين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يجب أن تستفيد من التجارب السابقة، خصوصاً أن نسبة التسرب من الوظائف التي وفرها الصندوق في السنوات الخمس بلغت نحو 30% من إجمالي 700 ألف وظيفة وفرها الصندوق بحسب تأكيدهاته.

يقول الاقتصادي الدكتور عبدالله الشدادي إن توفير 1.5 مليون وظيفة للسعوديين خلال عام أو اثنين وليس خمسة أعوام أمر ممكن في ظل وجود أكثر من 10 ملايين أجنبي في القطاع الخاص تعد معظم وظائفهم شاغرة حسب النظام في حال توافر السعودي الذي يمكن أن يشغلها.

في المقابل، أكد الاقتصادي سامي إدريس أن تعزيز التعليم عن بعد يستلزم رفع كفاءة شبكة الإنترن特 في المناطق كافة، وضمان حقوق العاملين في هذا المجال، واستعراض خمسة معوقات رئيسية تقف أمام تسريع توظيف السعوديين، منها مخرجات التعليم وضعف كفاءة الخريجين، وهيمنة التلاعب والتهرب من الأنظمة على سوق العمل، وغياب العقوبات الرادعة. وتساءل عن أسباب استمرار المتاجرة بالتأشيرات، على رغم وعود الوزارة بالتصدي لهذه الإشكالية منذ سنوات، ومعرفتها بأسماء المخالفين بدقة شديدة.

«العدل»: لائحة جديدة للضبط والسجل خلال 10 أيام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 27 شعبان 1437هـ - 3 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160603/Con20160603842498.htm>

فاطمة آل دييس (الدمام)

كشفت مصادر لـ «عكاظ» أن وزارة العدل شكلت لجنة لمراجعة تنظيمات الضبط والسجل كافة وإعداد مشروع لائحة تنظيمية بديلة لكافة الأحكام التنظيمية للضبط والسجل وتلغى كافة ما يتعارض معه من أحكام. وذكرت المصادر أن اللجنة التي ألمّت بإنجاز المشروع في مدة لا تتجاوز 10 أيام باشرت عملها أمس، تمهيداً لرفع المقترنات لوزير العدل الذي سيتولى التنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لإقراره.

خلال 8 أشهر .. بمعدل 16 قضية يوميا

آلاف دعوى قضائية على خلافات ونزاعات مرورية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/05/article_1060070.html

عبد السلام الشميري من الرياض

استقبلت وزارة العدل من خلال المحاكم السعودية نحو 3822 دعوى على خلافات ونزاعات مرورية، وذلك خلال الأشهر الثمانية الماضية منذ بداية العام الهجري الحالي، وذلك بمعدل 16 قضية يومياً .
وبحسب تقرير إحصائي اطلعت عليه "الإخبارية" سجلت محاكم منطقة مكة المكرمة العدد الأعلى بـ 30 في المائة باستقبالها 1146 دعوى مرورية، تليها محاكم منطقة الرياض بـ 521 قضية، وفي المرتبة الثالثة محاكم المنطقة الشرقية بـ 488 دعوى .

وتعد وزارة العدل مثل هذه القضايا ضمن الدعاوى الحقوقية لدى وزارة العدل، التي تنظرها المحاكم العامة، وتشمل اختصاصات المحاكم العامة في المملكة نظر جميع الدعاوى والإثباتات الإنهائية وما في حكمها، الخارجة عن اختصاص المحاكم الأخرى، وكتابات العدل، وديوان المظالم .
إلى ذلك عقدت وزارة العدل ورشة عمل لتحديد إجراءات عمل وكالة الوزارة لشؤون التوثيق، حيث رسم سياسة آليات العمل ووضع خريطة طريق عالية المستوى لتنفيذ إدارة الأعمال في وكالة شؤون التوثيق، وهيئة الوكالة، ومعرفة أدوارها ومستوياتها لتنفيذ مسؤوليتها كافة .

وتناولت ورشة العمل التي قدمتها الوزارة المهام والخدمات، والقدرات البشرية والمقدرات الفنية، والفنان المستفيد من عمل الوكالة "المستفيدين"، وتوثيق الإجراءات، وإعادة تصميم الإجراءات، وقياس الأداء، وأدوات إيجاد المكاتب والفروع التي تحتاج إليها وكالة التوثيق وتنسق مع أعمالها .

وتعكف الوزارة على إيجاد آليات واضحة وجليلة وعلمية من أجل تيسير أعمالها، لتقديمها للمستفيدين في مجال التوثيق في الدوائر الشرعية كافة التابعة لها، من كتابات عدل أولى وثانية، ومحاكم تقوم بأعمال كتابات العدل .
ونظمت الوزارة عدداً من البرامج التدريبية للقضاة في كل من الرياض وبريدة، حيث تناولت البرامج الجوانب الموضوعية والإجرائية لرؤساء المحاكم ومساعديهم، التي تناقض أبرز الأنظمة واللوائح القضائية المتعلقة باختصاصات رؤساء المحاكم نظام القضاء، ونظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، ونظام الإجراءات الجزائية، والقواعد المنظمة لاختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم .

وكان الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، قد أصدر قراراً بدمج كتابات العدل الأولى والثانية في الرياض، بهدف تطوير العمل في كتابات العدل، واختصار الجهد والوقت على المستفيدين، من خلال دمج اختصاصات كتابتي العدل الأولى والثانية، لتكونا في مقر واحد، وتقدمما جميع الخدمات التوثيقية، كما يدعم القرار سموية جميع كتاب العدل بكل اختصاصات التوثيق التي نص عليها نظام القضاء واللائحة التنفيذية لاختصاص كتاب العدل.

«وكيل إمارة مكة»: حان الوقت لمساهمة القطاع الخاص في

تدريب أبناء البرماوية»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15930493>

جدة - منى المنجومي

أكَدَ وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة للحقوق رئيس اللجنة الدائمة لدراسة وتصحيح وضع الجالية «البرماوية» الأمير فيصل بن محمد بن سعد، ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ الرؤى التنموية التي توأكِّب تطلعات القيادة وتحقيق طموحات المواطنين، ولبناء اللحمة الوطنية المؤسسة.

وقال في افتتاح ورشة عمل «التأهيل والتدريب المهني للجالية البرماوية» التي نظمتها غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة أمس: «إن مسيرة التنمية البشرية في بلادنا نموذج رائد يحتذى به في عالم تتبوأ فيه المنجزات الحضارية أولوية في سلم التقدم والازدهار، وما وصلته دولتنا المباركة بقيادة خادم الحرمين الشريفين من خطط تنموية متحضرّة ورؤى استباقية تمثلت في حسن الإنجاز وجودة المحتوى وعالمية المخرج، ولا أدل على ذلك من رؤية المملكة 2030 وما تهدف إليه في جعل القطاع الخاص أكثر شراكة وفاعلية».

وتابع: «وفي هذا الإطار، تبنَّت إمارة منطقة مكة المكرمة وشركاؤها من القطاعين العام والخاص، رؤية تنموية توأكِّب التطلعات القيادية الرشيدة، وتحقيق طموحات المواطنين برعاية مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، إذ شاركت هذه القطاعات في صناعة نجاح هذه الرؤية الطموحة».

واردف وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة للحقوق: «في واقع الحال، فإن تصحيح وضع الجالية البرماوية المقيمة في المملكة يأتي تحسيناً مثلياً لتلك الرؤية الطموحة، كما أن إشراف ومتابعة إمارة المنطقة على هذا التصحيح إنما هو تجسيد آخر للمشاركة الفاعلة في رفع كفاءة أسس التنمية المستدامة لهذه المنطقة العزيزة، ومناطق وطننا المعطاء كافة».

واعتبر تعاون الجهات الحكومية والأهلية في رفع كفاءة هذا المنتج إنما هو المثل الحق لبناء اللحمة الوطنية المؤسسة، مشيراً إلى أن وجود هذا العدد من الأشقاء أبناء وبنات الجالية البرماوية له فرصة مناسبة للاستفادة منهم كقوة عاملة فاعلة في المشاركة في التنمية المستدامة، مبيناً أن الوقت قد حان لأن نسهم الشركات والمؤسسات في تدريبهم وتأهيلهم، تأهيلياً يتوازى مع تلك الجهود والخطط التي رسمت من حكومتنا الكريمة لكي يسهموا في بناء هذا الوطن، وبما لا يتعارض مع توفير الوظائف لأبنائنا وبناتنا المواطنين».

ولفت إلى أن هذا الحضور المشرف للمختصين والمعنيين بهذه الورشة دليلاً على الوعي بأهمية التوأمة بين القطاعين العام والخاص، للمشاركة الفاعلة في صناعة النهضة التي تعيشها بلادنا المباركة وبالنهوض بالتنمية المستدامة الوعاء لوطننا الغالي، إذ تهدف هذه الورشة إلى كشف مكامن الرغبات وتحديد وتوجيه طالبيها من طريق التدريب المخطط له، والذي سيسيهم في تحقيق الأهداف والطلعات».

وزاد: «ما سيقام في هذا اليوم من فعاليات وبرامج تشرف عليها وتتقذّها غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة، إنما هو تجسيد ونطّل للمرحلة الراهنة في تعميق الشراكة بين إمارة المنطقة والغرفة التجارية على مستوى منطقة مكة المكرمة».

ودعا القطاع الخاص بجميع أنشطته ومساراته لبذل المزيد من الجهد في هذا اللقاء، الذي سيكون رافداً مهماً وأساسياً في البناء التنموي المرحلي القادم، معتبراً أن غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة، وبهذه الإسهامات والمشاركات الجادة ستكون رافداً آخر للمساهمة في حل العديد من الصعوبات والمعوقات التنموية، وذلك لإيمانها برسالتها الوطنية».

واستطرد: «إننا في إمارة المنطقة لنقدر لغرفة مكة المكرمة هذا الجهد المميز».

من جهته، أكد ماهر جمال رئيس مجلس إدارة غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة أهمية تنمية وتطوير الجالية البرماوية، مبيناً وجود أهداف مهمة وراء ذلك».

وتابع»: آلينا على أنفسنا في غرفة مكة المكرمة تنفيذ برامج التدريب والتوظيف لأبنائنا المواطنين، وما زلنا نستمر على هذا النهج دعماً وتدريباً وتوظيفاً ومسارات توظيفية، استكمالاً لهذه الأدوار نهتم أيضاً بالمجتمع، ولذلك نجد أنه من الواجب علينا دعم الحاليات المقيمة معنا لكي تكون مصدرأً فاعلاً في المجتمع ومساهمة في التنمية، وذلك من خلال الفعاليات المتخصصة لصقل المواهب وتطوير القدرات وإعداد أفراد بروية إنتاجية خلاقة، وإنشاء قاعدة بيانات بالقوى العاملة والفرص المتاحة».

واردف: «كان لمراکز مكة المكرمة للتنمية المستدامة كثير من المشارکات خلال مسارات التوظيف التي جرى تنظيمها في الفترة الماضية، والتي قاربت الـ10 مسارات، شملت الشباب والشابات وأيضاً ذوي الاحتياجات الخاصة، وقدرت لنتائج مميزة، كان منها توظيف الكثير من الشابات والشباب الذين انضموا إلى سوق العمل في منشآت العاصمة المقدسة».
وأبان جمال بأن من ضمن أهداف هذا اليوم إنشاء قاعدة بيانات لأبناء الجالية البرماوية بهدف تدريبيهم وصقل مواهبهم ليكونوا مساهمين في مسيرة التنمية، ويصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعنا.



«كفاءات» يبدأ توطين الوظائف في المؤسسات والهيئات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016 م
<http://www.alhayat.com/Articles/15930551>

الرياض - «الحياة»

دشن نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله الملفي أمس نظام دعم التوظيف للكفاءات السعودية (كفاءات) في المؤسسات مثل الجامعات والهيئات والصناديق الحكومية والجهات الحكومية التي لديها صلاحية التوظيف، وذلك ضمن سلسلة من الأنظمة الإلكترونية التي أطلقتها الوزارة في مجال الخدمات الإلكترونية التي تقدم للجهات الحكومية أو المواطنين. ويستهدف نظام كفاءات دعم توظيف المواطنين الباحثين عن العمل والمسجلين سيرهم الذاتية في منظومة التوظيف الإلكترونية (جدارة) لخلق مزيد من الفرص الوظيفية التي تناسب مؤهلاتهم وخبراتهم، بحيث يتم ربط معلوماتهم وإناحتها للجهات من أجل الحصول على السير الذاتية المناسبة للوظائف التي ترغب في التوظيف عليها، إلى جانب تحقيق التقارب الاستراتيجي بين الجهات والمؤسسات الحكومية في مجال الموارد البشرية، ودعم الجهود لسعادة وتوطين الوظائف في القطاع الحكومي، وتوفير الجهد والوقت لطالبي العمل وللجهات في البحث عن الموظف والوظيفة المناسبة.



الإحباط يسيطر على 141 ألف معلم ومعلمة بسبب ضعف حركة النقل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016 م
<http://www.alhayat.com/Articles/15930550>

الرياض - سعد الغشام

مع بدء العد التنازلي لإعلان حركة النقل الخارجية للمعلمين والمعلمات التي من المتوقع أن تكون الأقل في عهد التعليم، يسود الإحباط أكثر من ١٤٢٢٦ معلماً ومعلمة على مستوى مناطق ومحافظات المملكة تقدمو لحركة النقل هذا العام، بسبب عدم تفاؤلهم بتحقيق رغباتهم في ظل المؤشرات التي توكل ضعف حركة نقل المعلمين والمعلمات.

وأعلن المتحدث الرسمي لوزارة التعليم مبارك العصيمي أمس على حسابه في «تويتر» تأجيل إعلان حركة النقل الخارجية للمعلمين والمعلمات نظراً لعدم انتهاء إعمالها حتى الان، مضيفاً انه يجري ألان التنسيق مع وكالة الوزارة للشؤون المدرسية وشئون المعلمين لتحديد موعد ثابت لإعلانها. وأشار عدد من المعلمين والمعلمات في حديثهم لـ«الحياة» إلى أن هناك أسباب عدة أدت إلى ضبابية وضع حركة النقل، أبرزها عدم الواضحة والشفافية من المسؤولين في وزارة التعليم والقائمين على الحركة، إضافة إلى عدم اعتماد أي تعبيقات جديدة للمعلمين والمعلمات خلال العام الحالي ومشروع خلافة غاري، الذي تم نقل عدد من المعلمات بمبادرة وزارة التعليم في ندب زوجات أو بنات وأخوات المشاركين في عاصفة الحزم ضمن مشروع خلافة الغاري إلى مدنهم الرئيسية وأهاليهم. وكان المتحدث الرسمي لوزارة التعليم مبارك العصيمي، أوضح عبر حسابه الشخصي في «تويتر» أن «الإدارة العامة للشؤون المعلميين تعمل حالياً على مراجعة وتدقيق البيانات ودرس الاحتياج وتنفيذ الحركة، المتوقع إعلانها نهاية شهر شعبان ١٤٣٧هـ، فيما كانت وزارة التعليم عقدت ورش عمل عدة منذ العام الماضي لتطوير آلية حركة النقل الخارجي، والعمل على زيادة أعداد المنقولين بين مناطق المملكة، وإيجاد آلية عادلة لحركة النقل الخارجي للمعلمين والمعلمات، إذ شارك في هذه الورش العديد من المعلمين والمعلمات، إلا أن نتائجها لم تصب في مصلحة المعلمين والمعلمات ولم تتحقق رغباتهم.

وشارك في الورش الخاتمية ٩٠ معلماً ومعلمة، من ٤٤ إدارة تعليم، على مستوى المملكة، إضافة لمسؤولي شؤون المعلمين والشؤون المدرسية بإدارات التعليم وجهاز الوزارة، وأعلنت الوزارة أخيراً آلية مفاضلة النقل الخارجي للعام الحالي، مؤكدة أنه تتم مفاضلة المتقدمين للنقل الخارجي وفق ترتيبات عدة، تشمل مفاضلة المتقدمين على الرغبة الأولى وفق الترتيب الآتي: سنة التقديم، ثم تاريخ المباشرة في التعليم بالشهر والسنة مطروحاً منها أيام الغياب من دون عذر، إضافة إلى أن من يعمل قائد مدرسة خلال فترة تحديث البيانات حتى موعد إغلاق النظام، ومن حصل على جائزة التميز للتعليم على مستوى الوزارة للعام الدراسي الماضي. أما مفاضلة المتقدمين على الرغبات من الرغبة ٢ إلى الرغبة ٢٠ وفق الترتيب التالي: تاريخ المباشرة في التعليم بالشهر والسنة مطروحاً منها أيام الغياب من دون عذر، ومن يعمل قائد مدرسة خلال فترة تحديث البيانات حتى موعد إغلاق النظام، ومن حصل على جائزة التميز للتعليم على مستوى الوزارة للعام الماضي الدراسي. وفي حال التشابه وفي حال التشابه في ما سبق يتم مفاضلتهم وفق المباشرة باليوم ثم المعدل التراكمي ليه عام التخرج فالأداء السابق.

في حين أكد أحد المعلمين المتقدمين في حركة النقل الخارجي في حديثه لـ«الحياة»: «إنه ينتظر أن يظهر اسمه في حركة هذا العام»، مشيراً إلى أن آلية المفاضلة تغيرت هذا العام، وتم إشراك المعلمين فيها، لإظهارها بالشكل الحالي التي يرى أنها منصفة إلى حد كبير للمتقدمين.



«العمل» تشدد على توفير أماكن مناسبة للموظفات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١ رمضان ١٤٣٧هـ - ٦ يونيو ٢٠١٦م

<http://www.alhayat.com/Articles/15926950>

الرياض - «الحياة»

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (الأحد) عدم تهاونها في تطبيق اشتراطات عمل المرأة في القطاع الخاص، مشددة على وجوب التزام المنشآت الخاصة بتوفير البيئة المكانية الآمنة والمنتجة والمستقرة، التي تمكّن الموظفات من أداء مهامهن «بخصوصية واحترافية».

وأشار وكيل الوزارة المساعد للبرامج الخاصة عبدالمنعم الشهري، إلى استمرار الجولات التفتيشية «لرصد المخالفات وإيقاع العقوبات في حق مخالفي أنظمة واشتراطات عمل المرأة، ودعم الوزارة لعمل المرأة في القطاع الخاص عبر

تطوير مجموعة من المبادرات والمشاريع لزيادة تفعيل عمل المرأة في القطاع وتطوير آليات دعم التوظيف والتدريب بالتنسيق مع الجهات الشريكة في منظومة العمل». وأكد الشهري حرص الوزارة على الاستماع إلى جميع عملاء وشركاء الوزارة حول برامج ومبادرات عمل المرأة، وكذلك استقبال الشكاوى والبلاغات والاستفسارات حول ذلك، بما يسهم في توفير البيئة المكانية الآمنة والمنتجة والمستقرة لعمل المرأة السعودية في القطاع الخاص.

وأشار وكيل وزارة العمل إلى تعدد قنوات التواصل مع الوزارة، داعياً إلى التواصل مع الوزارة عبر هاتف مركز الاتصال الموحد رقم 19911، أو حسابات الوزارة في موقع التواصل الاجتماعي، أو عبر خدمة «معاً للرصد»، لإيصال البلاغات والشكاوى والاستفسارات حول ضوابط واشترطات عمل المرأة، والمخالفات المتعلقة بها.



وزارة العدل تتجه لإلغاء الاختصاص المكاني لكتابات العدل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509160>

الرياض - مبارك العكاش

علمت "الرياض" من مصادر مطلعة بأن وزارة العدل تتجه لإلغاء الاختصاص المكاني لكتابات العدل، بحيث سيصبح بالإمكان أفراغ العقارات في أي كتابة عدل بمختلف مناطق المملكة، دون الحاجة للذهاب لكتابة العدل التي يقع العقار ضمن اختصاصها المكاني، وذلك بعد أن قامت الوزارة بتفعيل التقنية في كافة الأعمال التوثيقية، من أرشفة الصكوك الكترونياً، وتفعيل النظام الإلكتروني لكتابات العدل، وغير ذلك.

وأوضح المصادر أن الوزارة تجري حالياً تعديلات على اللائحة التنفيذية لاختصاص كتاب العدل لتواءم مع الإجراءات التطويرية التي تقوم بها الوزارة في قطاع التوثيق، لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وتشهد الوزارة مؤخراً نقلة نوعية في القطاع التوثيقي، فقد رخصت الوزارة أخيراً لـ 356 متقدماً لرخصة التوثيق، إجراء صفقات البيع للعقارات وتوثيق عقود الشركات وإصدار الوكالات، وتوثيق العقود والإقرارات في بيع العقارات وقسمة المال المنقول والوكالات وفسخها وتأجير العقارات والمنقولات وعقود الشركات والعقود الواقعة على المال المنقول والإقرار بالمبالغ المالية وتسلّمها والتنازل عنها والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية.

وتهدف الوزارة من تطبيق مبادرة رخصة المتقدمين إلى تسهيل إجراءات التوثيق للمواطن والمقيم، حيث سيكون بإمكان الجميع التوثيق خارج أوقات الدوام الرسمي لكتابات العدل، للحفاظ على أوقات المراجعين وإنجاز أعمالهم في أي مكان من خلال زيارة أقرب موثق لهم.

وكان وزير العدل د. وليد الصمعانى أصدر قراراً بدمج كتابات العدل الأولى والثانية في مدينة الرياض، لتمثل المرحلة الأولى من دمج كافة كتابات العدل بمختلف مناطق المملكة، وذلك بهدف تطوير العمل في كتابات العدل، واختصار الجهد والوقت على المستفيدين، من خلال دمج اختصاصات كتابتي العدل الأولى والثانى، ليكونا في مقر واحد، ويقدما كافة الخدمات التوثيقية، كما يدعم القرار شمولية كافة كتاب العدل بكافة اختصاصات التوثيق التي نص عليها نظام القضاء واللائحة التنفيذية لاختصاص كتاب العدل.



«الشوري» يدرس منح علاوة سنوية للمعلمين ومعالجة تجمد الرواتب

تحقيق العدالة بمساواتهم بالعاملين على نظام الخدمة المدنية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/681695>

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن مجلس الشورى سيدرس خلال الأسابيع المقبلة مقترحاً بتعديل المادة السادسة من لائحة الوظائف التعليمية المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح، ليتضمن منح علاوة سنوية للمعلمين ومعالجة تجمد رواتب شاغلي الوظائف التعليمية.

وبحسب المقترح فسيتم التصويت على تعديل الفقرة (ب) من المادة السادسة من اللائحة لتكون: «من يصل إلى نهاية المستويات الرابع والخامس والسادس يستمر في منحه علاوة سنوية بمقدار العلاوة المحددة للمستوى الذي يشغلها وتنمح في أول محرم من كل عام وتعتبر مكافأة لا يتربّ عليها تغيير في سلم الرواتب ويشرط فيها توفر الشروط المحددة لمنح العلاوة الدورية».

وأكّد مقدم المقترح أن لائحة الوظائف التعليمية تتكون من 6 مستويات، حيث يعين حاملو شهادات ما دون الجامعية على المستويات الأول والثاني والثالث، ويُعين حاملو الشهادات الجامعية غير التربويين على المستوى الرابع، فيما يُعين الحاصلون على الشهادات الجامعية من التربويين على المستوى الخامس، ويعين ويرقى الحاصلون على شهادات الماجستير أو الدكتوراه في التخصصات التربوية والتعليمية المختلفة إلى المستوى السادس.

وأضاف أن المستويات الأول والثاني والثالث تتكون من 25 درجة، والرابع والخامس من 24 درجة، وال السادس من 20 درجة، وتتفق العلاوة السنوية عند آخر درجة لكل مستوى، فيما عدا المستوى السادس الذي تستمر العلاوة السنوية فيه على شكل مكافأة.

وأكّد أن هذا التعديل بعد موافقة مجلس الشورى سيسمح في منح المعلمين والمعلمات التقدير المادي والمعنوي الذي يتناسب مع ما يقومون به من مهام كبيرة ومؤثرة في بناء الإنسان، كما سيعالج تجمد رواتب شاغلي المستويات التعليمية ما دون المستوى السادس، وتحقيق العدالة بمساواة شاغلي الوظائف التعليمية بالعاملين على نظام الخدمة المدنية الذين تمت معالجة حالات تجمدهم الوظيفي بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1399/1 وتاريخ 3/3/1430هـ.

مناقشة نظام دليل إجراءات العمل تحت قبة المجلس أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات تضمنت مقترنين مقدمين استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وعدة تقارير لعدد من الجهات الحكومية ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع السابع للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقريرين مقترنين استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى هما تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترن مشروع نظام دليل إجراءات العمل المقترن من عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز الحرمان.

وأفادت على إثر ذلك تقارير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقريرين السنويين لمجلس المنافسة للعامين الماليين 1435هـ-1436هـ، وافتقت على إثر ذلك تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول السقفة والصادقة في عدد محالات منها الغاز والتغذية والسياحة.



**الأنصاري لـ عكاظ: قانون البحث الصحي يلمّ شتات .المبعثرة“
ويعالج الأزدواجية**

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ رمضان ١٤٣٧هـ - ٦ يونيو ٢٠١٦م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160606/Con20160606842814.htm>

محمد مكي (الرياض)

أكملت عضو مجلس الشورى، عضو اللجنة الصحية الدكتورة لبنى الأنصارى لـ«عكااظ»، أن البحث الصحى تعيش حالياً حالة من الشتات، وتعاني من الإلزدواجية، مضيفة أننا نعيش في عصر نحتاج فيه إلى التركيز على البحوث المتعلقة بالصحة، خصوصاً ما يتعلق بالقضايا والأمور البيئية، التي لا ترتبط بمزودي الخدمات الصحية فقط.

وبيّنت أن مقتراح نظام البحث العلمي الصحي الوطني، الذي سيناقش تحت قبة مجلس الشورى الثلاثاء القادم، يهدف إلى إيجاد مظلة مستقلة تعنى بالبحوث التي تهتم بالصحة بمفهومها الشامل، كما عرفتها منظمة الصحة العالمية (البنية والنفسية والاجتماعية)، وكذلك النواحي البيئية، وكل ما يرتبط أو يؤثر في صحة الفرد والمجتمع بشكل أو بأخر. وزادت «نحتاج لارتفاع بالبحوث الصحية، للوقوف على الأمراض التي تنتقل بين الإنسان والحيوان في المملكة، حيث إننا في مجال الصحة لا نعرف أسباب الوفيات، ولا حتى المعدل الحقيقي لانتشار الأمراض وأثارها على إنتاجية الفرد واقتصاد المجتمع»، مؤكدة أن هذا النظام يهدف إلى تنظيم البحث العلمي الصحي، بحيث يكون مصدراً حيوياً للمعلومات الوطنية لتحسين كفاءة وأداء النظم الصحية المختلفة، وتوجيهها بناءً على بيانات ونتائج البحوث العلمية الصحية الوطنية، مما ساهم في تحسين النتائج الصحية للأفراد من مواطنين ومقمنين، إضافة إلى تحسين نتائج الصحة العامة.

وافتقت إلى أن النظام سيحقق ويدعم رؤية التحول الوطني 2030 بحيث يستلزم إنشاء مركز وطني مستقل تماماً على غرار مركز الدراسات والبحوث البترولية، ونظام البحث العلمي البحري للمناطق البحرية، أو مركز ضمن مراكز مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لرعايتها تاريخياً للبحوث بشتى أنواعها ولاستقلاليتها عن منظومة الوزارات، وبينت أن للمركز في النظام مجلس أمناء، يعهد السلطة العليا ويضم ممثلين لوزارات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والزراعة والاقتصاد والمالية وغير ها.



الوزراء يكشفون عن المبادرات في مؤتمرات صحافية تستمر للخميس مصدر "سبق": مجلس الوزراء يقر برنامج التحول الوطني.. غداً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م

<https://sabq.org>

توَقَّعَتْ مصادر "سبق" أن يقر مجلس الوزراء في جلسته التي تعقد برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- مساء غد الاثنين (الأول من رمضان) برنامج التحول الوطني، أحد برامج رؤية السعودية 2030، الذي عمل عليه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويستهدف تحقيق "динاميكية القرار في السعودية".

وقالت المصادر: "سيتم عقد مؤتمرات صحافية بعد اقرار البرنامج، يتم من خلالها الكشف عن تفاصيل البرنامج، وجدول يشتمل على مؤتمرات صحافية للوزراء، يستعرضون من خلالها مبادرات الوزارات التي سيتم تنفيذها إلى عام ٢٠٢٠".

وأكّدت المصادر أن المؤتمرات الصحفية سيتم عقدها لمجموعة من الوزراء حتى يوم الخميس المقبل.

يُشار إلى أن المبادرات تعلّنها وزارات عدة، وتشمل مبادرات إسكانية، وأخرى خدمية وتنموية.



سحب ترخيص المنشآت غير الملزمة بالتأمين على عامليها «الضمان الصحي»: لن نلزم المواطنين بالتأمين على العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/06/06/article_1060306.html

مويسي المطيري من الدمام قال لـ "الاقتصادية" مسؤول في مجلس الضمان الصحي التعاوني إن المواطنين الأفراد غير ملزمين بالتأمين على العمالة المنزلية وإن وثيقة تأمين العمالة المنزلية غير مطروحة ضمن الخطط التي يعمل عليها المجلس وحالياً مستبعدة رغم جاهزيتها.

وأوضح أنه سيتم إيقاف وسحب الترخيص عن المنشآت الأهلية التي لا تلتزم بتأمين عاملائها من السعوديين بعد تطبيق الوثيقة والربط لإحصاء السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية والقطاع الخاص لضمان حقهم في التأمين، حيث تنتهي المهلة مع نهاية التطبيق في أبريل 2017.

وقال فيصل الركف مدير إدارة خدمات العمالء في مجلس الضمان الصحي، إن تغطية التأمين على العمالة المنزلية خطة قديمة منذ عام 2009، وليس من الخطط المطروحة على الرغم من أن نصها جاهز ولكنها غير إلزامية على الأفراد . وفيما يتعلق بإحصاء شمولية السعوديين بالتأمين الصحي في القطاع الخاص قال: "بدأ الإحصاء منذ فترة وحالياً نملك بيانات لسجلات تجارية". وأضاف "سنعمل قيل أن يبدأ الربط ولن ننتظر سناً خطاب أصحاب العمل ونسائلهم عن سبب عدم تأمينهم على الموظفين، كما سنسائلهم عن الوثيقة التي تضمن دخول مؤسستهم في التأمين .

وأشار إلى أن بعض أصحاب العمل في القطاع الخاص عند مساعتهم عن عدم تأمينهم على الموظفين السعوديين ببرروا ذلك بعد معرفتهم بإلزامية تأمين السعوديين وأخرون تحججاً بالميزانيات .

وأضاف أنه في حال خالف القطاع الخاص ولم يؤمن على موظفيه يمنح أسبوعين بعد إشعاره بعملية الإلزام وتقديم ما يثبت أنه تم إلزامه إذا استمر مخالفًا سيتم تطبيق العقوبة بمخاطبة وزارة العمل لإيقاف الاستقدام عنه مؤقتاً وإيقاف نظام الخدمات عنه. وهناك مخالفة مضاعفة بسحب الترخيص لمنشأته والمجلس بدأ بشكل جدي بملaque أصحاب العمل غير الملزمين قانونياً بعد إشعارهم بمخالفتهم. وفيما يخص تأمين الزائرين فقد تم الإعلان عنه لكن لم يصل للمستوى المطلوب، كما أن وثيقة تأمين المعتمرين تم تأجيلها وكذلك تأمين العمالة المنزلية، حيث لم يتم طرحه ضمن المشاريع الثلاثة المطروحة للربط مع التأمينات الاجتماعية لل سعوديين .

وبين أن عملية إحصاء السعوديين العاملين في القطاع الخاص فإن المجلس سيحتاج إليها لمعرفة عدد السعوديين ووجدنا أن معظم الشركات غير ملتزمة، حيث وجدنا فرقاً في الأعداد بين المسجل في مجلس الضمان الصحي والشركات، كما كتبنا لشركات التأمين من الآن استعدوا لأن عمال القطاع الخاص سيأتون لتحديث بيانات السعوديين لأن غير السعوديين مسجلون وجاهزون إلا أن السعوديين لن يعاقب أحداً وسنهن وقتاً طويلاً لنيسان (أبريل) 2017 حتى يتنتهي الموضوع بشكل كامل، وستكون لمصلحة جودة وعمل الشركات إيجابي وسيتم تنظيمه وتوحيد ويأخذ المؤمن حقه .

وزاد "في حال خالف أصحاب العمل ولم يلتزموا من شركات التأمين أو القطاع الخاص أو مقدمي الخدمة في لجنة خاصة تحت مظلة المجلس تحول لهم المخالفات وأي إيقاف يحصل حالياً في السوق لشركات التأمين يكون بسبب مخالفات لتأمين وهي أو في الخدمات المجلس يعمل على ملاحقتها وإيقاف من لا يلتزم لشركات تأمين ومقدمي خدمة وأكثر لأصحاب العمل لم يلتزموا بتطبيق المخالفات ستكون في آلية جديدة لتفعيل المخالفات العام المقبل ونجلأ لها في حال لم تستجب الجهات المعنية .

ونوه خلال مشاركته على هامش ورشة العمل للتعريف بتطبيق مشروع الوثيقة الموحدة لصاحب العمل المزمع تطبيقها تموز (يوليو) المقبل أمس في مقر غرفة الشرقية إلى أن المجلس الذي يعمل تحت مظلة التأمين العام عدد المؤمن عليهم يبلغ نحو 12 مليون، حصة السعوديين منها ثلاثة ملايين فيما تجاوز مقدمي الخدمة الـ 2500 مزود، ويتوقع أن يدخل القطاع الحكومي إلا أنه لا يزال تحت الدراسة وضمن الخطط التنموية بشكل عام . ولفت إلى أن نحو 85 في المائة من الشكاوى ترد من المنطقة الشرقية بحكم ثقافة التأمين العالية في مجال التأمين على العاملين وتطبيق الشركات الكبرى له مسبقاً، قائلين: إن العاملين يجدون حقوقهم غير مكتملة أو بها فروق بين الشركات ما رفع معدل الشكاوى للمطالبة بالحقوق .

وبين الركف أن تطوير الوثيقة سيكون كل ثلاثة سنوات لتطوير المنافع الطبية أو الصحية ورفع المنافع تدريجياً في الوثيقة لعدة أمراض ستشملها سيتم الإعلان عنها في وقتها، لافتة إلى أن الإفصاح الطبي يحتوي على عمليات تزوير ما دفع إلى طرح مقترن جديد لآلية الإفصاح وتطويرها إلا أنه حتى الآن تحت دراسة لأننا نسعى إلى أن تكون التغطية الصحية كاملة دون استثناءات غير منطقة للأمراض .

وأضاف أن أصحاب المدارس التزامهم بالنظام ضعيف جداً ونحن نعمل على شكاوى تتجه للإيقاف المؤجلة اتجهنا مع وزارة التعليم واتفقنا على آلية ستعلن قريباً للمدارس تضمن أن يكون لدى المدارس أهمية التأمين الصحي، ودور المجلس متابعة العقد والإشراف عليه وتطويره وتوعية من لا يلتزم فيه وقد نضطر في آخر خطوة إلى تطبيق العقوبة على من استمر في المخالفة، مشيراً إلى أن التسيرة حسب اللائحة والنظام وستكون في الحد المعقول وتنماشى مع السوق وبسبب التأمين الفردي أدى إلى نزول الأسعار وجدنا أن بعضها لا يوجد لديها تغطية حقيقية لافتة إلى أن المسؤول عنها مؤسسة النقد ووضعت أنظمة جديدة لأمور مالية أكثر .

ونطرق إلى نظام "shib" الذي يعمل على إعداده منذ أربع سنوات حالياً سيتم تفعيله قريباً، الذي سيربط شركات التأمين بمقدمة الخدمة بمجلس الضمان ليكون لمجلس حلقة الوصل وهو نظام شامل لزيادة جودة الخدمة وتلتزم به شركة التأمين ومقدم الخدمة لإلغاء عملية الفاكسات للموافقات الصحية .

ونوه إلى أن التأمين على الوالدين للموظف في القطاع الخاص ليست من ضمن خطط إضافتهم لأسباب عدة وشركات التأمين تخشى شملهم وعدد الوثائق التي تشملهم قليل جداً مقارنة بأفراد وأسرة، موضحاً أنه كخطر غير مفضل لشركات التأمين وخارج نطاق المجلس حالياً لا يوجد خطط لتغطيتهم والأولوية الآن إكمال لكل الموجودين في سوق العمل

ال سعودي كافة لتأمين الموظف وأفراد الأسرة، بعض الشركات تؤمن كمنافع اختيارية وليس إلزامية مشيراً إلى أن الأساس في تغطية الزوج والأبناء هو الزوج والزوجة بإمكانها تأمين زوجها وأبنائهما لوثيقة الزوجة النظام لمنع الازدواجية في القطاع الخاص .

وشدد على أنه إذا كان الزوجان يعملان في القطاع الخاص فالملزم بالزوجة والأبناء هو الزوج وببقى التأمين للزوجة فقط. لأن القطاع غير ملزم بتأمين الأبناء في حال كان زوج الموظفة يعمل في القطاع الخاص وفي حالة كان الزوج يعمل بالقطاع الحكومي أو متلاقياً أو لا يعمل فإن صاحب عمل الزوجة يلزم بتأمين للزوج وأبنائهما.



مطالبة بعقوبات رادعة بحق المعتدين على الأطباء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15945742>

الرياض - الجوهرة الحميد

شدد قانونيون على ضرورة إيجاد حلول عاجلة وسن قوانين لمشكلة التعدي على الأطباء والعاملين في القطاع الصحي في أماكن عملهم في المملكة، والذي وصل أخيراً إلى الضرب وإطلاق النار من الأسلحة، وذلك منعاً لاستشراء تلك التصرفات وتحولها إلى ظاهرة، وعزوا تسامي تلك التصرفات وعدم اقتصرارها على منطقة معينة إلى ضعف العقوبات بحق المعتدين.

وطالبوا في حديثهم لـ«الحياة» بأن تكون العقوبات شاملة على جميع المعتدين والمقصرين في واجباتهم من الموظفين والعاملين في جميع القطاعات.

وتكررت أخيراً حالات التعدي على الأطباء والعاملين في القطاع الصحي، وباتت أمراً ملحوظاً في مختلف مناطق المملكة، ما أثار سخطاً بين الأطباء بسبب عدم وجود الحماية الكافية لهم أثناء أدائهم عملهم.

واعتبر المستشار القانوني الدكتور عمر بامحسون، أن الاعتداء على الطبيب أو الموظف وهو في عمله اعتداء على سلطة الدولة، مطالباً بتشديد العقوبات، وعدم التهاون مع كل معتدٍ، سواء بمنحه أم جنابة، وكذلك المقصر في أداء عمله.

وشهد على أهمية تكثيف دور الأجهزة الرقابية وكاميرات المراقبة في موقع العمل، ورصد المخالفات فور وقوعها، ومحاسبة كل مخطئ، وعزا تسامي حوادث الاعتداء على الأطباء في الفترة الأخيرة إلى تغير سلوكيات الأفراد تبعاً لعوامل تربوية طفت على السطح من جهة المدرسة والأسرة.

بدوره، اعتبر المستشار القانوني عبدالله الحباني أن الحوادث الأخيرة التي تم الاعتداء فيها على أطباء وموظفي في قطاع الصحة فعل مجرم شرعاً ونظمياً، لأن في ذلك إرهاباً وترويعاً للأمنيين من الأشخاص الموجودين في هذه المرافق الصحية.

وقال إن استخدام السلاح بقصد ترويع الأمنيين والإخلال بالأمن الداخلي جريمة وفقاً لنظام الأسلحة والذخائر، وبعاقب مرتكب هذا الفعل بحسب النظام بالسجن مدة لا تزيد على 30 سنة، وبغرامة لا تقل عن 300 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وأضاف أن المادة 41 من النظام تنص على أنه «يعاقب من يستخدم السلاح حتى لو كان مرخصاً إذا تم استخدامه في غير الغرض المرخص له بعقوبة السجن مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين».

ولفت إلى أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في البلاد تقع على عاتق وزارة الداخلية، وهي تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الأمن والأمان في البلاد، أما مسؤولية وزارة الصحة فتكمن في توفير مناطق وأجهزة تفتيش خاصة عند بوابات الدخول، وذلك لرصد المخالفين ومنعهم من الدخول، لافتاً إلى أن المرافق الصحية تحتاج مثل هذه الإجراءات الاحترازية حتى تتحقق الأمان لأفراد هذا المرفق الصحي، ما يساعد الطبيب والموظفي في العمل في جو آمن.

وغير طبيب يعمل في مستشفى حكومي (فضل عدم ذكر اسمه) عن حنقه من عدم وجود نظام قانوني في المستشفيات يشكل للأطباء مصدر حماية في حال تعرضهم للتطاول من أحد المراجعين أو ذوي المرضى. وأضاف: «على رغم ما يكتبه الأطباء من مشقة وجهد وعمل مرضي طوال اليوم، إلى جانب نوبات العمل الليلية، إلا أن إدارة المستشفيات تركز على توجيه الشكاوى ضد الأطباء، في حين لا تُثْقِي بالـأَلَا لما قد يتعرضون له من سب وشتم أَمْ تعدّ وضرب».»

وزاد: «كما تحرص إدارة المستشفى على حقوق المرضى، فإن الطبيب له حقوق أيضاً يتوجب المحافظة عليها.» يذكر أن مدير الأمن والسلامة في وزارة الصحة المهندس أنس الزيد أطلق قبل أشهر مبادرة «مسالم»، وهي مبادرة وطنية للوقاية من السلوك العدواني داخل المنشآت الصحية، ومن مهامها دعم الدراسات والبحوث المرتبطة بالسلوك العدواني داخل الجهات الصحية، وتحليلها وتحديد مسبباتها، وسن سياسات وإجراءات ومعايير للوقاية من السلوك العدواني، وطرق التعامل معه.



الشورى يُسقط 11 توصية على تقرير «الداخلية»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15947689>

الرياض - سعاد الشمراني
خصص مجلس الشورى أولى جلساته لشهر رمضان، التي عقدت أمس (الاثنين) لمناقشة 11 توصية إضافية على تقرير وزارة الداخلية، وعلى رغم السرية التي أحاطت بها جلسة أمس، إلا أن «الحياة» علمت أن المجلس قرر رفض التوصيات جميعها.

وبحسب مصادر «الحياة»، تتوزع التوصيات المقدمة من الأعضاء على تقرير الداخلية، منها توحيد رقم الطوارئ، والتحقق من شخصية المواطن من طريق رخصة القيادة، وتمكين المواطنين من تصوير الحوادث والمخالفات، والتعاون في رصد المخالفات.

جاء ذلك في جلسة المجلس السري، التي خصصت بالكامل للاستماع إلى وجهة نظر اللجنة الأمنية في شأن آراء ومقترحات الأعضاء على تقرير وزارة الداخلية، وكذلك الاستماع إلى 11 توصية إضافية مقدمة من أعضاء المجلس قبل أن يتم رفضها جميعها. وقال أحد أعضاء المجلس (فضل عدم ذكر اسمه): «كنا نقصد بـتوصياتنا التخفيف على المواطنين، والرفض سيؤدي إلى التعقيد».

وجاء في مقدم التوصيات المرفوضة، توصية مقدمة من أحمد الزيلعي نصها: «في حال عدم وجود البطاقة المدنية تحت أي ظرف، يمكن للجهات الأمنية التحقق من هوية وشخصية المواطن من رخصة القيادة». وقال الزيلعي في مسوغات توصيته إن المواطن في حال فقده للهوية الوطنية بسرقة أو غيرها يعتبر مجهول الهوية إلى حين الحصول على البديل.

أما التوصية الثانية المرفوضة أيضاً، فكانت مشتركة بين مشعل السلمي ومحمود الديبوبي، وتدعو إلى تعليم مجالس المناطق، وتوصية ثالثة مقدمة من عبدالعزيز العطيشان تدعو إلى تمكين المواطنين من تصوير الحوادث والمخالفات، والتعاون في رصد المخالفات وتصويرها، وقوبلت بالرفض أيضاً، بسبب خوف اللجنة من تورط المتعاونين مع الجرميين. كما تم رفض توصيتين إضافيتين، قدمهما سلطان السلطان إداحهما حول حصر بيانات أهل الكفاءة للرجوع إليهم عند الحاجة.

كما رفض المجلس توصية إضافية تبنتها اللجنة الأمنية، تطالب بإشراك القطاع الخاص في إدارة السجون، إضافة إلى توصية سحبتها وفاة طيبة، تدعو إلى توحيد أرقام الطوارئ. ووافق المجلس في بداية الجلسة على 10 توصيات، مقدمة من اللجنة الأمنية على تقرير وزارة الداخلية، ودعت إداتها وزاره الداخلية إلى مضاعفة جهودها لمكافحة الجريمة، والتنسيق مع وزارات التعليم، والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، والثقافة والإعلام والجهات الحكومية الأخرى، للتحذير من مخاطر الجريمة وأهمية الوقاية منها.

وتمت الموافقة على توصية تطالب وزارة الداخلية بالعمل على وضع مشروع شامل لتطوير المرور، للحد من نسبة حوادث الوفيات والإصابات اليومية، والإسراع في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في المملكة.

إلى ذلك، حثت التوصيات على مشاركة وإسهام المرأة في مهامات الوزارة، بما يتناسب مع مؤهلاتها وال المجالات المناسبة لها، كما دعت إلى إزام المنشآت والأسوق المركزية والمجمعات السكنية بتوفير كاميرات وحراسات أمنية كافية.



الشوري": اتهامات الأمم المتحدة للتحالف العربي مبنية

على معلومات مضللة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15941109>

الرياض - «الحياة»

استذكر مجلس الشوري السعودي اليوم (الاثنين)، «المزاعم» التي تضمنها التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، واتهامه قوات التحالف العربي بانتهاك حقوق الأطفال في اليمن. واستغرب المجلس إثر جلسة عقدها اليوم، صدور هذه الاتهامات من الأمم المتحدة، موضحاً أنها «مبنية على معلومات مضللة، بدلاً من العمل على تنفيذ قراراتها الصادرة بحق الميليشيات الحوثية الباغية التي اغتصبت الشرعية في اليمن، ولا تزال تعيث فيه فساداً وتخريراً، وفي مقدمها القرار ذي الرقم 2216 الذي لا يزال حبراً على ورق بسبب عجز الأمم المتحدة عن تطبيق قراراتها».

ودعا مجلس الشوري في بيان أصدره، الأمم المتحدة إلى مراجعة موقفها والحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، سواء من الحكومة الشرعية لليمن، برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، أو من قيادة التحالف العربي. وعبر المجلس عنأسفه للحال الذي وصلت إليه جهود الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، «وعجزه عن استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة، والتحري عن الحقائق بمهنية وموضوعية»، مشيراً إلى أن الواقع في المشهد اليمني يعكس حقيقة «أن من يقوم بقتل الأطفال وحصار المدن والقرى وتجويع السكان وقصف المستشفيات وتدميرها هي ميليشيات الحوثي وقوات المخلوع علي صالح».

وأكد المجلس ثقته في جهود قوات التحالف العربي، وتقديره تضحياتهم في سبيل استعادة الشرعية وإنقاذ الشعب اليمني من الميليشيات الحوثية وقوات صالح، مؤكداً وقوفه إلى جانب «القيادة الشرعية في اليمن ودعمه جهودها في سبيل استعادة السيطرة والسيادة على كل أنحاء اليمن».

وأشاد المجلس بجهود قوات التحالف العربي في «الحفاظ على الشرعية اليمنية ودعمها للمشاورات الجارية حالياً في الكويت للوصول إلى حل سياسي للوضع في اليمن، مناشداً القوى المحبة للسلام للضغط على ميليشيات الحوثي لتطبيق قرار مجلس الأمن 2216، وتسليم الأسلحة للحكومة الشرعية والانسحاب من المدن التي احتلتها، ليعم الأمن والاستقرار ربوع الأرضي اليمنية كافة».

مجلس الوزراء يوافق على برنامج التحول الوطني أحد برامج "رؤية المملكة 2030"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509397>

جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء ، مساء اليوم الاثنين في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة، حمد خادم الحرمين الشريفين الله سبحانه وتعالى أن بلغ الجميع شهر رمضان المبارك ، وعلى ما خص به المملكة من خير وفضل ومكانة ورفة ، وجدد - حفظه الله - تهانيه لمواطني المملكة والمقيمين فيها والأمنيين العربية والإسلامية على بلوغ هذا الشهر الكريم، سائلاً المولى جل وعلا أن يعينهم على صيامه وقيامه وأن يتقبل صالح أعمالهم ، وبوقفهم لفعل الخيرات اقتداء برسول الهدى صلى الله عليه وسلم.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لإخوانه أصحاب الجلاله والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مابذلوه من جهود خلال لقائهم التشاوري السادس عشر وما تم خلاله من قرارات سيكرون لها - بمشيئة الله - أثار إيجابية على دول المجلس وتذليل مختلف المعوقات في مسيرة التكامل الخليجي ، مشيداً - رعاه الله - بما تشهده دول المجلس من تطور وازدهار، وما تتسم به من تعاون وتكافف جعلها - والله الحمد - مصدر استقرار وأمن المنطقة.

بعد ذلك، أطلع الملك المفدى المجلس على نتائج استقبالاته لدولة رئيسة وزراء جمهورية بنجلاديش الشعبية حسينة واجد، ومعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية إيطاليا باولو جيتلوني.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء رفع التهنئة لخادم الحرمين الشريفين وسموه ولـي العهد وسموه ولـي ولـي العهد - حفظهم الله - بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك ، مشدداً على مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها بمناسبة حلول الشهر الكريم ، وتأكيدـه - رعاه الله - حاجة الأمة الإسلامية إلى ترجمة مقاصد هذا الشهر العظيم بإخلاص العبادة لله وحده لا شريك له ، وعلى حرص المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز - رحمة الله - على جعل وحدة الأمة الإسلامية والسعى في لم الشمل العربي والإسلامي هدفاً لها تسعى إليه دائمـاً ، وستبقى - بمشيئة الله - حرصة على تحقيق هذا الهدف النبيل ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، وأن الإسلام دين الرحمة والرأفة والمحبة والوسطية ويدعو إلى السلام والعدل ونبذ العنف والتطرف.

وأكـد المجلس أن توجيهـات الملك المـفـدى بالاستـفـادة منـ المـوـاقـعـ الجـاهـزـ بمـبـنـيـ التـوـسـعـةـ وـالـسـاحـاتـ الـخـارـجـيةـ الشـمـالـيـةـ وـالـغـربـيـةـ وـالـجـنـوـبـيـةـ وـأـجـزـاءـ مـنـ السـاحـاتـ الـشـرـقـيـةـ لـمـشـرـعـ خـادـمـ الـحرـمـينـ الشـرـيفـينـ لـتوـسـعـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ وـالـعـنـاـصـرـ الـمـرـتـبـطـةـ بـهـاـ،ـ وـتـوـجـيـهـاتـهـ بـالـاسـتـفـادـةـ مـنـ جـمـيعـ الـأـدـوارـ بـمـسـتـوـيـاتـهـ الـخـمـسـةـ لـرـفـعـ الطـاـقةـ الـاسـتـيـعـابـيـةـ لـلـمـطـافـ يـاتـيـ اـمـتدـادـاـ لـحـرـصـهـ - رـعـاهـ اللهـ - وـجـهـوـدـهـ الـمـبـارـكـةـ فـيـ خـدـمـةـ الـإـسـلـامـ وـالـمـسـلـمـينـ وـالـتـبـيـيـرـ عـلـىـ قـاصـدـيـ قـاصـدـيـ بـيـتـ الـلـهـ الـحـرـامـ لـأـدـاءـ مـنـاسـكـ الـعـمـرـةـ وـالـصـلـاـةـ فـيـ شـهـرـ رـمـضـانـ الـمـبـارـكـ وـتـهـيـئـةـ الـأـجـوـاءـ الـمـنـاسـبـةـ لـهـمـ.

ونـوهـ المـجـلـسـ،ـ بـماـ يـلـقـاهـ الـمـعـتـمـرـونـ وـالـزوـارـ خـلـالـ موـسـمـ الـعـمـرـةـ مـنـ عـنـيـةـ فـائـقـةـ فـيـ مـكـةـ الـمـكـرـمـةـ وـالـمـدـيـنـةـ الـمـنـورـةـ مـنـ جـمـيعـ الـعـالـمـلـيـنـ فـيـ خـدـمـةـ قـاصـدـيـ قـاصـدـيـ بـيـتـ الـلـهـ الـحـرـامـ وـمـسـجـدـ رـسـوـلـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ،ـ مـؤـكـدـاـ أـنـ قـيـامـ مـخـلـفـ الـجـهـاتـ ذـاتـ الـعـلـاقـةـ بـخـدـمـةـ الـحـجـاجـ وـالـمـعـتـمـرـيـنـ وـالـزوـارـ بـأـعـالـمـهـ الـمـنـاطـةـ بـهـمـ عـلـىـ أـكـمـلـ وـجـهـ يـجـسـدـ اـسـتـشـعـارـهـمـ أـهـمـيـةـ الدـورـ الـذـيـ يـقـومـونـ بـهـ لـخـدـمـةـ ضـيـوفـ الرـحـمـنـ فـيـ هـذـاـ شـهـرـ الـمـبـارـكـ،ـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ حـرـصـ الـمـلـكـةـ مـنـ تـأـسـيـسـهـاـ عـلـىـ عـنـيـةـ الـفـائـقـةـ بـخـدـمـةـ الـحـجـاجـ وـالـمـعـتـمـرـيـنـ.

وـبـيـنـ مـعـالـيـهـ ،ـ أـنـ مـجـلـسـ الـوزـرـاءـ نـوهـ بـالـقـرـارـاتـ الـحـكـيـمـةـ الـتـيـ اـتـخـذـهـاـ أـصـحـابـ الـجـلـالـهـ وـالـسـمـوـ قـادـةـ دـوـلـ مـجـلـسـ الـتـعـاـونـ الـخـلـيـجيـ فـيـ الـلـقـاءـ الـتـشـاـورـيـ السـادـسـ عـشـرـ بـهـدـفـ تـنـفـيـذـ رـؤـيـةـ خـادـمـ الـحرـمـينـ الشـرـيفـينـ بـشـأنـ تـعـزـيزـ الـعـمـلـ الـخـلـيـجيـ.

المشترك حسب الجدول الزمني المقر لها ، مؤكداً في هذا السياق أن إقرار قادة دول المجلس هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية، والنظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، وعقد اجتماع دوري مشترك لوزراء الدفاع والداخلية والخارجية لتنسيق السياسات بين دول المجلس سيكون لها انعكاسات كبيرة على مسيرة دول المجلس وتعزيز العمل الخليجي المشترك وتطوير التعاون والتنسيق والتكميل في المجالات الاقتصادية والتنموية.

وأدان مجلس الوزراء بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع على مقر المخابرات الأردنية بمixin البقعة غرب الأردن وراح ضحيته عدد من الأشخاص . مؤكداً تضامن المملكة العربية السعودية الكامل ووقوفها إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في مواجهة الإرهاب بكلفة أشكاله وصوره وأياً كان مصدره والجهات التي تقف خلفه. معرباً عن تعازيه للملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وحكومةً وشعباً ولأسر الضحايا سائلاً الله المغفرة للمتوفين.

وثمن مجلس الوزراء مشروع الوسائل البحرية الذي شرعت وزارة الداخلية ممثلة في قطاع حرس الحدود في البدء به، مشيراً في هذا السياق إلى تدشين الزورق الأول من الزوارق بعيدة المدى "جدة" التابع للمشروع، كما ثمن مجلس الوزراء مشروع تصميم وإنتاج طائرة بدون طيار من تنفيذ معهد الأمير سلطان لأبحاث التقنيات المتقدمة مؤكداً أن هذه المشروعات تأتي في إطار تعزيز القدرات الأمنية للوطن الغالي.

وقدر مجلس الوزراء اعتماد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030 " الذي اشتمل تفصيلاً لأدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030

واليات التصعيد المتعددة لتدليل العقبات التي قد تعيق تحقيق البرامج التنفيذية لأهدافها.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشتراك مجلس الشورى في دراستها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 / 38 / 37) وتاريخ 29 / 8 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على برنامج التحول الوطني أحد برامج "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".

ثانياً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العدل ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (54 / 28) وتاريخ 19 / 6 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الاقتصاد والخطيط

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية.

يهدف المركز إلى الإسهام في تعزيز العملية التنموية للاقتصاد والوطني من خلال كونه حاوية فكرية استشارية تناط بها مسؤولية تحديد أهداف وسياسات وبرامج قابلة للتطبيق ، تضمن تحقيق النمو الاقتصادي ضمن المتغيرات المحلية والعالمية ، وتنفيذ الفعال للخطط والسياسات الاقتصادية والتنمية ، وتقديم الدراسات والاستشارات الازمة للقطاعين العام والخاص لمعالجة قضايا التنمية .

رابعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي الأردني ، وال سعودي الإماراتي.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التعليم - أو من ينوبه - بالباحث مع الجانب الموريتاني في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الإسكان - أو من ينوبه - بالباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً:

- وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ، وذلك على النحو التالي:
- 1تعيين منصور بن ابراهيم بن عبدالرحمن المزروع على وظيفة (وكيل الوزارة للشؤون القضائية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة العدل.
 - 2تعيين نايف بن بندر بن أحمد السديري على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
 - 3تعيين احمد بن سالم بن عوده البلوي على وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.
 - 4تعيين عاصم بن شفيق بن عبدالرؤوف صبان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
 - 5تعيين احمد بن علي بن احمد كثوعه وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
 - 6تعيين فيصل بن مسلط بن غصّاب المنديل على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
 - 7تعيين ابراهيم بن محمد بن عبدالله القناص على وظيفة (مستشار إداري) (بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة التحقيق والإدعاء العام).
- واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول اعماله ، ومن بينها التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام المالي (1435 / 1436 هـ) ، وقد وجه المجلس حياله بما رأه .



«الرياض» تجول في الموقع الأول بالمملكة إصلاحية جدة النسائية.. من دار عقوبة إلى تهذيب وإعادة تأهيل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 رمضان 1437 هـ - 7 يونيو 2016 م

<http://www.alriyadh.com/1509444>

جدة - أسمهان الغامدي

"مشروع إصلاحي" ، لا يوحى لأي شخص بأنه سجن.. حدائق شاسعة ومساحات خضراء وملعب كرة قدم، و 13 مبنياً حديثاً ما بين مدرسة ومستوصف خاص ووحدات سكنية وفنادق فاخرة، تعد الاصلاحية النسائية الأولى على مستوى المملكة.

فضمن خطط وزارة الداخلية التطويرية لجميع قطاعاتها بما فيها السجون، تعمل المديرية العامة للسجون بتجهيزها مديرها العام اللواء ابراهيم الحمزى على تطويرها وتحويلها من سجن ومقر عقوبة إلى اصلاحية وتطوير وبناء قدرات.

رحيمة مصطفى: 13 مبنياً تضمن للزيارات الصحة النفسية والاجتماعية والعلمية

رحلة دخول النزليلة

"الرياض"

زارت اصلاحية جدة النسائية في جدة، وتجلوت داخل مراقبتها ومبانيها ابتداء من مبني الاستقبال الذي يعد المحطة الأولى للنزليلة، ومن هناك يتم الفرز وإجراء الفحوصات الطبية للنزليلة، ليتم بعدها تحويل النزليلة إما للحجر الصحي في حال عدم سلامتها أو إلى الوحدات العادمة، وقد تم تصميم وحدات الحجر الصحي بمواصفات طيبة عالية وزيادة آلية التهوية والتسميس لمنع نقل الميكروبات والأوبئة.

وفي حال كانت النزليلة سليمة يتم تحويلها إلى المحطة النالية وهي مبني المساندة ليتم فيه فرز الحال وتحويلها إلى إحدى الوحدات الأربع.

مبانٍ فندقية وأخرى تعليمية ومركز صحي متكملاً
ماهي الوحدات الأربع؟

الوحدة الأولى وتسمى بـ "النظارة" ولا تدخلها إلا النزلة التي لديها إجرائية من جهات التحقيق، وتمكث فيها مدة لا تزيد عن الشهر، بعد ذلك تنتقل إلى الوحدة الثانية أو الثالثة وهما الوحدتان المخصصتان للنزلات الموقفات اللاتي لا تزال قضياهن منظورة في المحاكم ولم يحكمن بعد، أما الوحدة الرابعة فتنقل لها النزلة بعد الحكم عليها، وقد تم تخصيصها لجميع النزلات المحكوم عليهم.

كيف تقضي النزلة يومها داخل الإصلاحية

حرست المديرية العامة للسجون على استغلال وقت النزلة والعمل على اصلاحها وتطويرها بما يكفل لها التغيير الذي يساعدها على اندماجها في المجتمع بعد خروجها من الاصلاحية وأن تستفيد من وقتها وطاقتها، فصممت مبني مدرسياً متكاملاً مزوداً بعشرة فصول دراسية مجهزة بطاولات وسبورة حديثة ولوحات زينة صممتها النزلات تحكي قصصاً متنوعة من وطنية أو تعابيش أو رغبة في الصلاح، وتم تخصيص أربعة فصول من هذه العشرة لتحفيظ القرآن الكريم، كما تم توفير مكتبة كبيرة بكلب متنوعة ما بين ثقافية وأدبية ودينية ولغوية وتاريخية، لتتمكن النزلات من قراءتها والتلقف بها.

بخينية: ٨٠ نزلة في برامج تحفيظ القرآن.. بينهن خاتمات ومتقدرات للتوجيد والتفسير

وفي جانب آخر من المبني المدرسي تم تخصيص حضانة لأطفال النزلات منذ الولادة حتى عمر عامين، وتم توفير مربيات وأدوات تعليمية تناسب عمر الأطفال وصالة غذاء وألعاب ترفيهية يمكن فيها الطفل من اللعب والترفيه، وتمكنه والدته كذلك من الذهاب إلى المدرسة أو تحفيظ القرآن أو إلى ورش التدريب وهي مرتاحه. وقالت نجوى العوض مسؤولة التعليم في الاصلاحية انه في بداية العام يكون العدد كبيراً ثم يبدأ يتقلص بسبب الترحيل أو الافراج، كما أن غالبية الملتحقات بالبرامج التعليمية أجنبيات وذلك لأنأغلب السعوديات متعلمات إلى جانب أن عدهن قليل، وتخرجت هذا العام نحو ٢٠ نزلة والجهود في استمرار.

وأضافت بخينية عمر مسؤولة الشؤون الدينية أنه يوجد ٨٠ نزلة ملتحقة في برامج تحفيظ القرآن ومن بينهن خاتمات القرآن، ومتقدرات للتوجيد والتفسير.

نزلات بريمان السابقات: المكان أشبه بأكاديمية تطوير وتأهيل

ورش ومركز تدريب

كما وفرت المديرية في الاصلاحية مبني متكامل يحتوي على خمس صالات وورش تدريبية، لتطوير قدرات ومهارات النزلة، وهي ورشة للحاسب الآلي، وأخرى لتطوير الذات والدورات المختلفة، وورشة رسم، وورشة خياطة وورشة للمشغولات اليدوية، تقوم عليها مختصات وبمهارات عالية لمساعدة النزلات وتدريبهن بجودة عالية وإعطائهن شهادات معتمدة من التدريب التقني والمهني.

البيت العائلي

حرست المديرية العامة للسجون على لم شمل أسرة النزيل وردم الفجوة العائلية التي قد تقع بين النزيل وأسرته خلال مضيئه فترة عقوبته، فتم تجهيز بيت فندقي مكون من ١٦ وحدة، يحق للنزيل والنزلة فيه الالقاء بأقاربهم من الدرجة الأولى والاجتماع لمدة تتجاوز الـ ١٢ ساعة، وفقاً للحجوزات ومدى الامكانية كما يمكن تمديد الزيارة من النزلات إلى ٢٤ ساعة، وت تكون الوحدة من غرفة نوم فاخرة ودورتي مياه وصالة ومطبخ صغير وحديقة مجاورة.

وقالت مديرية الادارة العامة للإشراف النسوى بالمديرية العامة للسجون نوف العتيبي: يعد البيت العائلي من البرامج الاصلاحية التي تقدم للنزلاء في السجون، الهدف منه ربط النزيل في أسرته بجو أسري بعيد عن السجن، ايماناً من المديرية ببراعة الجانب النفسي والاجتماعي للنزيل.

وأضافت أن البيت العائلي يقع تحت ضوابط وشروط وهي أن يمضي النزيل ثلاثة أشهر في السجن ومن ثم يحق له استخدام البيت العائلي المتاح منذ الساعة السابعة صباحاً حتى المغرب مساء، في حال ضغط الحجوزات ويمكن تحديدها لـ 24 ساعة.

المستوصف الصحي

تضم اصلاحية جدة مركزاً صحياً متكاملاً بمركز طوارئ واستقبال وعيادات اسنان وجراحة ومرافق تنويم وغرف عمليات وصيدلية متكاملة، لضمان السلامة الصحية والجسدية للنزلة وتقديم كافة الرعاية التي تحتاجها خلال فترة امضائهما العقوبة.

ورأت الدكتورة ماجدة حسن اخصائية نساء وولادة أن الخدمات التي تم توفيرها من قبل المديرية العامة للسجون تفوق الخدمات الخارجية الموجودة في المستشفيات الخاصة، حيث تم توفير أحدث الأجهزة والمعدات والأدوية العلاجية.

رأي نزلات من

مختلف الجنسيات

"الرياض" بعد أن انهت جولتها داخل الاصلاحية التقت بعدد من النزلاءات من جنسيات مختلفة مكثن في سجن بريمان وانتقلن إلى الإصلاحية الجديدة، لترى تأثير الإصلاحية الجديدة عليهم وكيف ساهمت في تخفيض العقوبة عليهم. بداية قالت النزيلة (ش.د) وهي محكومة لمدة سنتين وستة أشهر في قضية ترويج للمسكر: مكثت في سجن بريمان ستة أشهر تقريباً، كانت صعبة للغاية ولكن حقيقة الإصلاحية الجديدة مختلفة وانعكست على نفسياتنا ونفسيات الموظفات كذلك، فهي أفضل من حيث النظافة والتهدئة والتكييف والتشميس، وتتنوع الأكل وجودة الطعام، فعلى الرغم من أن مكوثنا في سجن بريمان أو اصلاحية جدة عقوبة إلا أن تنوع البرامج ونظافة المكان خفف الكثير علينا، فكل الشكر للمديرة العامة للسجون.

ووافقتها الرأي النزيلة (أ.ب) محكومة بستين وستة أشهر بتهمة خطف طفل زوجها، تقول: مكثت سنتين في سجن بريمان، والحق يقال الوضع مختلف هنا بنسبة ١٠٠٪، فجميعنا كنا نعاني من الصرفية والطعام وعدم التهوية الجيدة ولكن الآن الوضع مختلف، من ناحية النظافة والصرفية والعلاج والتكييف وتواجد الاختصاصيات بشكل مستمر، وكذلك السجانات نفسياتهن اختفت وأصبح هناك ارتجالية في التعامل أفضل من السابق.

وقالت النزيلة (ر.غ) مسجونة منذ عامين ان الاوضاع اختلفت جدا عن السابق، والطلبات أصبحت ثلبي وكذلك تم ضبط أسعار البقالة المنتقلة، والسماح لنا بالالتحاق ببرامج وورش عمل تطويرية و التعليم وتحفيظ القرآن، مما جعل قضاء المحكومية علينا أسهل من السابق وغير من نفسيات النزلاء.

التحول من دار
عقاب إلى اصلاح

وأكملت مديرية اصلاحية جده النسائية رحيمة يحيى مصطفى أن فكرة التحول من سجن إلى اصلاحية لم تكن وليدة فالإدارية العامة للسجون دائماً تهدف إلى الاصلاح والتأهيل للنزلاء، لكنها تطورت وبذور تلك الفكرة من خلال الاصلاحيات الجديدة، والسجون تحرص على اعطاء النزيل كافة حقوقه سواء الصحية أو الاجتماعية أو النفسية أو التعليمية.

كما أن اصلاحية جدة تعد الاصلاحية النسائية الأولى في المملكة، وتتنافس كبرى الاصلاحيات العالمية من حيث معايير الجودة والخدمات المقدمة، فأصبح يحظى النزيل بالمكان المهيئ المناسب، وبالرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية وحفظ القرآن وورش عمل عبارة عن خمس ورش عمل متوفرة وهي ورشة الخياطة والرسم والنحت وتعليم الحاسوب والألة الكاتبة، لتتمكن النزيلة من تعلم مهنة بعد خروجها من الاصلاحية.

أما الوحدات فأصبحت الغرفة الواحدة تستوعب ستة نزلاء، وليس كما في السابق حيث كانت تصل الطاقة إلى عشرين نزيلاً. كما أن نظام السجون الجديد مختلف عن السابق وأصبح يعمل على الطرفين وتطوير النزيلة والموظفة في ذات الوقت، فخرجنا من فكرة أن السجن دار عقاب فقط بل حرصنا على أن يكون اصلاحاً وتأهيلًا، ووفرنا الباحثات الاجتماعيات والنفسيات والمختصات في كل وحدة. وت تكون الاصلاحية من ١٣ مبني، وهي مبني الاستقبال وهو أول مبني تدخله النزيلة ثم يبدأ الفرز والتحويل إلى مبني الحجر الصحي أو الوحدات، ومبني المساندة ثم أربعة مبان وهي الوحدات السكنية، وكذلك مبني المدرسة والحضانة. إلى جانب مبني البيت العائلي.

تأمين طبي مجاني لثلاثة آلاف من الأرامل والأيتام بالمنطقة الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509454>

الخبر - إبراهيم الشيبان

وفرت جمعية كنف الخيرية أكثر من ثلاثة آلاف بطاقة تأمين طبي مجاني للأيتام والارامل والاسر التي ليس لديها معيل وذلك لتوفير العلاج والرعاية الصحية لتلك الفئات المستفيدة في المستشفيات الخاصة والمراكم الطبية المتخصصة على مستوى المملكة.

وقد قدمت جمعية كنف خلال الأشهر الستة الماضية بجهود تنسيقية مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية المتخصصة برعاية الأيتام والأرامل وأسر السجناء في المنطقة الشرقية للوصول إلى المستفيدين وبدأت بتغطية المستفيدين بخاصة الدماء.

وتتكامل "كنف" مع المؤسسات الاجتماعية المدنية الأخرى المتخصصة بتنمية ورعاية الأسر بحيث تكون الجمعية صاحبة السبق والتخصص في توفير الرعاية الصحية اللائقة لهم.

يذكر أن جمعية "كنف" هي منظومة عمل خيري اجتماعي متكامل أنشئت لخدمة شريحة محددة من شرائح المجتمع لا وهي الأسر التي فقدت معيلها، وذلك بتوفير العلاج والرعاية الصحية لأفراد هذه الأسر عن طريق طرف ثالث وهو شركات التأمين الطبي من خلال وثيقة تأمين طبي تشمل كافة الخدمات الطبية الأساسية وبدون استقطاع أي مبالغ من المستفيدين ومن خلال شبكة مقدي خدمة على مستوى المملكة.

وتسعى "كنف" لتكامل مفهوم الرعاية الأسرية الشاملة في انسجام مع السياسة الاجتماعية للدولة بالتنسيق مع الجمعيات الإنسانية الأخرى ذات الشأن، ويزور من أولويات أهداف الجمعية حفظ كرامة المحتاج وتعزيز شعوره بالانتفاء والمساواة مع الآخرين بحيث تكون مراجعته لمراقب العناية الطبية كمراجعة أي شخص آخر مؤمن عليه طبياً دون تمييز، وسد فراغ عدم وجود المعيل وتجنب الأسر المستهدفة الحاجة.

وتكتفى أعضاء مجلس إدارة الجمعية بالتكلفة التشغيلية والإدارية، مخصصين بذلك كامل المساهمات والموارد الأخرى لتنفيذ البرنامج الصحيكي تحصل الجمعية على ثقة ودعم أكبر عدد من المساهمين بمختلف شرائح المجتمع لضمان وصول كافة المساهمات للمستحقين مباشرةً، ووضوح الأهداف والتخصص في مجال توفير الرعاية الصحية.



العدل": 62 قضية "تخبيب" أزواج في المحاكم خلال 8 شهور"

22 في الرياض و 17 بمكة و 7 بالقصيم و 2 بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/681856>

عبدالله الحمد - الرياض

كشفت مصادر بوزارة العدل لـ«المدينة» عن أن المحاكم نظرت خلال الشهور الثمانية الماضية 62 قضية «تخبيب» زوجة ضد زوجها أو زوج ضد زوجته، كان أعلاها محكمة الرياض بواقع 22 قضية في حين نظرت محكمة نجران وجازان قضية واحدة لكل منطقة.

وكشفت إحصائية حصلت عليها «المدينة» بأن محكمة منطقة مكة المكرمة نظرت في 17 قضية تخبيب، ثم محكمة القصيم بـ 7 قضايا، فمحاكم المنطقة الشرقية ومناطق عسير والمدينة وتبوك وحائل والباحة والجوف، والتي سجلت قضيتين لكل منطقة.

من جهته أوضح المحامي عبدالله الجريش، أن التخبيب هو دخول شخص بين الزوج وزوجته بقصد الإفساد بينهما، وقد يكون بقصد الزواج وقد لا يكون بقصد الزواج، وإذا كان بقصد الزواج فالزواج باطل لأن الشارع نهى عن خطبة الشخص على خطبة أخيه فكيف بمن يفسد أمراته.

وأكمل أن هناك نسبة كبيرة من قضايا الطلاق تكون بسبب التخبيب وهي ناتجة عن تحريرض أو تخبيب طرف ثالث بين الزوجين، وقد ورد في الحديث ليس من خبب امرأة على زوجها.

وأكمل المحامي عبدالله الجريش أن المُشرع حرص على صيانة الأسرة فأبطل عمل الساعين في التفريح بين المرء وزوجه بتحريرض الزوجة على مضاراة زوجها أو إغراقها بمال أو سواه، وذكر الجريش أن النظام السعودي لم ينص على عقوبة جنائية مقرّرة، وإنما وضع عقوبة شرعية تعزيرية يقررها ناظر الدعوى، ويدخل فيها السجن والجلد.

وأضاف أن تدخل أجنبي بين الزوجين وقت نزاعهما وسعيه في حصول الطلاق بينهما يُعد جريمة تستحق العقوبة، موضحاً أن التخبيب هو إفساد قلب المرأة على زوجها، وتخبيب الزوجة يعني استغلالها من طرف أجنبي عند وجود خلاف بينها وبين زوجها بإفسادها، من باب الحسد أو الغيرة أو لاعتقاد بالحماية والإرشاد للصواب.

وأكمل أن للقاضي إيقاع العقوبة التعزيرية المناسبة على الحالة وتشديدها عند حصول الانفصال بين الزوجين بسبب تخبيب شخص آخر بها.



العمل“ تحدد 16 مخالفة نظامية تستوجب الفصل من الخدمة»

تتضمن الغياب 10 أيام دون إذن والشكوى الكيدية والإهمال في

العهدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 رمضان 1437 هـ - 7 يونيو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/681901>

سعيد الزهراني - الطائف

حدّدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تنظيم جديد، حالات الفصل من الخدمة للعاملين في القطاعين العام والخاص لمن هم على نظام «العمل والعمال»، حيث يمكن للجهة اللجوء إلى الفصل في 16 حالة.

وتضمنت المخالفات الغياب دون إذن من 7 إلى 10 أيام خلال العام، والانقطاع عن العمل دون سبب مشروع 15 يوماً متصلة، وكذلك الإهمال في العهدة، وتعتمد الخلوة مع الجنس الآخر في أماكن العمل، والتحريرض على مخالفة الأوامر.

كما تتضمن المخالفات الشكوى الكيدية، والتلذخين والتلاعيب في مواعيد الانصراف والحضور والإهمال والتهاون.

[1] الغياب المتصل دون إذن كتابي، أو عذر مقبول من سبعة أيام إلى عشرة أيام خلال السنة العقدية الواحدة من خلال التدرج في العقوبة، بحيث يخصم عليه أول مرة 4 أيام وفي المرة الثانية خمسة أيام والحرمان مع العلاوة مع حسم مدة الغياب ثم الفصل مع المكافأة في حالة إذا لم يتتجاوز الغياب 30 يوماً.

الغيب المتصل دون إذن كتابي، او عذر مقبول من 11 يوما الى 14 يوما خلال السنة العقدية الواحدة، فيتم اولا حسم خمسة أيام، والحرمان من العلاوة والترقية، اضافة الى حسم أجر مدة الغيب، ثم الفصل من الخدمة طبقاً للمادة 80 من نظام العمل.

الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع مدة تزيد على 15 يوما متصلة خلال السنة العقدية الواحدة، الفصل مباشرة دون مكافأة او تعويض، على ان يسبقه انذار كتابي بعد الغيب مدة عشرة أيام.

الغيب المقطعي دون سبب مشروع مدة تزيد في مجموعها على 30 يوما خلال السنة العقدية الواحدة، الفصل دون مكافأة او تعويض، على ان يسبقه انذار كتابي بعد الغيب مدة 20 يوما.

تمزيق، او اتلاف اعلانات، او بلاغات ادارة المنشأة، فصل من الخدمة بعد 3 انذارات تتدرج في العقوبة من الانذار الى الحسم، ويكون الفصل مع المكافأة.

الاهمال في العهد الذي بحوزته مثل السيارات، الالات، الاجهزة، المعدات) بعد الانذار ثلاث مرات والتدرج في الحسم من يومين الى خمسة أيام، بحيث يكون الفصل مع المكافأة.

عدم تسليم النقود المحصلة لحساب المنشأة في المواعيد المحددة دون تبرير مقبول، فيتم التدرج في العقوبة على 4 مراحل، بحيث يتم الحسم من يومين الى خمسة أيام، ثم الفصل مع المكافأة.

تعمد الخلوة مع الجنس الآخر في اماكن العمل، يتم الحسم من يومين الى خمسة أيام ثم الفصل مع المكافأة.

الايحاء للآخرين بما يخدش الحياء قوله او فعله يتم التدرج على 4 مراحل تبدأ بالجسم من يومين الى خمسة أيام ثم الفصل مع المكافأة.

الاعتداء على زملاء العمل بالقول، او الاشاره، او باستعمال وسائل اتصال الكترونية بالشتم او التحقير، فيتم التدرج على 4 مراحل تبدأ بالجسم من يومين الى خمسة أيام ثم الفصل مع المكافأة.

الاعتداء بالإيذاء الجسدي على زملاء العمل، او على غيرهم، فصل بدون مكافأة.

تقديم بلاغ، او شكوى كيدية، التدرج على 3 مراحل من خلال حسم يومين الى خمسة أيام ثم الفصل مع المكافأة.

التحريض على مخالفة الاوامر، والتعليمات الخطية الخاصة بالعمل، التدرج في العقوبة من خلال 4 مراحل تبدأ بجسم يومين ثم ثلاثة ثم خمسة أيام، ثم الفصل مع المكافأة.

التدخين في الاماكن المحظورة، او المعلن عنها للمحافظة على سلامة العمال، والمنشأة، التدرج في العقوبة على 4 مراحل تبدأ بالجسم لمدة يومين ثم ثلاثة ثم خمسة أيام، ثم الفصل من الخدمة مع المكافأة.

الاهمال، او التهان في العمل الذي قد ينشأ عنه ضرر في صحة العمال، او سلامتهم، او في المواد، او الادوات، والاجهزة، وتبدأ العقوبات بالجسم لمدة يومين ثم ثلاثة ثم خمسة أيام ثم الفصل من الخدمة مع المكافأة.

التلاعب في اثبات الحضور والانصراف، الجسم يوم في اول مرة ثم حسم يومين في المرة الثانية، ثم الحرمان من العلاوة والتترقيات في المرة الثالثة، ثم الفصل من الخدمة مع المكافأة.

مخالفة تستوجب الفصل

تعمد الخلوة مع الجنس الآخر

في مكان العمل يستوجب الفصل

مخالفة تستوجب الفصل

المهيز كاشفًا: 3 جرائم يومية وحجب 100 موقع

حقوق الملكية الفكرية تحت مجهر الرقابة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء، 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160607/Con20160607843006.htm>

فاطمة آل دبليس (الدمام)

بلغ معدل حجم الاعتداء اليومي على حقوق الملكية الفكرية والمؤلف ثلاث جرائم اعتقد يومياً، وتصل عقوبة المعتدين إلى السجن ستة أشهر وغرامة مالية تصل إلى 250 ألف ريال، وإغلاق المنشأة المتعدية أو التي ساهمت في الاعتداء على حق المؤلف مدة تصل إلى شهرين .

وكشف مدير عام إدارة حقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام طارق بن عبدالعزيز المهيز لـ «عكاظ» عن ضبط الإدارية لـ 750 قضية تعرّى على حقوق الملكية الفكرية خلال العام الهجري الحالي، مؤكداً أن عقوبات التعدي على الملكية تترواح بين الغرامات المالية والإغلاق، ومصادر المخالف والتشهير والسجن، وشطب الترخيص الإعلامي . وأكد المهيز حجب وزارة الثقافة والإعلام لـ 101 موقع إلكتروني تعرّى على الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، وقضت بالسجن لثلاثة أشخاص، وغرامة تجاوزت الخمسة ملايين خلال العام الماضي وال الحالي.

وأضاف: عقوبة الغرامة المالية خلال ثمانية أشهر بلغت 2450890 تشمل التعويضات والحق العام، كما حجب 14 موقعاً إلكترونياً، وصدرت على ثلاثة أشخاص عقوبات بالسجن، وهناك أيضاً خمس حالات تشهير في الصحف المحلية على نفقة المخالف، وفي العام الهجري الماضي أصدرت الإدارية غرامات بلغت أكثر من خمسة ملايين ريال، وبلغت مدد الإغلاق أكثر من 500 يوم، وعدد حالات حجب المواقع الإلكترونية 87 موقعاً، وتمت مصادرة 262631 مادة مخالفة .

وأشار المهيز إلى أن الإدارة العامة لحقوق المؤلف تجري عدداً من الجولات وزيارات ميدانية على المنشآت التجارية والخدمية التي تستخدم المصنفات الفكرية في أنشطتها، بناءً على شكوى مقدمة من أصحاب الحقوق.

وشاركت الإدارة العامة لحقوق المؤلف في العديد من الحملات الأمنية، التي أجريت في مختلف مناطق المملكة لتعقب المقيمين المخالفين لنظام الإقامة، وتم خلالها ضبط ملايين النسخ من المصنفات الفكرية المقرضة.

كما تسعى الإدارة العامة لحقوق المؤلف إلى تطبيق نظام حق المؤلف الصادر بتاريخ 1424هـ تقوم برقابة وضبط ومعاقبة كل من يخالف نظام حقوق المؤلف .

وأوضح المهيز أن المعتدي على الملكية الفكرية هو كل من عمل على نشر مصنف غير مملوك لمن قام بالنشر، أو نشره مدعياً ملكيته، أو دون حصوله على إذن كتابي أو عقد من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمتهن، وتعديل محتويات المصنف أو طبيعته أو موضوعه أو عنوانه دون علم المؤلف وموافقته الخطية المسبقة على ذلك، سواء كان هذا التعديل من قبل الناشر أو المنتج أو الموزع أو غيرهم، وقيام المنتج أو الناشر أو الطابع بإعادة طبع المصنف دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من صاحب الحق، أو لم يكن لديه من الوثائق ما يخوله إعادة الطبع.

وأضاف: يعد معتدياً كل من عمل على إزالة أي معلومة كتابية وإلكترونية قد تسبب في إسقاط حقوق أصحاب المصنف، إزالة وفك أي معلومة احترازية إلكترونية تضمن استخدام النسخ الأصلية للمصنف، مثل التشفير، أو المعلومات المدونة باللينز، أو غيره، الاستخدام التجاري للمصنفات الفكرية بطرق التحايل التي لا تسمح بها الجهة صاحبة الحق، مثل استخدام البرمجيات المنسوخة، أو التقاط البرامج الإذاعية المشفرة بطرق غير نظامية، وتصنيع أو استيراد أدوات لغرض البيع أو التأجير لأي وسيلة من شأنها تسهيل استقبال أو استغلال مصنفات بطرق غير الطرق التي تحددها الجهة صاحبة الحقوق، ونسخ أو تصوير أجزاء من كتاب أو مجموعة كتب أو أجزاء من أي مصنف بعوض أو بدون عوض دون الحصول على الموافقات الخطية من أصحاب الحق والجهات المعنية في الوزارة، باستثناء حالات النسخ المشروعة المبينة في المادة 25 من هذا النظام، واستيراد المصنفات المزورة أو المقلدة أو المنسوخة، الاحتفاظ بمصنفات غير أصلية في المنشآت التجارية أو المستودع أو غير ذلك من الواقع التابع لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأي حجة

كانت، الاعتداء على أي حق من الحقوق المحمية المنصوص عليها في هذا النظام، أو ارتكاب مخالفة لأي حكم من أحكامه.



16 هدفاً لـ «الصحة» أبرزها زيادة مساهمة القطاع الخاص والرعاية المتكاملة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15961333>

الرياض - سعاد الشمراني

أولى برنامج التحول الوطني الصحة اهتماماً كبيراً، ووضع 16 هدفاً استراتيجياً لها، وهو ما ينسجم مع ما أولته الحكومة من تخصيص موازنات ضخمة لهذا القطاع، ويتمثل الهدف الاستراتيجي الأول للوزارة في زيادة حصة القطاع الخاص من الإنفاق من خلال طرق تمويل بديلة وتقديم الخدمات، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، والتوسيع في خصخصة الخدمات الحكومية، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي الثاني في تحسين كفاءة استخدام وإنفاق الموارد المتاحة، بتحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتحقيق أعلى مستوى الشفافية والحكومة الرشيدة في جميع القطاعات، وتحقيق التوازن في الموازنة، في حين يتمثل الهدف الاستراتيجي الثالث في تحسين كفاءة وفعالية قطاع الرعاية الصحية من خلال تقنية المعلومات والتحول الرقمي.

أما الهدف الاستراتيجي الرابع فهو التوسيع في التدريب والتطوير محلياً ودولياً، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات الازمة لمواهمة حاجات سوق العمل المستقبلية، ويتضمن مؤشر الأداء زيادة عدد الأطباء السعوديين المقيمين الملتحقين ببرامج التدريب من 2.200 إلى 4.000 عام 2020. وبحسب تفاصيل برنامج التحول الوطني فإن الهدف الخامس يتمثل في زيادة جاذبية العمل في التمريض والفنانات الطبية المساعدة كخيار مهني مفضل، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات الازمة لمواهمة حاجات سوق العمل المستقبلية، وزيادة عدد العاملين السعوديين المؤهلين في التمريض والفنانات الطبية المساعدة من 70.2 إلى 150 ألف من السكان.



تمكين المرأة واستثمار طاقاتها أهم أهداف «الخدمة المدنية»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15961344>

الرياض - «الحياة»

أوكل برنامج التحول الوطني لوزارة الخدمة المدنية خمسة أهداف استراتيجية، في مقدمها تحسين ثقافة العمل الحكومي، من خلال تمكين المرأة واستثمار طاقاتها، وتعزيز التفاعل بين الأجهزة العامة والمواطنين، والارتقاء بمستوى أداء

وإنجاحية ومرنة الأجهزة الحكومية، وسيتم قياس الهدف من خلال نسبة النساء في الخدمة المدنية، ورفعها من 39.8 إلى 42 في المئة، وزيادة نسبة النساء في الوظائف العليا من 1.27 إلى خمسة في المئة، وسيكون الهدف الاستراتيجي الثاني للوزارة هو تحسين رضا عملاء وزارة الخدمة المدنية، ورفع مستوى الارتباط الوظيفي، بتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحكومة الرشيدة في جميع القطاعات، والارتقاء بمستوى أداء وإنجاحية ومرنة الأجهزة الحكومية، في حين يتمثل الهدف الاستراتيجي الثالث في رفع كفاءة الإنفاق على الرواتب والمزايا والتعويضات، عبر الارتقاء بمستوى أداء وإنجاحية ومرنة الأجهزة الحكومية، ويتم القياس بممؤشر نسبة انخفاض الإنفاق على الرواتب والمزايا والتعويضات، ونسبة انخفاض العاملين في الخدمة المدنية.

أما الهدف الاستراتيجي الرابع، فهو رفع كفاءة رأس المال البشري من خلال تزويد المواطنين بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواهمة حاجات سوق العمل المستقلة، والارتقاء بمستوى أداء وإنجاحية ومرنة الأجهزة الحكومية، وسيكون هناك عدد من مؤشرات الأداء، أولها خفض

نسبة الوظائف المحدثة في الخدمة المدنية من 5 إلى واحد في المئة، وزيادة نسبة الذين تم تدريبهم من موظفي الخدمة المدنية خلال العام من 15 إلى 50 في المئة، ورفع متوسط أيام التدريب السنوي لموظفي الخدمة المدنية من نصف في المئة إلى 6 في المئة. وسيكون الهدف الاستراتيجي الخامس رفع مستوى الشراكة الاستراتيجية بين الوزارة والجهات الحكومية والقطاع الخاص، من خلال تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحكومة الرشيدة في جميع القطاعات.



في بحث الأول من نوعه في المملكة.. تزامناً مع برنامج التحول الوطني

تطبيق سياسة «العمل الإيجابي».. خلق مجتمع متنوع داخل المؤسسات.. وضمان خلوها من تمييز أو إقصاء يحرمنها الكفاءة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509620>

الرياض-هناك المحيميد

توصل الباحث السعودي الدكتور فاضل العمري في بحثه العلمي الأول من نوعه في المملكة والمتخصص في تطبيق سياسة (Affirmative Action) أو (العمل أو التمثيل الإيجابي) إلى القدرة على خلق مجتمع متنوع داخل المؤسسات، وضمان خلوها من أي تمييز أو إقصاء قد يحرمنها كفاءة فرد بسبب مرجعيته، ويؤكد أن الاستفادة من مبادئ هذه السياسة سيدفع مؤسساتنا نحو ثلاثة أمور أساسية: الاستفادة قدر الإمكان من الكفاءات، ومحاربة التمييز، وخلق بيئة متنوعة ومتجانسة تشمل جميع أطياف وفئات المجتمع، مشيراً إلى أن هذه السياسة معمول بها في معظم مؤسسات التعليم العالي والأميركية وغيرها من القطاعات، حيث تهدف بشكل رئيسي.

د. العمري: «الرؤية» مشروع طموح ينقل الوطن والمواطن إلى مستوى يليق بمكانتها وحضورها العربي والإسلامي وال العالمي

وأكّد العمري بأن هذه السياسة نجحت في الولايات المتحدة في صناعة بيئات متنوعة وناجحة، وهذا بدوره خلق حالة من الانسجام والتكميل بين الأفراد، كان له أثره الإنتاجي والعلمي والثقافي وكذلك الاقتصادي، ويضيف بأن كبرى الجامعات الأمريكية تطبق هذه السياسة، وأبرز هذه الجامعات الراند كهارفارد ويلا وبرينستون وكولومبيا وجونز هوبكنز ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وغيرها لديها برامج لتطبيق هذه السياسة، إضافة إلى أن شركات كبرى كابل وآتنا وكوكا كولا وغيرها أيضاً ملتزمة بتطبيقها، لما لها من دور على مستوى الانتاج والربح .

ويضيف: ان من جميل الفرص أن البحث جاء متزامناً مع برنامج التحول الوطني الذي أُعلن عنه سمو ولي ولد العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله في رؤية المملكة ٢٠٣٠، فمؤسسات الدولة بعد إعلان الرؤية أصبحت مطالبة بمزيد من العمل والانتاج بما يوازي طموح وتطلعات الرؤية، ولا يمكن لها أن تنجح في دعمها للرؤية ما لم تملك كلًا من البيئة المناسبة والكفاءة القادرة على تحقيق أهداف بحجم أهداف وتطلعات ٢٠٣٠. فهو مشروع طموح يهدف إلى نقل الدولة وطنًا ومواطناً إلى مستوى يليق بمكانتها وحضورها العربي والإسلامي والعالمي، وهذا يعني أنه لا مجال للتهاون والكسل، فبعد صدور الرؤية أصبحت كل مؤسسة مسؤولة عن دورها في تحقيق أهداف الرؤية، فالأمر متعلق باقتصاد بلد ورفاهية شعب، وعلى هذا فإن قراراً واحداً دافعه المحسوبية والمحاباة متجاهلاً الكفاءة والجدارة والتطلعات، هو قرار بتعطيل دور المؤسسة في دعم مشروع الرؤية والتنمية، والمتأثر في النهاية بما الوطن والمواطن.



منها الحد من تدفق الدعاوى وتنمية الأصول وتحسين التوثيق وتعزيز الأمان العقاري «العدل» تشارك بـ ١٤ مبادرة لتحقيق سبعة أهداف استراتيجية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016
<http://www.alriyadh.com/1509620>

لرجال العكاش
 أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أن وزارة العدل تعمل من خلال رؤيتها وتوجهاتها بما يتلقى ويتوازى مع رؤية المملكة (2030) وبرنامج التحول الوطني (2020) الذي يعد أحد البرامج التنفيذية للرؤية.

د. الصمعاني: توجهات الوزارة تستهدف تقديم خدمات عدالة بأعلى كفاءة وشفافية وبأقل وقت وأشار إلى أن رؤى وتوجهات الوزارة تستهدف تقديم خدمات عدالة رائدة، بأعلى كفاءة وشفافية، وبأقل وقت وجهد وتكلفة، والمشاركة بفعالية في المحافظة على الحقوق والأموال العامة والخاصة وفقاً للأحكام الشرعية والمبادئ التي رسّخها النظام الأساسي للحكم، من خلال جهاز قضائي مؤسسي، مستقل ومتخصص، مع الاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة، وعبر نظم وإجراءات ميسرة، وتقنية متقدمة، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والتطبيقات الدولية. وأوضح أن برنامج التحول الوطني الذي تتمثل معاييره في رفع كفاءة العمل الحكومي وتحسين جودة المعيشة مع إتاحة فرص أكبر أمام مؤسسات القطاع الخاص وزيادة الدخل غير النفطي وإيجاد وإتاحة فرص العمل، سيسمح في تطور المملكة في كافة المجالات وخاصة المجالات الحيوية التي تلامس احتياجات المواطن والمقيم.

وكشف أن مبادرات الوزارة التي تمت الموافقة عليها بلغت 14 مبادرة عدالة ستتولى إياها، في تحقيق سبعة أهداف استراتيجية، هي: رفع مستوى الخدمات العدالة والقضائية والتميز المؤسسي، والحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم، وتنمية الأصول العدالة والقضائية، وتحسين أداء التوثيق العدلي، وتعزيز الأمان العقاري، ونقلها إلى فترة التنفيذ، ورفع تصنيف القضاء وإبرازه محلياً ودولياً.

وأضاف معاليه بأن وزارة العدل راعت في رؤيتها المستقبلية للعمل العدلي تعزيز الجانب الحماي للمجتمع، من ناحية حماية كيان الأسرة وكافة التعاملات الاجتماعية والإنسانية والمالية والتجارية والاستثمارية، وحقوق الفرد والمجتمع من الاعتداء على دينه أو نفسه وشخصه أو ماله أو عرضه أو عقله، وضمان حقوقه وتعزيز أمنه على تلك الحقوق.

الشوري يستنكر محاولة النظام الإيراني تسييس فريضة الحج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509668>

الرياض - محمد الشيباني

عبر مجلس الشورى عن شجبه واستنكاره لمحاولة النظام الإيراني تسييس فريضة الحج، وإخراج هذه الشعيرة العظيمة عن إطارها الديني وتحويلها إلى وسيلة تخدم أهدافه السياسية، مؤكداً في بيان صدر عنه أمس أن تسييس الحج أو استخدامه في العلاقات الدولية أو أي شعيرة من شعائر الله سبحانه وتعالى أمر لا يمكن أن تقبله المملكة التي تسخر كافة إمكانياتها لاستضافة حجاج بيت الله الحرام وخدمتهم ورعايتهم، والحفاظ على أنمنهم حتى مغادرتهم أراضيها.

ودعا "الشوري" النظام الإيراني إلى تحكيم العقل في النظر إلى ما يخص حج بيت الله الحرام وشعائر الله، وعدم استخدامها في التلاعب بمشاعر المواطنين الإيرانيين، كما أشاد المجلس بموافقات الدول والبرلمانات والمنظمات الإسلامية المؤيدة لموقف المملكة برفض محاولات نظام طهران تسييس فريضة الحج ما يؤكد سلامته موقف المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - وحرصها على أن يؤدي ضيوف الرحمن شعيرة الحج في أمن وطمأنينة، دون الرج بالتوترات السياسية والعلاقات بين الدول في هذه الفريضة العظيمة وأحد أركان الإسلام.

وشدد المجلس على أن المملكة تسخر كل إمكاناتها المادية والبشرية لخدمة حجاج بيت الله الحرام في كل موسم بلا تفرقة ولا تمييز بين حجاج دولة وأخرى، وسأل المولى القدير أن يسدد خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي العهد وأن يبارك في الجهود المبذولة لخدمة الإسلام والمسلمين والتيسير على قاصدي بيت الله الحرام لأداء مناسك الحج والمعتمرين والزوار، وأن يوفق العاملين عليها، وأن يديم على بلادنا أمنها وأمانها.

زيادة مشاركة المرأة العاملة وفق الضوابط الشرعية العمل: لا نية لخفض العمالة الوافدة بالمملكة ونسعى لتحقيق

1.3 مليون وظيفة للسعوديين قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509785>

جدة - أحمد الهلالي

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، عدم وجود هدف استراتيجي للوزارة لخفض عدد العمالة الوافدة في المملكة التي تقدر بـ(9) ملايين وافد، مؤكداً أن وزارته بدأت في الإحلال إبتدأ من يوم أمس.

التوطين الوهمي غير منتج لأنه غير رسمي وقانوني وكشف عن مبادرة لتحقيق (300 ألف وظيفة) مخصصة للسعوديين خلال الفترة القادمة، مشيراً إلى أن هناك توجهاً في أن تكون بعض الأنشطة الاقتصادية يقتصر العمل فيها على السعوديين، وهناك أنشطة أخرى لا تزال الحاجة فيها تستدعي الاستعانة بالخبرات الخارجية. وقال في حديث للصحافيين خلال خطبة برنامج التحول الوطني 2020 إن

وجود العمالة الوافدة في البلاد ربما في وقت من الأوقات ضروري لتوليد المزيد من الوظائف، مشيراً إلى أن ذلك سيؤدي إلى توليد فرص عمل أكبر للشباب والشابات.

وأضاف، أن التوقع في انخفاض عدد العمالة الوافدة في المملكة يرتبط ارتباطاً قوياً بالنتائج المحلي والنمو الاقتصادي، وهذه متغيرات خارجية، واردف قائلاً: «نحن بدورنا نستجيب لمتطلبات سوق العمل، ومنذ كان سوق العمل في حاجة إلى عنصر عمل من الخارج سنقوم بتزويد القطاع الخاص بذلك».

وفيما يتعلق بتوليد الوظائف، أوضح وزير العمل قائلاً: «هناك مبادرة أخرى لتحقيق (مليون و300 ألف وظيفة) ستكون مخصصة لل سعوديين خلال الفترة القادمة، وهذا سيتم عن طريق الإحلال وهناك فرق بين توليد الوظائف والإحلال حيث إن التوليد هي وظائف جديدة، بينما يعد الإحلال وظائف جرى العمل عليها من اليوم إلى خمس سنوات مقبلة».

وعن التوطين الوهمي، قال الدكتور مفرج الحبانى: «التوطين الوهمي هو توطين غير منتج لأنه من حيث المبدأ توطين رسمي وقانوني، ولكن علاقة غير منتجة».

وشدد على أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أتجهت إلى حل تلك المشكلة من خلال تعديل مفهوم احتساب نسب التوطين بحيث يغير من الاعتماد على عدد السعوديين إلى قياس متغيرات أخرى أبرزها، إنتاجية العامل، واستقراره، ومشاركة المرأة، وراتب العامل في المنشأة.

وبتابع قائلاً: «كل ما كانت المنشأة تدفع راتب أكبر، وتوجد فيها هذه المتغيرات بشكل عال كل ما كان لها الوزن الكبير في باقة نطاقات، إضافة إلى اتجاه التوطين الموجه بالختيار نشاط معين وقطاع معين، أو منطقة معينة بالدخول في مشاركة القطاع الخاص، وإمارات المناطق لتحديد ما هي القيمة المضافة لهذه الوظيفة».

وأكَّد وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور مفرج بن سعد الحبانى، أن برنامج التحول الوطنى 2020 بعد مرحلة مهمة في مسيرة عمل الحكومة، ويحمل منهجية عالية، ويعتني على العديد من المبادرات التنموية، والأهم من ذلك هو ما أوجده من ترابط استراتيجي حيث إن هناك حراكاً متواصلاً يؤرخ في منظومة الحكومة.

وقال إن ما يتعلق بمنظومة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة أدرج من أهم المبادرات التي قدمتها وزارة العمل لبرنامج التحول الوطني خاصة ما يتعلق بتحويل العمل والتنمية الاجتماعية لقطاع يسهم في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وتحويله إلى قطاع منتج يقدم الرعاية والتنمية والتقليل من الاعتماد الحكومي، إضافة لحكومة هذا القطاع وفق آلية ومنهجية يستطيع الاعتماد على التنمية أكثر من الرعوية. وأضاف، أن مبادرات الوزارة ركزت على دعم ومساندة الفئات المحتاجة وإيجاد شبكة حماية خاصة بخدمات كل الجهات المستفيدة ، ومجال الحماية الأسرية، حيث إن المملكة مشاركة في مختلف المنظمات الدولية وتعطي هذا المجال اهتماماً أكبر.

وأشار إلى أن المملكة تستضيف نحو (9) ملايين وافد يعملون في القطاع الخاص، متطلعاً إلى تخفيض معدلات البطالة، ولاقتنا النظر إلى أن هناك مجموعة من البرامج وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وفق الضوابط الشرعية.

وأوضح قائلاً: «نريد بوصلة العمل في القطاع غير الربحي من خلال العمل التنموي التطويري، وهناك حديث لإنشاء رجال الأعمال لإنشاء أعمال وقية لخدمة أبناء الوطن».



«رمضان» يرفع «القضايا الحقوقية» إلى 53%. والرياض في المقدمة

نظرتها المحاكم خلال الشهر في العام الماضي وفق تقرير «العدل»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/682022>

حامد الرفاعي - جدة

استحوذت القضايا الحقوقية على «نصيب الأسد» في إحصائية الدعاوى التي نظرتها المحاكم خلال شهر رمضان من العام الماضي بنسبة 53% من إجمالي القضايا المنظورة والبالغة (27.526) قضية حقوقية وإنهائية جنائية في المحاكم العامة والجزائية والأحوال الشخصية، حيث بلغت القضايا الإنهائية 9.527، تليها الجنائية بواقع 1.440 قضية حسب تقرير وزارة العدل عن شهر رمضان للعام الماضي. وبين التقرير أن منطقة الرياض تصدرت الترتيب في عدد القضايا حيث نظرت المحكمة العامة في الرياض 1304 قضايا حقوقية، و91 قضية إنهائية، فيما نظرت المحكمة الجزائية بالرياض 1.242 قضية جنائية و138 قضية حقوقية، وجاءت مكة المكرمة في المرتبة الثانية، ونظرت المحكمة العامة بالعاصمة المقدسة 467 قضية حقوقية، و407 قضايا إنهائية، وقضيتين جنائيتين، بينما نظرت المحكمة الجزائية في العاصمة المقدسة قضيتين حقوقين ٣٣٧ جنائية. أما المرتبة الثالثة فكانت لمحاكم المنطقة الشرقية حيث نظرت المحكمة العامة في الدمام ٧٨٣ قضية و ٢٥ إنهائية، فيما نظرت الجزائية ١١٠ قضايا جنائية وحقوقية وبلغت القضايا الإنهائية بالمحكمة العامة بالأحساء ٤٨٣ قضية إنهائية، و٤٦٩ قضية حقوقية، وخمس قضايا جنائية، بينما نظرت المحكمة الجزائية بالأحساء في ١٤٤ قضية جنائية وفي المحكمة العامة بالخبر نظرت ٢٢٨ قضية إنهائية، و ٣٤٥ قضية حقوقية، و٤ قضايا جنائية، بينما نظرت المحكمة الجزائية في الخبر ١١٣ قضية جنائية وحقوقية. وفي مدينة جدة نظرت المحكمة العامة في 883 قضية وجنائية وحقوقية، بينما نظرت المحكمة الجزائية في ٥٨٧ قضية جنائية وحقوقية. ونظرت المحكمة العامة بالطائف ٥٧٢ قضية حقوقية، و٤٢١ قضية إنهائية، و٩ قضايا جنائية ونظرت المحكمة الجزائية بالطائف ٢٨٣ قضية جنائية في مقابل قضية جنائية حقوقية واحدة. وفي المحكمة العامة بالمدينة المنورة تم النظر ٩٢٧ قضية إنهائية وجنائية وحقوقية ونظرت الجزائية ٤١ قضية جنائية وقضية حقوقية واحدة.

وفي بريدة نظرت المحكمة العامة ٦٩٢ قضية حقوقية، و٥٠٨ قضيا إنهاية، فيما نظرت جزائية بريدة ١٢ قضية حقوقية و٧٧ جنائية، في حين نظرت المحكمة العامة بخميس مشيط ٥٩ قضية إنهاية، و٥١٩ حقوقية و١٣ جنائية، وفي المحكمة الجزائية في خميس مشيط نظرت قضية حقوقية واحدة، و١٠٣ قضايا جنائية. أما محكمة تبوك العامة فنظرت ٣٧٤ قضية حقوقية، فيما نظرت جزائية تبوك ١١ قضية حقوقية و١١٣ جنائية، ونظرت المحكمة العامة بنجران ٣٣٨ قضية حقوقية، و٤٢٤ قضية إنهاية، وقضيتين جنائية، في حين سجلت الجزائية قضية حقوقية واحدة، و١٩ جنائية. وأنهت المحكمة العامة بسکاكا ١٠٢ قضية إنهاية، و١٥٨ حقوقية و٥٥ قضية جنائية خلال شهر رمضان فيما نظرت المحكمة العامة في عرعر ١٠١ قضية إنهاية، و٢٣٢ حقوقية و٦٨ جنائية. وجاءت مدينة جازان كأقل المدن التي شهدت قضايا منظورة في شهر رمضان حيث نظرت المحكمة العامة في جازان ١٨٠ قضية إنهاية، و١٦٠ حقوقية، و٢٢ جنائية، فيما نظرت المحكمة الجزائية قضيتين حقوقين ١١٢ قضية جنائية.

- نوعية القضايا الحقوقية المنظورة
- مطالبات المالية والسلف والقروض الشخصية.
- الحضانة والنفقة.
- الخلافات الأسرية.
- فسخ النكاح.

- دعاوى قسمة التركة والميراث.
- إثبات ملكية عقار.
- حجج الاستحکام.
- دعاوى بعقود إيجار عقارات .



رئيس البر مكة: نفذ 25 برنامجاً خيرياً وخصصنا وقفًا للأرامل

والطالقات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/682073>

على العميري - مكة المكرمة

أكَد رئيس جمعية البر بمكة المكرمة الدكتور طارق جمال السعي إلى خدمة جميع المستفيدين والمستفيدات منها، وأشار في حوار مع «المدينة» إلى تنفيذ العديد من البرامج طوال العام، والتي تجاوزت (25) برنامجاً مع تحويل المعاملات إلى الكترونية، منها بعض البرامج المواكبة للمناسبات كحلول شهر رمضان المبارك، فضلاً عن التوسيع في برامجها وأعمالها والمضي قدما نحو تحقيق العديد من الإنجازات خلال المرحلة المقبلة.. فإلى الحوار:

*بداية كيف تقيمون حجم ونوعية التطور لبرامج وخدمات الجمعية؟

خدمات الجمعية تطورت بشكل كبير منذ إنشائها، وفي حالة تطور دائم بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، حيث إن نهج جميع مجالس إدارة الجمعية المتعاقبين على إدارتها القيام بإكمال ما بدأه المجلس السابق، وهو ما أدى إلى استمرارية نشاطها -ولله الحمد-. بنهج ثابت على مدى أكثر من 65 عاماً مع تطور خدماتها.

وماذا عن برنامج «إفطار صائم» من خلال الأسر المنتجة؟

استعدت الجمعية مبكراً وقبل بدء الشهر الكريم بوقت كاف، وبالتنسيق مع بعض الأسر المنتجة الداعمة لها على الإعداد لتقديم وجبات متعددة من خلال برنامج «إفطار صائم» طيلة شهر رمضان المبارك، أعاده الله علينا وعلى الأمتين العربية والإسلامية باليمن والخير والبركات،

وفي هذا العام، تم دعم بعض الأسر المنتجة التابعة للجمعية وتشجيعها لإعداد وجبات إفطار صائم، وذلك بإعطاء مزيد من الفرص لهذه الأسر المنتجة بالتواصل مع فريق نسائي تابع للجمعية وتقديم ما لديها من تنوع في الوجبة، وقامت عضوات الفريق برئاسة المشرفة على الأسر المنتجة السيدة فضيلة قوري.

*قامت الجمعية مؤخراً بتدريب جميع منسوبيها على الاستدامة.. فكيف تم ذلك؟

نفذت الجمعية البر في 24/04/1437هـ دورة تدريبية بعنوان (التحفيز ورفع الدافعية) بمشاركة وحضور موظفي وموظفات الجمعية، وذلك بالتعاون مع المستشار في التنمية البشرية المختار محمد أحمد مولد لتدريب منسوبيها على بعض المهارات الحديثة، التي تسهم في الارتقاء بأدائهم.

وتعتبر «دورة التحفيز ورفع الدافعية» هي نقطة البدء نحو مزيد من الدورات الناجحة.

*أطلقت جمعية البر هذا العام جائزة البر للأعمال الاجتماعية فما هي ظروف إعلانها وأهدافها؟

الجمعية أعلنت بالفعل عن جائزة البر للأعمال الاجتماعية المتميزة في سابقة هي الأولى من نوعها، والتي ستنطلق هذا العام -باذن الله تعالى-، وأنه وبعد عدة جلسات ومناقشات وافق مجلس إدارة الجمعية على إنشائها تحت مسمى (جائزة البر للأعمال الاجتماعية المتميزة) وتشمل ثلاثة فروع: الفرع الأول جائزة ترمل ونجاح، والفرع الثاني جائزة البر للأبحاث في المجال الخيري والفرع الثالث جائزة الجهات الداعمة للجمعية (هيئات خيرية /شركات/مؤسسات/أفراد) وتم تشكيل لجنة لوضع الأساس والشروط لهذه الجائزة برئاسة الدكتور عبدالرحمن الزيد وعضوية كل من د.محمد سراج بوقس ود. محمد

مصطفى بياري وأ. إحسان صالح طيب وأ. عبدالرحمن أسعد مؤمنة ود. منيرة العكاس ود. وفاء مندر، وللإشراف على الجائزة بمختلف فروعها وهم نخبة من المتخصصين من رجال الفكر والثقافة والمهتمين بالأعمال الاجتماعية والخيرية، وهم على درجة عالية من الكفاءة والاقتدار.

وما هي أبرز المشروعات الاستثمارية للجمعية؟

هناك عدة مشروعات، فقد تم الحصول على مجموعة من العقارات خلال الفترة الأخيرة منها على سبيل المثال مبني دار المسنين والذي تم تأجيره للشؤون الصحية كمبنى للصحة النفسية بحي العمارة ومبني دار الوفاء رقم (1) بحي الرصيف، والذي يعود ريعه للأيتام ومبني دار الوفاء رقم (2) بحي الستين كما تم شراء أرض بمخطط بطحاء قريش بمبلغ 8 ملايين ريال وقيمتها السوقية تبلغ 15 مليون ريال تقريباً.

وما هي البرامج التي تسعى الجمعية إلى تنفيذها وتطويرها؟

هناك العديد من البرامج التي تجاوزت (25) برنامجاً، ففي مجال تطوير النظام التقني طورت الجمعية نظامها بتحويل جل نظامها إلى النظام الرقمي، وهذا بدوره أدى إلى مزايا كثيرة على صعيد الخدمات التي تقدم للمستفيدين والتسهيل عليهم في الحصول على الإعانات المالية أو على صعيد الجمعية.

التدريب والتوظيف

* وما هي توجهاتكم بخصوص الشراكة والتدريب والتوظيف؟

في إطار حرص الجمعية على مساعدة المستفيدين من خدماتها وأبنائهم وبنائهم، وذلك بتحويلهم إلى منتجين تم عمل عدة اتفاقيات لهذا الهدف، حيث تم التفاهم بين جمعية البر بمكة المكرمة والغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة بأن يتم اعتماد شهادات الدورات التدريبية للمستفيدين من مركز بالعون نتاج التابع للجمعية من قبل الغرفة التجارية، وذلك حتى تتاح الفرصة للمتدربات بإيجاد فرص عمل لهن.

* وهل لديكم تعاون مع مؤسسات الطوافة وكيف توصونه؟

التعاون في مؤسسات الطوافة أكثر من جيد وخاصة مؤسسة الدول العربية، حيث يتم تعبيء وتغليف أكثر من خمسين ألف وجبة جافة سنوياً في موسم الحج.



أكِدْ أَنْ دُمَّ التَّأْمِينِ عَلَى التَّابِعِينَ يَعِدْ مَخَالِفَةً لِلنَّظَامِ «الضمان الصحي»: 3 شروط لضم الرجل على تأمين زوجته

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 رمضان 1437 هـ - 8 يونيو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/06/08/article_1060956.html

أمل الحمي من جدة

أوضح لـ"الاقتصادية" المهندس فيصل الركف، مدير إدارة العلاقات العامة وخدمة العملاء في مجلس الضمان الصحي، أن الوثيقة الموحدة تلزم صاحب العمل بالتأمين على الموظفة والتابعين لها الزوج والأبناء، شريطة أن يكون الزوج موظفاً حكومياً أو مقاعداً أو عاطلاً عن العمل، مبيناً أن عدم التأمين على التابعين يعد مخالفه لنظام.

وأشار الركف، إلى عدد من الحالات التي أثارت استفسارات المؤمن عليهم وأصحاب العمل، وأهمها عدم السماح للزوجة ضم التابعين لها "الزوج والأبناء" في حال عمل زوجها بالقطاع الخاص، الذي يلزم الزوج بالتأمين على التابعين، مبيناً أن النظام لا يلزم صاحب العمل بالتأمين على غير التابعين للموظف مثل "الأم والأب والأخوة"، إلا أنه يلزم الموظف الأجنبي بالتأمين على المرافقين له "الأب أو الأم أو الأخوة" باعتباره صاحب عمل في هذه الحالة، كما أن النظام حدد للتأمين على الأبناء الذكور بلوغ سن 25 عاماً والفتاة إلى أن تتزوج. وأفاد بأن مجلس الضمان الصحي، كان قبل شهور قليلة يتعامل مع الشكاوى من خلال إدارة المخالفات والشكاوى، إلى أن تم تغييرها إلى إدارة خدمة العملاء، وتعد أكبر إدارة بمجلس الضمان الصحي، حيث تحتوي على أربعة أقسام، منها مركز الاتصال، وقسم مخصص لعلاقة الشركاء، وقسم خاص لمقدمي الخدمات، والقسم الرابع متعلق بالمخالفات والشكاوى.

وبين أن نظام تقديم الشكوى أو المخالفة يتم على ثلاث مراحل، حيث تتم مخاطبة صاحب العمل فور تقديم شكوى من الموظف أو شركة التأمين، ليتم التواصل معه وحل المشكلة، وعند عدم الرد يتم إرسال خطاب تذكيري بضرورة المراجعة لحل المخالفة أو الشكوى، وعند عدم الاستجابة تحال الأوراق إلى مكتب العمل ليتم إيقاف خدمات العمل، موضحا أنه للأسف أغلب القضايا لا يتم التفاعل معها إلا بعد وقف خدمات وزارة العمل.

وذكر الركف، أن الوثيقة الموحدة، ستنصي على تأمين الجوائز الذي تقدمه مكاتب الخدمات العامة غير المتخصصة، التي للأسف عملت على توقف كثير من شركات التأمين، مفيدا بأن دراسة نظام التأمين استغرق فترة طويلة إلى أن خرج المجلس بمشروع الوثيقة الموحدة، للقضاء على التجاوزات التي من أهمها تأمين الجوائز الذي بدأ العمل به عام 2008، وأثرت على شركات التأمين وكبدتها خسائر كبيرة بسبب تعامل متعفين للتأمين بطرق غير صحيحة وتحولوا لتجار شنطة.



برئاسة خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء يوافق على برنامج التحول الوطني

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4141076>

واس - جدة

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على برنامج التحول الوطني أحد برامج «رؤية المملكة العربية السعودية 2030». وقدر المجلس في جلسته المنعقدة أمس الأول في قصر السلام بجدة، اعتماد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» الذي اشتمل تفصيلاً على أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وأليات التصعيد المتتبعة لتنزيل العقبات التي قد تعيق تحقيق البرامج التنفيذية لأهدافها.

وأدان المجلس بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع على مقر المخابرات الأردنية بمixin البقعة غرب الأردن وراح ضحيته عدد من الأشخاص، مؤكداً تضامن المملكة العربية السعودية الكامل ووقوفها إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كان مصدره والجهات التي تقف خلفه.

وفي بداية الجلسة، حمد خادم الحرمين الشريفين الله - سبحانه وتعالى - أن بلغ الجميع شهر رمضان المبارك، وعلى ما خص به المملكة من خير وفضل ومكانة ورقة، وجدد - حفظه الله - تهانيه لمواطني المملكة والمقيمين فيها، والأمنين العربي والإسلامية على بلوغ هذا الشهر الكريم، سائلاً المولى - جل وعلا - أن يعيدهم على صيامه وقيامه، وأن يتقبل صالح أعمالهم، ويوفقهم لفعل الخيرات أقتداء برسول الهدى (ﷺ).

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لإخوانه أصحاب الجلاله والسمو قادة ورؤسائه وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما بذلوه من جهود خلال لقائهم التشاوري السادس عشر، وما تم خلاله من قرارات سيكون لها - بمشيئة الله - آثار إيجابية على دول المجلس، وتنزيل مختلف المعوقات في مسيرة التكامل الخليجي، مشيداً - رعااه الله - بما تشهده دول المجلس من تطور وازدهار، وما تنس به من تعاون وتكافف جعلها - والله الحمد - مصدر استقرار وآمن للمنطقة.

بعد ذلك، أطلع الملك المفدى المجلس على نتائج استقبالاته مع دولة رئيسة وزراء جمهورية بنجلاديش الشعبية حسينة واجد، ومعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية إيطاليا باولو جينتوني.

الهدف النبيل

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالات الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء رفع التهنئة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولی العهد وسمو ولی ولی العهد - حفظهم الله - بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، مشددا على مضمون كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها بمناسبة حلول الشهر الكريم، وتأكيده - رعاه الله - حاجة الأمة الإسلامية إلى ترجمة مقاصد هذا الشهر العظيم بإخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وعلى حرص المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - على جعل وحدة الأمة الإسلامية، والسعى في لم الشملين العربي والإسلامي هدفا لها تسعى إليه دائماً وستبقى - بمشيئة الله - حرية على تحقيق هذا الهدف النبيل ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وأن الإسلام دين الرحمة والرأفة والمحبة والوسطية ويدعو إلى السلام والعدل ونبذ العنف والتطرف.

جهود مباركة

وأكّد المجلس أن توجيهات الملك المفدى بالاستفادة من الواقع الراهن بمبنى التوسعة والساحات الخارجية الشمالية والغربية والجنوبية وأجزاء من الساحات الشرقية لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسيعة المسجد الحرام والعناصر المرتبطة بها، وتوجيهاته بالاستفادة من جميع الأدوار بمستوياتها الخمسة لرفع الطاقة الاستيعابية للمطاف يأتي امتداداً لحرصه - رعاه الله - وجهوده المباركة في خدمة الإسلام والمسلمين والتيسير على قاصدي بيت الله الحرام لأداء مناسك العمرة والصلاحة في شهر رمضان المبارك وتتهيئ الأجواء المناسبة لهم.

ونوه المجلس، بما يلقاه المعتمرون والزوار خلال موسم العمرة من عنابة فائقة في مكة المكرمة والمدينة المنورة من جميع العاملين في خدمة قاصدي بيت الله الحرام ومسجد رسوله (ﷺ) مؤكداً أن قيام مختلف الجهات ذات العلاقة بخدمة الحجاج والمعتمرين والزوار بأعمالهم المناطة بهم على أكمل وجه يجسد استشعارهم أهمية الدور الذي يقومون به لخدمة ضيوف الرحمن في هذا الشهر المبارك، انطلاقاً من حرص المملكة منذ تأسيسها على العناية الفائقة بخدمة الحجاج والمعتمرين.

الجدول الزمني

وبين معاليه أن مجلس الوزراء نوه بالقرارات الحكيمية التي اتخذها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي في اللقاء التشاوري السادس عشر بهدف تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك حسب الجدول الزمني المقر لها، مؤكداً في هذا السياق إقرار قادة دول المجلس هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية، والنظام الأساس للهيئة القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس.

وعقد اجتماع دوري مشترك لوزراء الدفاع والداخلية والخارجية لتنسيق السياسات بين دول المجلس سيكون لها انعكاسات كبيرة على مسيرة دول المجلس، وتعزيز العمل الخليجي المشترك، وتطوير التعاون، والتنسيق والتكميل في المجالات الاقتصادية والتنمية.

الهجوم الإرهابي

وأدان مجلس الوزراء بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع على مقر المخابرات الأردنية بمixin البقعة غرب الأردن وراح ضحيته عدد من الأشخاص، مؤكداً تضامن المملكة العربية السعودية الكامل ووقوفها إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في مواجهة الإرهاب بكلفة أشكاله وصوره أيا كان مصدره والجهات التي تقف خلفه، معرباً عن تعازيه للملكية الأردنية الهاشمية ملكاً وحكومة وشعباً ولأسر الضحايا سائلاً الله تعالى - المغفرة للمتوفين.

وثمن مجلس الوزراء مشروع الوسائل البحرية الذي شرعت وزارة الداخلية ممثلة في قطاع حرس الحدود في البدء به، مشيراً في هذا السياق إلى تدشين الزورق الأول من الزوارق بعيدة المدى «جدة» التابع للمشروع، كما ثمن مجلس الوزراء مشروع تصميم وإنتاج طائرة بدون طيار تتنفيذ معهد الأمير سلطان لأبحاث التقنيات المتقدمة، مؤكداً أن هذه المشروعات تأتي في إطار تعزيز القدرات الأمنية للوطن الغالي.

وقدر مجلس الوزراء اعتماد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» الذي اشتغل تفصيلاً على أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وأليات التصعيد المتعددة لتنزيل العقبات التي قد تعيق تحقيق البرامج التنفيذية لأهدافها.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي بأن مجلس الوزراء أطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشتراك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهتى المجلس إلى ما يلى:

أولاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولی العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 38 // 37 ق) وتاريخ 29 / 8 / 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على برنامج التحول الوطني أحد برامج «رؤية المملكة العربية السعودية 2030».

ثانياً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (28) / 54/ و تاريخ 19/6/ 1437هـ
قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام الأساس للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الاقتصاد والتخطيط قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية.

يهدف المركز إلى الإسهام في تعزيز العملية التنموية للاقتصاد والوطني من خلال كونه حاوية فكرية استشارية تُنطَّط بها مسؤولية تحديد أهداف وسياسات وبرامج قبلة للتطبيق، تضمن تحقيق النمو الاقتصادي ضمن المتغيرات المحلية والعالمية، وتتنفيذ الفعال للخطط والسياسات الاقتصادية والتنموية، وتقديم الدراسات والاستشارات الازمة للقطاعين العام والخاص لمعالجة قضايا التنمية.

رابعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي الأردني، وال سعودي الإماراتي.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تقويض وزير التعليم- أو من ينوبه- بالباحث مع الجانب الموريتاني في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي، والبحث العلمي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تقويض وزير الإسكان- أو من ينوبه- بالباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام المالي (1435هـ/ 1436هـ)، وقد وجه المجلس حياله بما رأى.



«تعليمية» الشورى تراجع عن رفض نظام «البحث الصحي»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15977872>

الرياض - سعاد الشمراني

بذكاء، تراجعت اللجنة التعليمية بمجلس الشورى عن رفضها مقترن نظام البحث العلمي الصحي الوطني، المقدم من الدكتورة لبني الأنصاري، وفقاً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وذلك بعد اختتم المداخلات المؤيدة للمقترح، بقولها : سندرس الموضوع، وسنعود قريباً للرد على الأعضاء!

وعلى رغم غضب الأعضاء من الإجراء وصراخ عضو بأعلى صوته: «سيطول النظام لدى اللجنة إلى ثلاثة سنوات أخرى»، فإن نظام المجلس أنصف اللجنة التعليمية ببقاء المقترن لديها للقيام بمزيد من الدراسة.

وكانت لجنة التعليم والبحث العلمي قدّمت توصيتها برفض ملامة دراسة مقترن لنظام البحث العلمي الصحي، المقدم من الدكتورة لبني الأنصاري، لوجود مركز للدراسات والبحوث الصحية تابع للمجلس الصحي، إلا أن ردود ومداخلات أعضاء المجلس تالت اعترافاً على رفض اللجنة درسه، على رغم أن اللجنة الصحية بالمجلس درسته باستفاضة،

ورأت أهميته قبل ثلاث سنوات، قبل أن يحوله المجلس بعد ذلك من اللجنة الصحية إلى اللجنة التعليمية لاختصاص، لأن اللجنة التعليمية رأت درسه من الصفر، ورفضته لاستنادها إلى رأي جهة حكومية، وهذا ما أشار إليه في مداخلته الدكتور فايز الشهري، الذي طالب رؤساء اللجان بعدم الاعتماد على آراء الجهات الحكومية في إعداد تقاريرها، لتوالي المدخلات المنقدة لهذا الرفض.

فيما أوضح الدكتور فهد العنزي أنه يجب أن يكون هناك نظام يكفل صحة وكرامة الإنسان من الاختبارات، بدلاً من جعل جسده عرضة للتجارب، في حين أكد الدكتور صدقة فاضل أهمية المقترح بقوله: «هناك أمراض وافدة تأتي مع الحج والعمرة، وهناك أمراض مفاجئة، ولعدم وجود دراسات مسبقة أطالب بهذا المقترح لدرس هذه الأمراض الخطيرة». في حين تألمت الدكتورة ثريا عبيد على صورة المملكة خارجياً بسبب ضعف معلوماتها الصحية، على رغم أن بلادنا أكثر ثراء، ولكنها أقل مواجهة للأمراض.

بدورها، كشفت الدكتورة لبنى الأنصارى عن مراحل تقديم مشروعها، الذي مضت عليه ثلاث سنوات تقريباً، اجتاز خلالها الملاعة، لتدرسه اللجنة الصحية باستقاضة، وعرضت نتائج دراستها في الجلسة العامة للمجلس في منتصف ٤٣٦، فتبه المجلس فجأة أثناء تلك الجلسة إلى أن هذا الموضوع كان يجب أن يدرس من لجنة التعليم والبحث العلمي على رغم الموافقة على ملاءمتها للدراسة من اللجنة الصحية في ما سبق، بعدها قامت اللجنة التعليمية مشكورة بدرسه وتوقفت عند جزئية وجود مركز للدراسات والبحوث الصحيةتابع للمجلس الصحي السعودي، على رغم أن هذه النقطة ذاتها كانت أثيرت عند طرح هذا المقترح للملاعة.

لاقت إلى أنها ترى أنه كان بإمكان اللجنة التعليمية تطوير النظام المقترن، بحيث يدعم مركز الدراسات والبحوث الصحية التابع للمجلس الصحي السعودي، ويضيف إلى صلاحيته، فقد كانت الكرة في مررها، مبينة: «هذا ما اقتربته في خطابي لهم، وهو موجود بين أيديكم، وكان بإمكانها دعوة متذوبيين لتحققه من مناسبة ذلك بنفسها، لكن اللجنة أثرت رفض الموضوع برمتها، وهذا من حقها على أية حال، ولكن من حق المجتمع علينا أن يعاد درس هذا المقترن من جهة أخرى تتطرق إلى الموضوع نظرة جديدة، وربما مختلفة (محايدة)»، مؤكدة «صحة المجتمع أمانة في أعناقكم، وهذا النظام مطلب وطني وحيوي وليس بدعاً، فقد سبقتنا إليه دول متقدمة مثل أستراليا وكندا، ودول فقيرة مثل زامبيا وغيرها. فلماذا نختلف عن الركب الدولي ونحن في أمس الحاجة إلى ذلك».

وأشارت إلى أهمية انعكاس التخطيط الصحي الدقيق إيجاباً على بناء مستقبل صحي أفضل، من حيث توفير الموارد وتقليل الكلفة، والحفاظ على الأفراد أصحاء وقدرين على العطاء.»

متسائلة: «إلى متى ستبقى بحوثنا الصحية بمثارة ومتفرققة، لا يوجد نظام يحكمها؟ وإلى متى سيبقى اتخاذ القرار الصحي مبنياً على الرأي والتقدير الشخصي واجتهاد متذبذبي القرارات، من دون الرجوع إلى نتائج وبيانات تعكس حاجاتنا الحقيقة؟ وإلى متى سيتم تجاهل البحث البيئي (وليس البيئي)، التي تقع بين تخصصين، فلا تتصدى الصحة لها ولا تتصدى الجهات الأخرى لها. لتختم تعليقها قائلة: «قد تفاجؤون بهذه الأمثلة أو تشعرون بأنني أبالغ، ولكن جميع هذه الأمثلة مدروسة بأدلة وبراهين علمية، أو مدروسة بتوثيق غياب الأدلة المطلوبة في موافق كثيرة». في حين وافق المجلس، في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحته الأعضاء من آراء ومقررات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

يدرك أن مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني، الذي يتكون من (28) مادة، يهدف إلى تحسين كفاءة وأداء النظم الصحية بالمملكة.

تقارير «هدف» و«الزراعة» و«الجمارك» و«الصادرات» أمام المجلس

يناقش خلال جلسته التي ستعقد في 15 رمضان تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اتفاق تعاون بين حكومتي المملكة والمنطقة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ. كما سيناقش تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة السنوي المعد لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ (قبل إلغائها)، وكذلك وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك العامة للعام المالي ١٤٥٣-١٤٣٦هـ.

وسيناقش المجلس خلال جلسته التي ستعقد (الثلاثاء) 16 رمضان تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة ووزارة دفاع القرم المتحدة للتعاون في مجال الدفاع، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارتي التعليم في السعودية والمكسيك.

كما سيناقش تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق استقدام العمالة المنزلية بين حكومتي السعودية وإنجلترا.

ويستمع لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه تعديل نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (41) وتاريخ 29 رجب 1393هـ، استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، قبل أن يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1435-1436هـ، وأخيراً تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن المرئيات المعدة من وزارة المياه والكهرباء (قبل إلغائها) حيال النصوص المناسبة لإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة المختصة بها. فيما سيقوم المجلس (الأربعاء) الموافق 17 رمضان بمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومتي السعودية وفنزويلا، لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارتي التعليم في السعودية وطاجيكستان.

ويستمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحال المياه، ووجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

غضب بين الأعضاء بسبب دراسة «مختصرة» عن «الطاقة والصناعة»

<أثارت دراسة لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التي جاءت في «نصف صفحة» فقط، وتضمنت توصية واحدة غضب أعضاء المجلس بسبب إغفال مواضيع مهمة تتعلق بالنفط وشركة «أرامكو»، وأسعار النفط والشخص السوقية، إذ خرجت اللجنة بتوصية وحيدة تتصل على «تضمين تقارير الوزارة القادمة كميات النفط المقدرة والغاز غير التقليدي المكتشفة، والطاقة الإنتاجية المخطط لها».

التوصية الوحيدة لم ترق لعضو المجلس الدكتور ناصر الموسى الذي قال: «لبيت اللجنة حذفتها لأنها إجرائية، ولو طلت من الوزارة عن طريق مندوبيها كان أفضل»، مضيفاً: «اللجنة اختصرت رأيها اختصاراً مخلاً، والتقرير يحوي الكثير من التناقضات من بينها ما تراه شركة أرامكو بأن القيام بالمشاريع الحكومية التي ليست من اختصاصها تشكل عبئاً عليها، إلا أن اللجنة أغفلت ذلك كله».

وعلى رغم أن رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد في تلاوته لرأي لجنته أوضح أن اللجنة حذفت توصيات لتحققها في الأوامر الملكية الأخيرة، إلا أن أعضاء المجلس لم يعجبهم الاختصار، وقال العضو الدكتور سلطان السلطان: «لو كنت رئيس اللجنة لم أقرها بهذه الطريقة (وهو رفع نصف الصفحة للأعضاء لرؤيتها).»

وبتابع: «استغرب من اللجنة صراحة التقليل من أهمية البترول وإغفالها أموراً كثيرة منها موت أبوك فهي خدمتنا كثيراً، وكيف نحمي أبوك من الانهيار وهي قدمت للعالم ما نسبته 35% في المئة، وكيف لم تساعد اللجنة المملكة في رؤيتها في دراسة التقرير عن أسعار النفط الحالية والتوازن بين الشخص السوقية». ورأى عضو أن وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية تحتاج إلى إعادة هيكلة منظمة بما يكفل سرعة الاستجابة للاختصاصات التي أنيطت بها بموجب الأمر الملكي، كما لاحظ بأن دخل التعدين لا يزال منخفضاً، وطالب بمراجعة منح رخص التعدين.

واقترح عضو آخر إيجاد مكتب نسوي لخدمة الراغبات في الاستثمار بما يدخل ضمن اختصاصات الوزارة.



• العدل“ تنشئ • صندوق النفقة“ لدعم المطلقات لحين الفصل

في قضایاهن

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15977871>

الرياض - سعاد الشمراني
كشفت وزارة العدل عن إنشاء «صندوق للنفقة»، ضمن مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني، التي تهدف إلى تولي الصرف على المستحق للنفقة لحين الفصل في القضية المنظورة في المحكمة، ولن يعتمد الصندوق على الدعم

الحكومي في تمويله، بل سيعتدى ذلك إلى تفعيل دور المجتمعى، وكذلك الجهات الخيرية، كما ستعمل العد على إيجاد منافذ دعم مختلفة له في المستقبل لضمان استدامته وخدمته لأكبر عدد ممكن من الحالات التي تستدعي الدعم، وهذه من أولى أهدافه التي أنشأ من أجلها.

ويتولى الصندوق الصرف على المستحق للنفقة لحين الفصل في القضية المنظورة من المحكمة في حال توفر الدعم المادى اللازم لإعانة المرأة وأولادها بحسب الحاجة خلال فترة التقاضى فى حالات الطلاق التي لا يؤمن فيها الرجل النفقة لزوجته وأولاده، وذلك لحين إصدار الحكم بالطلاق والبدء بتنفيذ حكم النفقة، على أن يقوم الزوج بسداد النفقة المدفوعة من الصندوق، إضافة إلى توفير الدعم اللازم لإعانة المرأة أو لادها في حال إعسار الزوج عن دفع النفقة. أو في حال عدم تمكّن أي فرد (رجل أو امرأة) من إعالة نفسه بنفسه ولا يقوم أحد من أولاده بإعالتة، وهنا يقوم الصندوق بصرف النفقة بقرار من القاضي إلى حين الفصل في القضية.

كما تهدف الوزارة من خلال هذا الصندوق إلى تفعيل دور المؤسسي الاجتماعى للوزارة، وإنشاء صندوق نفقة مستدام يسهم في تحسين جودة المعيشة وضمان العيش الكريم للمرأة، إذ إن عدم توفير الدعم المادى اللازم للأم وأولادها خلال فترة التقاضى في حالات الطلاق سيؤثر في قدرة الأم في تأمين لقمة العيش الكريم وملجاً للعائلة في حال عدم حصول المرأة على الدعم اللازم من أهلها أو أفراد عائلتها.

وكشفت معطيات دراسة الجدوى التي أعدتها الوزارة لتقدير الأثر الاجتماعى للصندوق باعتماد وتطبيق معدل النمو لحالات الطلاق وقضايا النفقة، التى بلغت خلال الأعوام الأربع الأخيرة 51.835 قضية نفقة، عن أعداد المستفيدين بناء على هذه المعطيات للفترة 2016-2020 بإجمالي 155.505 مستفيدين، وبلغت إيرادات الفترة ذاتها 732.523.000 ريال.

ويستهدف الصندوق مختلف فئات المجتمع التي يكون أحد أفرادها طرفاً في قضية نفقة تؤهله للاستفادة من الصندوق، شاملة جميع سكان المملكة من السعوديين والمقيمين.

ويعتمد الصندوق على التمويل الذاتي، بحيث يمول الصندوق نفسه إلى أقصى مدى ممكن، وذلك بعد إنشاء الوزارة للصندوق وتوفير التمويل الأولي له وهي الدفعة التأسيسية، إذ خطط لاستمرارية تمويل الصندوق من مصادر دخل مختلفة لدعم وضمان استدامة الصندوق وتمكينه للتصدي للمخاطر المالية غير المخطط لها.

وتعمل الوزارة على إعداد دراسة استشارية أهم مخرجاتها تحديد مصادر التموين، بما يضمن الاستمرارية ولا تعتمد على فرص رسم على الخدمات.



مبادرة وطنية تقودها حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان.. #المراة_السعودية_والاقتصاد

٢٠٠ سعودية يرسمن ملامح عمل المرأة ودورها في التحول الوطني.. رصد 24 تحدياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1509903>

حددت أكثر من ٢٠٠ سيدة مؤثرة وعاملة في القطاعين العام والخاص وناشطة مجتمعية ٤ تحدياً يواجه المرأة السعودية لتفعيل دورها في خطة 2030، وذلك ضمن ورشة عمل مكثفة استمرت لمدة يومين ضمن مبادرة حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد.

وتتمثل هذه التحديات في عدة عوامل سياسية، واقتصادية واجتماعية، وتكنولوجية، وقانونية وبيئية وذلك في أربعة محاور تدور حول التعليم والتدريب وتنمية المهارات، والمساهمة الاقتصادية في الأنشطة الانتاجية والخدمة، المرأة والاستثمار الفعال، ومساهمتها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

سارة بنت خالد: المرأة نجحت في إثبات ذاتها.. وتحظى باهتمام كبير من القيادة

التحديات أمام المرأة

وتتمثل هذه التحديات في أهمية التنوع في فرص التعليم ومحالات التعليم والتدريب، وضعف تنمية الموارد البشرية والجدران الازمة (معارف - مهارات - سلوكيات)، وغياب الوعي الاسري بأهمية دور المرأة في المجال الاقتصادي، إلى جانب تحديات استخدام الوسائل الالكترونية في نقل المعرفة والتعليم بشكل أسرع وأكثر فائدة، وغياب الثقافة القانونية لدى المهتمات بالجانب الاقتصادي، وعدم وجود فرص متساوية في التخصصات بين الجنسين.

كما أن عدم تطوير أنظمة تسمح للمرأة في انهاء الاجراءات الخاصة بعملها والتواصل المسؤولين مباشرة يعد تحديا يواجه المرأة في تعديل دورها في خطة ٢٠٣٠، وغيابها كذلك عن الوظائف القيادية العليا في القطاع الخاص، وانتشار القيد المجتماعي على المرأة فيما يخص مشاركتها في الأنشطة الانتاجية والخدمة وخاصة المهن الحرفية، وعدم استخدام الكوادر الوطنية في التقنية لانعدام الثقة في كفاءتها، وكذلك عدم وضوح قوانين عمل المرأة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدم ملائمة بيئة الأعمال لمساهمة عمل المرأة في المجال الاقتصادي.

د. نورة اليوسف: سنوصي ماحررنا به إلى أصحاب القرار

ويعد ضعف الوعي المالي وثقافة المرأة في الامور الاقتصادية تحديا آخر يواجهها، وغياب الوعي في الفرص الاقتصادية المتاحة، وتأثير العادات والتقاليد على اختيار المشروعات الاستثمارية وليس على حسب العوائد الاقتصادية المتوقعة، وعدم استخدام التقنية كوسيلة أسرع لضمان الاستثمار الفعال، إلى جانب عدم تكافؤ وسائل الدعم فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة والصغرى، وقصور في جانب التبادل المعرفي والتجارب الرائدة عالميا.

م. صالح السلمي: هي مفتاح كلمة السر لخطة التحول الوطني

أسباب غياب دور المرأة في اتخاذ القرار

وغياب مشاركة الرجل مع المرأة

كما خرجت الـ ٢٠ سيدة بأن غياب دور المرأة في اتخاذ القرار وغياب مشاركة الرجل مع المرأة في نقاش الأمور المتعلقة بالمرأة، تحدي يواجهها في تعديل دورها في خطة عمل ٢٠٣٠، إلى جانب تسارع وتيرة التطور الاقتصادي تتطلب مشاركة جيل الشباب من النساء بشكل أكثر فاعلية وتأثير، وانعدام الثقة في قدرات المرأة في رسم السياسات الازمة، وضعف استخدام التكنولوجيا في تيسير سبل المشاركة في رسم السياسات، وعدم وجود سياسات أو تنظيمات داخل جميع القطاعات تضمن مشاركة المرأة في صناعة القرار، وعدم الثقة في الكفاءات والقدرات النسائية الوطنية.

اهتمام القيادة

حول هذا كشفت حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد بن عبدالعزيز صاحبة مبادرة #المرأة_السعوية والاقتصاد أن موضوع المرأة يحظى باهتمام كبير من القيادة السعودية وقد تم وضع خطط وبرامج لتحقيق حضورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما فتحت القيادة آفاقاً للمرأة المشاركة بفعالية في مسيرة التنمية وبناء الوطن وصناعة غد مشرق يكون للمرأة فيه حضور بعقلاها وفكراها وعطاءاتها بعد أن نجحت في تحقيق حضور لافت في المجالات التي فتحت لها.

وأكملت أن المبادرة هي محاولة لرسم ملامح دور المرأة ضمن خطة التحول الوطني، وأنها تسعى إلى توسيع الأفق التي سوف تشارك بها المرأة في مسيرة التنمية، وموضوع المرأة والاقتصاد يرتبط بأبعد متعدد، بعضها كمي وبعضها كيفي وجزء كبير منها مؤسسي. ويمكن الأخذ في عين الاعتبار عند تقييم مشاركة المرأة في التنمية تحديد درجة عليا من السلوك يمكن التوصل إليها في محيط معين.

خمسة مفاهيم تدعم المرأة

وأشارت سموها إلى أن هناك خمسة مفاهيم تم اختيارها بناء على الصندوق الدولي لدعم المرأة في هيئة الأمم المتحدة هي: التعليم، الصحة، المساهمة الاقتصادية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار، وتم استخدام تلك المعايير في قياس تمكين المرأة لنقرير المنتدى الاقتصادي الدولي وسوف يتم تعديليها وتطبيقاتها على المرأة السعودية بهدف احتوايتها على التالي: مساهمة المرأة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، المساهمة الاقتصادية في الأنشطة الانتاجية والخدمة، والمرأة والاستثمار الفعال، إلى جانب التعليم والتدريب.

وأكملت حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن اجراءات تنفيذ المبادرة تتضمن مجال التعليم من خلال تقديم منحى سنوي لطلاب الدراسات العليا في الاقتصاد، ومجال التدريب من خلال إقامة دورات تدريبية لرفع كفاءة المرأة عن طريق التدريب، ومجال المحاضرات والندوات من خلال دعوة خبراء عالميين ومسؤولين محليين في مجال رفع مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية، وكذلك في مجال الأبحاث والدراسات من خلال تشجيع الابحاث والدراسات التي تخص تفعيل دور المرأة في الاقتصاد السعودي، إلى جانب توظيف الأجهزة الاعلامية والصحف المحلية لتوسيع آفاق المجتمع ونظرته تجاه عمل المرأة في الاقتصاد.

تنظيم برنامج سنوي

من هذا المنطلق سوف تقوم جمعية الاقتصاد السعودية بتنظيم برنامج سنوي يتضمن عدة أنشطة كالمحاضرات والدراسات الاقتصادية وورش العمل المتخصصة باستضافة المسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لنسج صورة واضحة وتأسيس بنية تحتية لتقديم المرأة في المرحلة الراهنة وتحويل التحديات إلى فرص استثنائية للوصول إلى تحقيق الأهداف السامية لهذه المبادرة.

فيما كشفت الدكتورة نورة اليوسف استاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود ونائب رئيس جمعية الاقتصاد السعودية عن أبرز تحدي يواجه المرأة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ هو ضعف مشاركة المرأة في المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالمشاركة الاقتصادية وتمكينها، فالوضع الحالي يتطلب مشاركتها في القطاعين الحكومي والخاص وأن تشارك عبر لجان ومبادرات وطنية وأن تكون ضمن منظومة العمل.

أكملت د. نورة اليوسف أنه سيتم الرفع بنتائج ورشة عمل مكثفة جمعت ٢٠٠ سيدة لرسم ملامح عمل المرأة في خطة ٢٠٣٠ للمجلس الأعلى للاقتصاد والتنمية، كما أنه سيتم الخروج ببرنامج عمل وسيتم تطبيقه مع بداية السنة الأكademie وسيشمل ورش عمل وندوات توعوية وتنفيذية بعمل المرأة والاقتصاد.

تنفيذ خطة التحول واجب على كل مواطن

المهندس صالح السلمي المؤسس للمبادرة الوطنية والتحسين المستمر للتغيير للأفضل؛ أكد أن جمعية الاقتصاد ستقوم بربط التوصيات بالمجلس الاقتصادي الأعلى، كما أن مجلس الشورى طلب الاعتناء بهذا الأمر وسوف يأخذ جميع المدخلات لمناقشتها ورفعها من خلالها للمقام السامي.

واعتقد المهندس صالح السلمي أن العمل على تنفيذ خطة التحول الوطني ٢٠٣٠ واجب على كل مواطن، خاصة وأن الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - قال (سأعمل معكم ولم يقل أعملوا)، الأمر الذي يدل على أهمية العمل من قبل الجميع، ولذلك فإن المرأة هي كلمة السر في نجاح وتنفيذ رؤية التحول الوطني ٢٠٣٠، مبينا أنه بالعودة إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ لوجدنا أن المرأة موجودة في كل أركان الرؤية بشكل واضح وبماش.

وقال: الدولة تتجه إلى رفع تمويلات المشروعات الصغيرة بنسبة ٥٥٪، والمرأة تعد جزءاً كبيراً من المشروعات الصغيرة وهي المحرك والمنفذ الأكبر لها، كما أن المملكة تعمل على رفع حجم مشاركة المرأة في القطاع الخاص والحكومي، حيث إن حجم مشاركة المرأة في الوقت الحالي ٢٢٪، والرؤية تعمل على رفع هذه المشاركة إلى ٣٠٪، إلى جانب دعم الأنشطة المجتمعية التي يعمل عليها المرأة والرجل.

دور محوري للمرأة

موضحاً أن كل هذا يدل على أن المرأة دورها محوري في جميع قطاعات الدولة، وأنها ستكون مفتاح السر لتحقيق نجاح رؤية 2030. وأشار المهندس السلمي إلى أن تجمع أكثر من ٢٠٠ سيدة عاملة ومؤثرة في المجتمع بمبادرة تطوعية لرسم خطة الانطلاق لعمل المرأة في خطة التحول الوطني يعد أمر مهم، وذلك لأنها مبادرة مدنية وغير حكومية الأمر الذي يؤكد على أن من لديه رغبة في التخطيط لديه رغبة في التنفيذ، وجميع هذه الشرائح أنت بصفتها الشخصية وليس الحكومية.

وأضاف المهندس صالح السلمي: المرونة في المبادرات المدنية كبيرة وستكون بعيدين عن البيروقراطية الرسمية والأنظمة الحكومية، وهذا سيساعد في تسريع وتنفيذ ما سنخرج به، فالهدف من مبادرة الأميرة سارة بنت خالد هو رسم التحديات التي تواجه المرأة بدقة وحيادية وتقديمها لأصحاب القرار وولاة الأمر. مشيراً في ذات السياق أن هذه المبادرة هي خط الانطلاق لرسم معالم عمل المرأة في خطة 2030.



إلزام أصحاب العمل بإصدار وثيقة تأمين صحي واحدة لجميع العاملين وأسرهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/682217>

سعيد الزهراني - الطائف

قرر مجلس الضمان الصحي، إلزام أصحاب العمل بإلزام وثيقة تأمين صحي واحدة تشمل كافة العاملين لديه وأفراد أسرهم المسؤولين بنظام الضمان الصحي التعاوني. وذلك لوضع حد للتلاعب بالتأمين الطبي على العاملين في كافة المؤسسات والشركات من موظفين وعمال سعوديين أو مقيمين. وسيتم التطبيق على أربع مراحل.

مراحل تطبيق وثيقة التأمين الصحي:

-المرحلة الأولى اعتباراً من 10/7/2016، لمن لديه 100 عامل فأكثر

-الثانية اعتباراً من 10/10/2016، لمن لديه 50 عاملًا إلى 99

-المرحلة الثالثة اعتباراً من 10/1/2017، لمن لديه 25 إلى 49 عاملًا

-الرابعة اعتباراً من 10/4/2017، لمن لديه أقل من 25 عاملًا.

أبرز ما تضمنه النظام الجديد:

-إلزام شركات التأمين بحد أدنى من المراكز الطبية ضمن شبكة مقدمي الخدمة

-إيجاد حلول لتمكين المؤمن لهم من الحصول على العلاج دون الحاجة لبطاقة التأمين والاكتفاء بالهوية

-تفعيل الغرامات الإلكترونية، بحيث يكون هناك غرامة محددة لأي مؤمن له ينتهي تأمينه ولم يتم التجديد له

-في حال استمرار المخالفة يتم الرفع لوزارة العمل لحرمانه من الاستقدام لفترة دائمة أو مؤقتة.

ضوابط الوثيقة:

*يتم إلزام صاحب العمل بإصدار وثيقة واحدة فقط تحتوي على كافة العاملين لديه وأفراد أسرهم

*لن يسمح لصاحب العمل بإضافة أكثر من رقم كفيل على الوثيقة مع نهاية مراحل التطبيق

*يتتيح النظام لصاحب العمل تغيير شركة التأمين عند الرغبة في تغيير الشركة المؤمن لديها

*يتتيح النظام للعامل إصدار وثيقة تأمين تتضمن كافة التابعين الآخرين مثل أب، أم، أخ، أخت.

*يقوم النظام بتزويد شركة التأمين قبل إصدار وثيقة جديدة أو تجديدها بالبيانات التالية:

• عدد الوثائق السارية لصاحب العمل.

• عدد المؤمن لهم على كفالة صاحب العمل.

• عدد المعالين «زوجات، أبناء وبنات الموظفين» لدى صاحب العمل.

• الاستعلام عن تاريخ انتهاء سريان وثيقة المؤمن له.

بيشة: مواطن يتهم مستشفى بالتسبب في وفاة زوجته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Con20160609843271.htm>

عبدالله سيف (بيشة)

تحقق الشؤون الصحية في بيشة في شكوى تقدم بها مواطن ضد أطباء في قسم الولادة بمستشفى الملك عبدالله في المحافظة، بدعوى تسببهم في وفاة زوجته أثناء ولادتها.

وبين سعيد فهد الشهري أنه نقل زوجته إلى قسم الولادة في المستشفى بعد أن دهمتها آلام المخاض صباح أمس الأول، مشيراً إلى أن طبيبة النساء والولادة أخبرته أن وضع الجنين في الرحم غير طبيعي وضروري إجراء عملية جراحية.

وذكر أنه استخرج الجنين بعد العملية وهو في صحة جيدة، بينما نقلت زوجته إلى العناية المركزة، لافتاً إلى أنه حين طلب من رجال الأمن والسلامة في المستشفى السماح له بزيارة زوجته رفضوا، واستدعوا الطبيب والطبيبة المشرفين على حالة زوجته، اللذين نقلاه له خبر وفاتها.

وقال الشهري: «عشت حالة من الذهول والصدمة، وأخبروني أنهم نقلوها إلى ثلاثة الموتى دون توضيح أي تفاصيل أخرى عن سبب الوفاة، ما دفعني إلى تقديم شكوى إلى علاقة المرضى بالمستشفى»، مطالباً وزارة الصحة بالتدخل والتحقيق لمعرفة أسباب وفاة زوجته، ومحاسبة الضالعين في رحيلها، مخلفة له أطفالاً، أصغرهم رضيع لا يزيد عمره على يومين. وأكد الشهري أن زوجته لا تعاني من أمراض وأن جميع ولادتها السابقة كانت طبيعية.

في المقابل، أوضح المتحدث لصحة بيشة عبدالله سعيد الغامدي أن المواطن تقدم بشكوه إلى علاقات وحقوق المرضى بمستشفى الملك عبدالله بمحافظة بيشة، مبيناً أن المشرف العام على المستشفى الدكتور صالح بن هادي آل عمير أصدر تعليمات بتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب الوفاة وتحفظ على ملف المريضة، تمهداً لظهور النتائج.

مركز الملك سلمان ينفذ 80 برنامجاً إغاثياً لصالح 62 مليون مستفيد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Con20160609843244.htm>

«عكاظ» (الرياض)

نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منذ تأسيسه في 24/7/1436 حتى نهاية شهر شعبان 1437، (80) برنامجاً إغاثياً وإنسانياً، استفاد منها أكثر من (62) مليون مستفيد، بتكليف بلغت أكثر من 416 مليون دولار، وبمشاركة 70 شريكاً.

وأورد التقرير الذي أصدره المركز البرامج التي نفذها خلال نفس الفترة، موضحاً أنه في مجال الإغاثة العاجلة بلغ عدد برامج الأمن الغذائي التي نفذها المركز في الجمهورية اليمنية 29 برنامجاً، استفاد منها 17.7 مليون مستفيد، بإجمالي تكالفة يقدر بأكثر من 193 مليون دولار، بمشاركة 21 شريكاً.

ومن هذه البرامج مشروع «سفينة درب الخير»، ومشروع دعم الأمن الغذائي للمحافظة على الحياة في عدة محافظات، إضافة إلى إغاثة جزيرة سقطرى من آثار إعصار تشابلاً وميغ، ومشروع جسر جوي من 15 طائرة إغاثية إلى محافظة عدن، ومشروع تقديم المساعدات للمناطق المتأثرة بالإعصار، ومشروع تقديم (100000) سلة غذائية في محافظة تعز، ومشروع توزيع (218250) أضحية في محافظات (حضرموت، المهرة، شبوة، مأرب).
المساعدات الإنسانية

وبلغ عدد البرامج الإنسانية 21 برنامجاً، استفاد منها (27557472) مستفيداً، بإجمالي مبلغ (96565829) دولاراً، بمشاركة 9 شركاء، وشملت تعزيز الخدمات المنفذة للحياة والمتعددة للقطاعات المقمرة للغفات الأكثر عرضة من خلال خدمات الصحة الإنجابية والوقاية من الاستجابة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ومشاريع المساهمة في مشروع «نداء الأمم المتحدة العاجل» لليمن، ومشروع دعم مراكز تأهيل الإصابات والأطراف الصناعية، ومشروع دعم جمعية الهلال الأحمر اليمني، ومشروع توفير سبل العيش إلى النازحين والمجتمعات المضيفة للمتأثرين من الصراعات في محافظات اليمن، ومشروع إزالة مخلفات الحرب الخطيرة، ومشروع الخطة الخليلية الإنسانية لدعم اليمن، ومشروع المؤتمر الدولي عن الوضع الإنساني في اليمن، ومشروع دعم الحكومة اليمنية، ومشروع دعم مرضى السرطان، ومشروع الدعم النفسي للأطفال، ومشروع تنفيذ برنامج المياه والإصحاح البيئي، ومشروع توفير وسائل نقل مريحة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ومشروع نقل العالقين في منفذ الوديعة إلى اليمن بواسطة الحافلات.

المساعدات الطبية والبيئية

وفي مجال المساعدات الطبية والبيئية، بلغ عدد البرامج الطبية (30) برنامجاً استفاد منها أكثر من (16644133) مستفيداً، بتكلفة إجمالية تبلغ أكثر من (126232866) دولاراً، وعدد الشركاء (39) شركة.
ومن أبرز هذه المشاريع: الإغاثة العامة والطبية والإنسانية للعالقين واللاجئين اليمنيين في جيبوتي، ومشروع رعاية الأطفال والأمهات اللاجئين اليمنيين في جيبوتي، ومشروع إنشاء عيادات طبية وتشغيلها، ومشروع بناء وحدات سكنية مع مسجد ومدرسة في جيبوتي، ومشاريع برنامج الجرحى اليمنيين ومرافقهم داخل اليمن، وفي المملكة، والسودان، والأردن، ومشاريع تهيئة وتشغيل عدد من المستشفيات في اليمن، ومشروع دعم خدمات المياه والتعقيم والصرف الصحي المنفذة للحياة للضعفاء من النازحين داخلياً ولمرافق الصحية، ومشروع المناداة التي أطلقها منظمة اليونيسف لليمن.



2500 حالة وفاة بسبب الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Con20160609843253.htm>

كشف عضو «الشورى»، فايز الشهري، عن 2500 حالة وفاة بسبب الأخطاء الطبية، وقال "لدينا أكثر من 1600 قضية مرفوعة على الأطباء وأكثر من 500 قضية أدين فيها أطباء"، لافتاً إلى انتشار الطب الشعبي غير المبني على دراسات علمية أو صحية. وبين، أن مقترن نظام البحث العلمي الصحي الوطني، قابلته اللجنة التعليمية في معظم ردودها، بناء على ردود الجهات الحكومية، وكان من الأولى أن تبني رأيها على الواقع والاحتياج، وإذا سألنا : هل الوضع الصحي بشكل عام مرضي في المملكة؟ وهل الخدمات الصحية كذلك؟ والجواب الواقعي "لا"، لذلك على المجلس واللجنة دعم كل الجهود التي تعمل على تطوير أداء القطاعات ومنها البحوث العلمية الصحية". من جهةه، طالب العضو الدكتور صدقة فاضل، بإحاله المقترن إلى لجنة خاصة لدراسته، لأهمية مساهنته في إيجاد إطار قانوني للأبحاث الصحية العلمية"، مضيفاً لدينا أمراض مستوطنة ووافة.

العِدْلُ تعمم دليل برامج "نراة" و مكافحة الفساد على إداراتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/06/09/article_1061279.html

علمت "الاقتصادية" أن وزارة العدل عممت الدليل الإرشادي للخطط والبرامج التوعوية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على الإدارات التابعة لها

ووفقاً للمعلومات، فإن التعميم جاء إلهاقاً لتعاميم الوزارة المبنية على قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المستند على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وبحسب المعلومات، فإن وزير العدل طالب الإدارات بإشعار المختصين في الوزارة بالدليل الإرشادي للخطط والبرامج التوعوية المنشاء إليها في الدليل.

وكان الدكتور خالد المحيسن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عمم خطاباً للجهات ذات العلاقة، تضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادر أخيراً، المتضمن أهمية توعية الجمهور ضد الفساد وتعزيز السلوك الأخلاقي، وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها. يشار إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أصدرت، دليلاً إرشادياً للخطط والبرامج التوعوية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد باللغتين العربية والإنجليزية، والموجه لموظفي القطاعين العام والخاص في المملكة، للمساعدة في إعداد الخطط والبرامج التوعوية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد. ويحتوي الدليل على مجموعة من الإرشادات الخاصة بالأدوات المستخدمة في تنفيذ الخطط والبرامج التوعوية، إضافة إلى تضمنه ثلاثة مسارات للخطط والبرامج هي مسار التوعية والتعريف، ومسار التدريب والتأهيل، إضافة إلى الفعاليات والمشاركات.

وأشتمل الدليل على نموذج للتقييم متضمنا عدداً من المعايير كمعرفة نسبة تحقيق البرنامج للأهداف، ومدى ملاءمة محتوى البرنامج، ومهىء، مناسبة التجهيزات، والأساليب المستخدمة في البرنامج، ومستوى توظيف البرنامج

يأتي ذلك ضمن اهتمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالخطط والبرامج التوعوية التثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد وأدواتها، لدورها الوقائي في تعزيز قيم ومبادئ النزاهة، والشفافية، لدى موظفي القطاعين العام والخاص ولخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة.

تحويل الأحساء إلى مدينة صديقة لذوي الإعاقة

منع تراخيص البناء غير المستوفية لشروط المعاقين

المصدر: جريدة اليوم الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4141268>

حمزه بوفهيد - الهاوف

استناداً على قرار المقام السامي حول ضرورة مراعاة تيسير الخدمات الالزمة لذوي الاحتياجات الخاصة، أصدرت أمانة الأحساء تعهداً يسهم في رفع معاناة الأشخاص من ذوي الإعاقة ويحل معاناتهم في دخول الواقع العامة والسياحية والتجارية، وبمشيئة الله تعالى ستحول الأحساء خلال الفترة القادمة إلى مدينة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وقضى القرار الصادر من أمين الأحساء المهندس عادل الملحم بمنع إصدار أي رخصة بناء أو منح شهادة إطلاق التيار الكهربائي للمنشآت والمجمعات السكنية والمراكم التجارية وال محلات بمختلف الأنشطة إلا بعد استكمال الاشتراطات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لتسهيل دخولهم وخروجهم داخل المبني والموافق الخاص بهم ويقضي القرار بإلزام كل الجهات التجارية بعمل ممرات ومنحدرات وإزالة أي عوائق تعيق تنقلاتهم، مع تخصيص مقاعد لهم بالمطاعم وأماكن الصلاة، وتنظيم دورات مياه تلائم احتياجاتهم.

وبخصوص المنشآت والمجمعات السكنية والمراكم التجارية والإدارية المرخصة التي لا تتوافق فيها الاشتراطات فيما يعطيها مهلة محددة معأخذ تعهد رسمي لتوفير الاشتراطات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفي حالة عدم الالتزام فسيتم تطبيق إجراءات نظامية بحقهم.

ويأتي هذه القرار بعد جهود كبيرة بذلها المجلس البلدي بمشاركة كل من أمانة الأحساء، وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة، لوضع خطة طموحة تكون فيها الأحساء مدينه صديقه للأشخاص ذوي الإعاقة، وقام المجلس البلدي وأمانة الأحساء وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بتتنفيذ زيارات لمراقبة سياحية كان منها مشروع جبل القراءة ومشروع جبل الشعبه، للاطلاع على سير العمل والتاكيد من تأهيل هذه المشاريع لتكون مناسبة لاشتراطات وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها توفير الممرات والمصاعد والموافق والمصاعد والمصادر المائية.

وثمن رئيس المجلس البلدي أحمد الجعفري هذا القرار المهم الذي أصدرته أمانة الأحساء وقد شكره للمهندس عادل الملحم على اهتمامه ومشاركته في دعم هذا التوجه بتتويج الجهود بإصدار هذا القرار الذي من شأنه إسعاد الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلتهم، وجعلهم يعيشون مثل باقي المواطنين.

الجدير بالذكر أن المجلس البلدي فوض فهد الملحم ليكون متابعاً لهذا الملف وبمشاركة مدير جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة عبداللطيف الجعفري، وقاماً بجولات مع عدة إدارات ذات العلاقة في الأمانة، لعمل الدراسة المشار إليها، وقد توجت الدراسة بإصدار هذه القرارات وستتم متابعة تنفيذها إن شاء الله لضمان الجودة وسرعة الإنجاز.

حقوق الإنسان وازدواجية المعايير

المصدر: جريدة اليوم الأحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4140606>

خليل الفزيع

ما هي حقوق الإنسان؟ قد يبدو هذا السؤال ساذجاً لدرجة قد تبرز معها علامات التعجب لدى بعض القراء، فلا أحد لا يعرف هذه الحقوق التي ضمنتها الأديان السماوية، والمواثيق الدولية، لكن مشروعية هذا السؤال تكتسب من التجاهل الذي تحظى به حقوق الإنسان من قبل بعض الحكومات والجمعيات والأفراد الذين شغلا الناس - وما زالوا. بالحديث عن حقوق الإنسان، ولكنه الحديث النظري الذي لا يصدق كثيراً عند مقارنته بواقع الحال، فكثيرة هي الدول التي استعبدت شعوب الدول الفقيرة، ونهبت ثرواتها الطبيعية، في الوقت الذي تدعى فيه أنها تدافع عن حقوق، ثم استبدلت الاستعمار بالاستعمار وتحت شعار العولمة حاولت طمس حضارة الشعوب وتقاليقها، وفرضت حضارة وثقافة القطب الواحد المسيطر على العالم، لتصل بقية الشعوب إلى التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، التي تسررت إلى كل مفاصل الحياة في مجتمعات الدول النامية، ووُجدت من يعينها على لعب هذا الدور السيئ.

دول أخرى تحاول فرض سيطرتها الإقليمية على غيرها، ضاربة عرض الحائط بكل ما يقال عن حقوق الإنسان، حين لم تكتف بانتهاك حقوق مواطنيها، بل مدت أذرعتها العدوانية إلى الخارج، لتسعي في الأرض فساداً، وتسمم في تخريب الديار، وتشتت مواطني تلك الدول، وتنشغل ثرواتها الطبيعية، وتندمر منجزاتها الوطنية، وتعتدى على الدول المجاورة، بعد أن وجدت ضالتها، في استغلال عمالء كان ولا زل لهم للأجنبي أهـم من ولائهم لأوطانهم، لتنفيذ مشاريعها العدوانية، وإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، إن لم نقل أفراد المجتمع الواحد، على أساس طائفي بغيض، ولأهداف عدوانية مكشوفة، وبوسائل إرهابية معروفة. ما يجري على مستوى الدول، يجري أيضاً على مستوى المنظمات والأفراد، حيث تظهر ازدواجية النظرة لهذا الموضوع، فهناك من يتشدّدون بحقوق الإنسان، لكنهم في الوقت نفسه يدافعون عن مثيري الفتنة، ويستنكرون أن تطالهم يد العدالة، رغم ما ارتكبوا من انتهاك حقوق إنسان مجتمعهم، من خلال الولاء المعلن للأجنبي الذي لا يريد خيراً لهم ولا لمجتمعهم ولا لوطنه، فكيف يمكن الدفاع عن المجرم، رغم انتهاكه حقوق مواطنيه، وهـل هناك ما هو أكـبر جـرمـاً من انتهاك حقـيـةـ الـحـيـاةـ بـالـإـرـهـابـ وـالـتـمـيـرـ وـإـلـاعـانـ العـصـيـانـ عـلـىـ الدـوـلـةـ؟ـ أـلـيـسـ هـذـاـ هـوـ أـكـبـرـ اـنـتـهـاكـ لـحـقـوقـ الـمـوـاطـنـيـنـ وـالـوـطـنـ؟ـ وـهـلـ يـجـوزـ انـ نـؤـيـدـ إـنـسانـاـ ظـالـماـ عـلـىـ حـسـابـ حـقـوقـ إـنـسانـ مـظـلـومـ؟ـ

ثمة إشكالية في فهم تلك الجمعيات وهـؤـلـاءـ النـاسـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ، عندما يدافعون عن الإـرـهـابـيينـ، وـيـطـالـبـونـ بـإـلـاطـاقـ سـراحـهـمـ منـ السـجـونـ، رـغـمـ جـرـائمـهـمـ الثـابـتـةـ وـالـمـرـتكـبـةـ ضدـ اـخـوـانـهـمـ فيـ الـدـيـنـ وـالـوـطـنـ، وـالـأـشـدـ جـرـمـاـ إـسـاعـتـهـمـ لـهـبـيـةـ الـدـوـلـةـ التيـ هـمـ أحـدـ مـكـوـنـاتـهاـ كـمـوـاطـنـيـنـ، بـحـجـةـ الـمـطـالـبـةـ بـالـإـصـلـاحـ، وـهـمـ بـعـيـدـونـ عـنـ الإـصـلـاحـ بـعـدـ التـرـىـ عنـ التـرـىـ، فـلـمـ يـكـنـ الإـرـهـابـ فيـ يـوـمـ منـ الـأـيـامـ وـسـيـلـةـ لـلـإـصـلـاحـ، بلـ هـوـ وـسـيـلـةـ لـلـإـفـسـادـ وـالـفـتـنـةـ وـالـفـوـضـيـ الـعـارـمـةـ، وـلـأـعـرـفـ كـيـفـ بـيـرـرـ المـوـاطـنـ لـفـسـهـ الـوـلـاءـ لـلـأـجـنـيـيـنـ إـنـ لـمـ يـكـنـ خـاـنـاـ لـوـطـنـهـ، وـمـتـأـمـراـ عـلـىـ شـعـبـهـ، وـمـتـحـالـفـاـ مـعـ أـعـدـاءـ الـوـطـنـ وـالـدـيـنـ. وـهـلـ نـنسـىـ ماـ يـخـلـفـهـ ذـلـكـ مـنـ نـشـوـءـ التـنـفـرـ وـالـتـكـفـيرـ وـالـخـلـاـيـاـ الـمـضـادـةـ الـتـيـ تـسـتـنـفـرـ كـلـ قـواـهـاـ التـمـيـرـيـةـ، لـتـضـاعـفـ بـذـلـكـ الـخـسـائـرـ الـفـادـحةـ الـتـيـ يـتـحـمـلـهـ الـوـطـنـ وـالـأـمـةـ، وـبـيـنـ اـنـتـهـاكـ حـقـوقـ الـوـطـنـ مـنـ دـعـاهـ الـفـتـنـةـ الـطـائـفـيـةـ، وـبـيـنـ تـشـويـهـ الـدـيـنـ مـنـ دـعـاهـ التـنـفـرـ وـالـغـلوـ وـالـتـكـفـيرـ، يـدـفعـ الـوـطـنـ الـثـمـنـ غالـياـ مـنـ أـرـواـحـ الـمـو~اطـنـيـنـ، وـمـنـ مـنـجـزـاتـ التـتـيـيـةـ، وـيـضـيـعـ بـسـبـبـ هـذـهـ الـرـيـاحـ الـفـاسـدـةـ أـمـنـ الـمـو~اطـنـ وـاسـتـقـرارـهـ وـازـدـهـارـ الـو~طـنـ وـتـقـدـمـهـ، فـلـيـتـ مـنـ شـغـلـواـ الـدـنـيـاـ بـالـحـدـيـثـ عـنـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ، يـتـخـلـونـ عـنـ هـذـهـ الـازـدواـجـيـةـ فـيـ النـظـرـ إـلـىـ هـذـهـ الـحـقـوقـ، وـيـطـالـبـونـ بـهـاـ لـلـجـمـيعـ، لـتـقـىـ بـلـادـنـاـ بـمـنـأـيـ عـنـ شـرـ كـلـ مـنـ يـرـيدـ بـهـاـ شـرـاـ.

مع أزمة السكن.. مازالت السياسات لا تحقق الأهداف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1508919>

عبدالرحمن ناصر الخريف

على الرغم من مرور سنوات طويلة على بروز مشكلة السكن وتحولها لأزمة كبيرة بسبب التباين بين مستوى دخل معظم المواطنين وأسعار العقار وارتفاع الإيجارات، مازال التساؤل يطرح في كل مناسبة عن أسباب فشل كل الحلول لأزمة وجهت لها الدولة منذ سنوات كل انواع الدعم، فالحقيقة المغيبة انه مع وضوح الأهداف من انشاء وزارة الإسكان وتوفير الدعم المالي والتنظيمي لحل الأزمة لرفع نسبة تملك المواطنين للمسكن، لم يتم حتى الان تحديد سياسات واقعية ومستقرة تحقق الهدف بوضوح وببدأ العمل بها لتنفيذها، فانتهت الطفرة وارتفعت الأسعار و"طارت المليارات" ومشروعات التطوير وازدادت المشكلة مع تزايد افراد الاسر التي لا تملك المسكن.

فالتعديلات الأخيرة على لائحة الدعم السكني لا تتوافق مع آلية الاستحقاق وال الأولويات والنقطات التي سبق اعتمادها للمتقدمين والتي تعطي الأولوية للأقل دخلا، بل انها أصبحت تعزز توجيه الدعم والأراضي لنوعي الدخل المرتفع القادر على سداد الأقساط ونطالب معظم المواطنين وهم أصحاب دخول منخفضة او من يفوق الـ(40) عاما بإحضار كفيل غارم، وكأن الوزارة تقدم قروضاً للمواطنين وهم في سن الشباب! والاهم هو ان ملكية العقار والوحدات السكنية تظل باسم الصندوق العقاري لحين سداد اخر قسط وبالتالي ليس هناك ما يوجب الكفيل الغارم وخصوصا ان الأقساط أصبحت تستقطع من الراتب للموظف والمتقاعد ولا توجد مشكلة في تجاوز سن الـ(65) عاما، فليس للصندوق ان يفترض وفاة المقترض في هذا السن وهو يعلم بأنه سيصرف له راتب تقاعدي ويمكن إعادة الجدولة حتى لو تجاوز السداد (25) عاما! أي ان اعتماد سياسات مشددة لمؤسسة حكومية انشأت لتقديم دعم للمواطنين لا يجب ان يصدر منها في وقت نرى بنوك تعدد المليارات على اثرياء ولم تظهر مشكلة! فجميع مصادر اصبح لا يتماشى مع توجه الدولة حل ازمة السكن التي تعاني منها معظم الاسر ذات الدخل المنخفض التي لا تتحمل ارتفاع الايجارات وكذلك تنظيم الدعم السكني المقرر من مجلس الوزراء قبل عامين والذي نص في شروط التقدم على الدعم السكني ان لا يكون لدى الأسرة القدرة المالية على تملك السكن! ومع تغير الظروف التي تعمل بها وزارة الإسكان كان يجب ان تكون هناك شفافية في وضع تلك السياسات بإبراز أسبابها وماتم في شأن تحسيد قروض الاسر التي ترعاها وزارة الشؤون الاجتماعية – حينها – التي تشارك في لجنه مع الإسكان والمالية لوضع الآلية المناسبة لسدادها!

كما في الجانب الآخر من السياسات والاليات التي يتم استخدامها لتحقيق الهدف من انشاء الوزارة نجد التغيير المستمر بها واختلافها وعدم الاستقرار في تنفيذ اي استراتيجية او خطة او حتى مشروع وكل فترة يتم طرح أفكار جديدة وإيقاف الاستمرار في تنفيذ ما بدأ فيه، فسياسة التطوير للأراضي البنية التحتية التي بدأت بها الوزارة ليتم توزيع الأرضي المطورة للمستحدين اختلفت وأصبح هناك توجه جديد لتسلیم الأرضي الخام لمطورين وعبر اتفاقيات قد لا تنجح بسبب عدم نقاء المطورين في استقرار سياسات الوزارة التي ستؤثر على أسعار وحداتهم بعد سنوات التطوير والانشاء، إضافة الى ضعف السيولة ومخاطر التمويل! فإذا كانت الوزارة غير قادرة على حل أزمة السكن كما يجب ان تحل وتحقق التوجه العام برؤية شاملة لا تهمل معظم من لا يملك مسكن، فإنه يجب الا تسعى لوحدها في ذلك لإغفال ملف او معاملة وفق امكانياتها بل يجب ان تبرز المشكلة كما هي بالواقع والمتطلبات الازمة لحلها نظرياً ومالياً وليس لترحيلها! ليتم اعتماد سياسات مستقرة تحقق الأهداف وإزالة الغموض الذي بسببه توقف القطاع الخاص والافراد عن انشاء المزيد من مشروعات الوحدات السكنية، والاهم ان هذا الغموض ينافي السياسات سبب ذلك في زيادة حجم الازمة خلال الفترة القليلة القادمة بانكشف فشل الهدف من القرار المعول عليه لتخفيض أسعار العقار بسبب السياسات التي مستخدمة لتنفيذها!

يارا .. بأي ذنب قلت؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاصد 29 شعبان 1437هـ - 5 يونيو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/06/05/article_1060064.html

أ. د. رشود بن محمد الخريف

الطفولة يارا القحطاني (8 سنوات) كانت ضحية خلافات بين زوجين مطلقين، تولت الأم رعاية يارا لحين بلوغها سن السابعة، ولكن والدها رفض أن تعيش معها، فانتقلت إلى العيش معه في مقر إقامته بالرياض، مع أن يارا لم تكن ترغب في الانتقال للعيش مع أبيها، ما عرضها للعنف والتغنيف المتنكر من والدها "المجرم"، فضربها ضرباً مبرحاً بالأنوب الذي يوصل بجهاز المكيف، ثم زاد عليها بـ"خيزرانة" غليظة، وكانت الضربة القاضية على رأسها بذلك الأنوب الذي أودى بحياتها. ومن أغرب الغرائب أن سبب هذا العنف هو نافذ الطفلة يارا البريئة على والدها بقولها: إنها لا تحبه بسبب نقلها بعيداً عن أمها، ما أثار ثائرته، فضربها ضرباً مبرحاً، ثم حبسها في غرفة مظلمة؛ وتسبّب ذلك العنف غير المبرر في دخلها في نوبة بكاء عنيفة، وتوفيت يارا في طريقها للمستشفى، ولكن بأي ذنب قلت؟!

بالتأكيد يتحمل الأب المجرم دم الطفلة يارا، فمن واجباته الشرعية المفروضة عليه؛ إما أن يقوم برعايتها لتعيش حياة كريمة معه إما أن يتركها لتعيش مع والدتها التي ترغب - هي أصلاً - في العيش معها، ولكنه لم يراع غريزة محبتها (الفطرية) لوالدتها، ولم يحترم طفولتها، وفوق ذلك لم يراقب الله في تصرفاته الحمقاء، هذه التصرفات التي كان يظن بعضهم أنها تحدث - فقط - في بلاد غير المسلمين، ولكنها أصبحت تترکر على صفحات الصحف اليومية ومواقع التواصل الاجتماعي، ما يدل على ضعف الوازع الديني، وغياب الضمير الإنساني لدى بعض أولياء أمور الأطفال، وربما عدم فاعلية الجهات المسؤولة في تقييم المسائل قبل المضي في منح حق "الوالدية" ورعايا الأطفال.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: هل هناك أطراف تتحمل المسؤولية إلى جانب الأب الظالم؟ في حادثة مؤلمة حدثت في الرياض قبل سنوات، أجرت زوجة أن تشتري حريتها بطلب الطلاق والخروج من قفص زوجية دام ثلاث أو أربع سنوات، بعدما أجبرت بإعادة المهر الذي لم تتسلمه (هي) في الأساس، بل قام أقاربها بإتفاقه على حفل الزواج وتوباعه، هذا الوضع جعلها تقبل بعمل أو وظيفة دون طموحها لتسديد المهر بالتقسيط. ليس من المنطق أن يُنظر في وضعها النفسي والمالي قبل إجبارها على إعادة المهر بالتقسيط؟!

وفي حالة يارا، أليس من الإنسانية تقييم الواقع المناسب والبيئة الأفضل لتنشئتها وتربيتها في بيئة كريمة، تساعد على استمتاعها بطفولتها؟ أعتقد أن على القاضي الذي ينظر في أحقيّة رعاية الأطفال أن ينظر بعين واسعة وفاحصة لكل الأبعاد والمسائل والأخطار، ومن ثم يتخذ الحكم الذي يصب في مصلحة الطفل سواء منح حق الرعاية للأب أو الأم.

وامتداداً لما طرحته في مقال سابق، أكرر الحاجة إلى تأسيس "الجمعية السعودية لمكافحة العنف ضد الأطفال"، لتوسيعه المجتمع بخطورة العنف ضد الأطفال، وإجراء الدراسات التي ترصد معدلات انتشاره وأسبابه والعوامل المؤثرة فيه، إلى جانب اقتراح الأنظمة والبرامج الكفيلة بحماية الأطفال ضد العنف الأسري وغير الأسري، خاصة أن «رؤية المملكة 2030» تدعم العمل الاجتماعي غير الربحي من كل النواحي، وتعمل على تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية ... وتوسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي، وتمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية، كما تعمل على أن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية.

مكافحة الفساد والفساد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/06/article_1060373.html

خالد السهيل

ترتبط الهيئة العامة لمكافحة الفساد في معرض دراسة لها أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي بضعف الوازع الديني الذي احتل في دراستها المرتبة الأولى بنسبة 83 في المائة.

من المؤكد أن 100 في المائة من المحفزات للفاسد كي يمارس فساده هو ضعف الوازع الديني، لأن الإنسان الذي يستحضر مخافة الله يتأى بنفسه عن مثل هذا الفساد.

وبالتالي لا يمكن التعويل على هذه النتيجة والارتهان للراحة، فهي وإن كانت السبب الرئيس للفساد، لكن لا يعدو كون هذا السبب أمراً بدھياً، لا يتربّ على الحديث عنه تغيير الواقع لفساد لهؤلاء.

من المهم جداً أن نتذكر أن المعاملات تحكمها أنظمة وقوانين وضوابط تحقق ما لم يستطع الوازع الديني أن يتحققه. ومن المفهوم أيضاً أن ضعف الوازع الديني وراء كل الجرائم التي تحدث في العالم كله وليس عندنا فقط. ربما هذا هو السبب الذي جعل البعض يست亨ج الإشارة إلى هذه القضية واعتبارها سبباً للفساد، خاصةً أن المقارنة تم مع مجتمعات لا يشكل التدين عندها نسبة كبيرة. وهذا يجعل قضية الوازع الديني سلوكاً شخصياً يتحمل المرء وزره باعتبار أن "كل نفس بما كسبت رهينة" وباعتبار "إنك لا تهدي من أحببت".

هذا يأتي دور العقد الاجتماعي، والأنظمة واللوائح وتعزيز النصوص الشرعية والقانونية في الحساب والعقاب لكل من يستقوي على الشأن العام ويسرق حقوق الناس ويسخر القوانين والأنظمة. هذا الفساد الذي تعانيه المجتمعات البشرية، ينقاوّت مداء من مجتمع لأخر، بقدر قوة وصرامة الآليات التي تتولى الرصد للتجاوزات والمحاسبة عليها. لقد كانت الشفافية عنواناً مهماً في رؤية المملكة 2030، وتعزيز أدوات إشاعة الشفافية، تتطلب مواجهة صادقة للفساد والفسادين. وذلك بتمكين الكفاءات التي تتمتع بالمهنية العالمية والوطنية والنظافة. لقد لمست دراسة "نزاهة" قضايا وممارسات فساد مهمة من بينها: (ضعف أداء الجهات الرقابية والقضائية، التساهل في تطبيق العقوبات النظامية، وجود أنظمة إدارية معقدة وقديمة، غياب الشفافية، انخفاض الأجر للموظفين الحكوميين، الأساليب الفاسدة تؤدي للحصول على خدمات أسرع، صعوبة الإبلاغ عن الفساد، القبول الاجتماعي لبعض مظاهر الفساد).
هذا تشخيص دقيق للمشكلة، يبقى تفعيل الحلول.

تقرير الأمم المتحدة وعجن السياسة بالحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160606/Con20160606842880.htm>

عبدالرحمن اللاحم

لا يوجد قرارات دولية أو اتفاقيات أممية تمنع الحروب في العالم إلا أن المؤسسات الدولية والقانون الدولي توصل إلى جملة من القواعد والمبادئ التي تنظم الحروب في هذا العالم لأنه من غير المنطقي القضاء على المنازعات المسلحة أو منعها وذلك وفقاً للطبيعة البشرية، فنظمت الاتفاقيات الدولية حماية الأسرى وأ آلية التعامل معهم واستهداف المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ونوعية الأسلحة المستخدمة في تلك النزاعات وتجرم استخدام أسلحة بعينها والتي تتسبب في ضحايا مدنيين في تلك الحروب ، فالحروب ليست مطلقة من أي قيد قانوني، كما أن هناك قوانين واتفاقيات دولية تحكم القضايا في وقت السلم، وهناك اتفاقيات أخرى أيضاً تحكم وتنظم حالة الحرب والنزاعات المسلحة، وهذا ما لمسته قوات التحالف لاستعادة الشرعية في أول غارة شنتها على المتمردين على الشرعية والدولة والقانون في اليمن، فكان التحالف مهتماً بالجوانب الإنسانية وتحبيب المدنيين عن هذه الحرب إضافة لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضاربين من تلك الحرب، وقد أعلنت قيادة التحالف منذ بداية الحرب فتح المجال لكل المنظمات الإنسانية لمراقبة سير العمليات القتالية والإجابة عن أي تساؤل يثار حول العمليات المنفذة، كما أن قوات التحالف قامت باستخدام أسلحة بالغة الدقة وباهظة الثمن وذلك بهدف إبعاد المدنيين عن أي استهدف أو ضرر، وكذلك الابتعاد التام عن استهداف المؤسسات المدنية أو التعليمية أو الأحياء السكنية التي يعلم تماماً أن الانقلابيين من جماعة الحوثيين يتربسون بها وذلك كله انطلاقاً من مبدأ إنساني وأخلاقي وتأكيداً على أن هذه الحرب كانت لإنقاذ شعب غلب على أمره من قبل عمالء الفرس وذلك تحقيقاً وتوفيراً لأجندتهم في المنطقة.

لذا فإن تقرير الأمم المتحدة ضد قوات التحالف والزعم بأن هناك خروقات إنسانية في الحرب لم يعتمد على وقائع حقيقة على الأرض، كما أنه لم يعتمد على تحقيقات محايدة أو معلومات يستفيها من قيادة التحالف التي تتمتع بشفافية عالية في التعاطي مع العمليات القتالية هناك، وإنما كانت المعلومات التي أنس عليها التقرير مستندة من جماعة الحوثيين وملاي إيران والملاي المنتشرة في العالم والمخترقة لكثير من المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص العاملة في حقوق الإنسان لأن تقريراً حقيقياً لا يمكن أن يكون موضوعياً ومتافقاً مع مبادئ حقوق الإنسان إلا إذا كان مؤسساً على حقائق وواقع حقيقة لا أن يعتمد على مهارات من جماعة مسيئة لا تؤمن بقيم حقوق الإنسان أو تكرث للمدنيين وحقوقهم بدليل أنهم جعلوه حصننا يسترون خلفه ضد قوات التحالف غير عابثين بأرواح الأطفال والنساء وستبقى المشكلة الأزلية قائمة وهي عجن السياسة بحقوق الإنسان.

النبوغ وسط ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4140971>

محمد الصويع

الاعاقة ليست سبباً رئيساً للخمول والتواكل وعالة الفرد على أسرته ومجتمعه، فمعظم المعاقين نبغوا في مسارات علمية وأدبية وفنية عديدة قد لا يسعني المجال هنا لذكر أسمائهم وتفاصيل مواهبهم ونبوغهم، وثمة مفكرون وعلماء لم تمنعهم الاعاقة من بلوغ ذروة الشهرة والمجد والمال، وقد بزوا بذلك الأسواء من البشر، وهذه حقيقة واقعة يلمسها الجميع ويتعاشون ويعيشون معها.

ومن تلك المواهب من ذوي الاحتياجات الطفل أسامة محمد عبدالرحمن المبارك، ويبيلغ من العمر أحد عشر عاماً، وقد حصل هذا الطفل على جائزة الأمير سلطان بن سلمان لحفظ القرآن الكريم للأطفال المعاقين، ولم يخف صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية مشارعه أثناء تكريمه هذا الطفل الموهوب وهو مصاب بـ «متلازمة داون»، ولم يمنعه ذلك من الحصول على تلك الجائزة.

هو طفل متميز كرمه سمو أمير المنطقة الشرقية في حفل تكريم الدفعة السابعة والعشرين من طلاب جمعية تحفيظ القرآن الكريم بالمنطقة، وجدير بالذكر أن هذا الطالب الموهوب كرم على يد سموه للمرة الأولى في العام المنصرم، كأحد المتفوقين وحصل على جائزة حفظ القرآن الكريم كاملاً، رغم حالته الصحية واعاقته، بما يدل على أن الاعاقة في حد ذاتها لا تمثل عائقاً أمام نبوغ الإنسان وبراعته وتقدمه في شتى ضروب العلم والمعرفة.

تشجيع سمو أمير المنطقة الشرقية لهذا الطالب الموهوب للمرة الثانية يدل على رعايته واهتمامه بالمتفوقين والمبدعين، وقد انعكس هذا الاهتمام على نفسية الطالب، فتعهد باستمراره في التفوق ومواصلة مسيرته التعليمية، ودعم هذه الفئة من فئات المجتمع وتشجيعها له مروّدات ايجابية فاعلة، واهتمام سموه بهذه الفئة من ذوي الاحتياجات يمثل رسالة واضحة بأهمية اندماج ذوي الاعاقة في مجتمعهم وعدم وضع أي حاجز يمنعهم من الابداع والتفوق.

تلك الفئة الغالية هي جزء من مجتمعنا السعودي الناهض، ولا بد من رعاية أفرادها وتشجيعهم على ممارسة أنشطتهم وهواياتهم، وقد سبق لسمو أمير المنطقة الشرقية التأكيد على أهمية العناية بهذه الفئة في كثير من مجالاته الأسبوعية «الاثنينية» بالamar، وقد سبق لسموه استضافة أصحاب الاعاقة الحركية وأعضاء نادي وجمعية الصم بالمنطقة، وأكد على أهمية تلك الرسالة داخل مجتمعنا السعودي.

وليس هناك عذر وجيه لأي مسؤول في الدولة يحول دون التعامل مع ذوي الاعاقة، بعد أن أثبتوا تواجدهم وحضورهم الملفت للنظر في عدة مجالات ومبادرات منتجة، والطفل أسامة دليل واضح على النبوغ والتفوق، فحفظ القرآن الكريم في سن المبكرة يدل بوضوح على نبوغه وموهبتة.

تشجيع ذوي الاحتياجات أمر مهم للغاية، فتنمية المهارات في نفوسهم ومواصلة تشجيعهم على ممارسة هواياتهم أسلوبان مهمان لتفوقهم ونبوغهم، وكما أسلفت في ديباجة هذه العجلة، فإن كبار المفكرين والأدباء والفنانين والمقرئين للقرآن أيضاً وعلى رأسهم على سبيل المثال لا الحصر شيخ المقرئين محمد رفعت بربوا واشتهروا وبزوا أفرادهم الأسواء رغم اعاقتهم.

كثير من الأدباء والمفكرين والفنانين في كثير من أصقاع العالم عانوا من الاعاقات، ولكنها لم تمنعهم بأي حال من الأحوال من استمرارهم في العطاء بعد تفوقهم في المجالات التي مارسوها، فدول الشرق والغرب مليئة بمنادج عديدة من هؤلاء الذين خدموا مجتمعاتهم وأمتهن بعطاءاتهم الثرية والمتقدمة في المسارات التي نبغوا فيها، وقدموا من الخدمات الجليلة ما لم يتمكن الأسواء من تقديمها.

العنف .. إلى أين نحن سائرون؟!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 رمضان 1437هـ - 7 يونيو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/681940>

أمل زاهر

لم يعد جديداً أن تطالعنا الصحف بين آن وأخر بخبر عن تعرض شخص لطعنات متعددة نتيجة لشجار تفجر مع شخص آخر ، ليزيده الأخير حتفه ، كما نباتنا صحفة (عكاظ) الأسبوع الماضي عن رجل في الخامسة والثلاثين من عمره مات إثر طعنات وجهها له شاب في الخامسة والعشرين من عمره نتيجة لعراك تفجر بينهما، لم يذكر الخبر أسبابه !، وبعيد حادثة الطبيب الأردني الذي تعرض لمحاولة قتل من زوج السيدة التي قام بتوليدها ، توالت خبر أو أكثر عن تعرض بعض الأطباء ، والكوادر الطبية للعنف من المرضى أو أهاليهم !

شاب آخر تшاجر في بناء مع زميل له ووجه له أيضاً طعنات كادت ترديه حتفه ، وهل جرا من أحداث العنف التي لم يعذنا مجتمعنا من قبل ، والتي لا بد من الوقوف عندها كونها مؤشراً خطيراً يستدعي التحذير وفرع الجرس عالياً !! فيبدو أن السلم المجتمعي اليوم رغم جهود رجال الأمن الحثيثة والمقدرة - تنهده حالة احتقان ، قابلة للاشتعال لمجرد شجار عابر لم يستطع فيه أحد الطرفين كبح جماح الذات والسيطرة عليها ، مما يدل على حالة من التأزم النفسي التي تنتظر اللحظة المواتية للانفجار بالآخر وبث حمم براكيتها في وجهه !

حالات حرق الشهادات أيضاً تشي بحالة الاحتقان هذه التي ترتد على الذات والإنجاز - مهما كان حجم هذا الإنجاز أو درجته ، في محاولة يائسة ومحبطة لاجتراح واقع جديد يتخلص فيه الشاب أو الشابة من بؤس ومرارة التسкуك على هامش الحياة ، بعيداً عن دوائر العمل والوظيفة والقدرة على الفعل . وهي أيضاً محاولة لفت النظر وصرخة استغاثة يوجهها الشباب للمؤولين والمتسلسين لسدة الوزارات والمراكز القيادية ، أن هلموا نحن في مأزق حقيقي يهدد كينونتنا ووجودنا ونظرتنا للحياة ، وشعورنا بالانتفاء لوطن يفترض أن يحيطنا بذراعيه ويمدنا بالقدرة على الحلم وتغيير واقعنا ، ويساعدنا على التمدد والاتساع وتوظيف طاقتنا المهدرة !

الحوار الذي يتحول مابين غمرة عين وانتباها على تويتر ومجموعات الوتساب إلى لغة عدوانية تهدر بأذعن الشتائم والسباب هو الآخر دليل على عنف خفي متازم ! اللغة التي تنوء بما تحمله من دلالات عنصرية كريهة وطائفية بغيضة ، أو مفردات التصنيف القسمي والتبعي والتفسيق وتوجيه الاتهامات هي الأخرى دلالة على العنف المختزن الواقع على أهبة الانتظار ، ليرمي بشره وحجمه على مجتمعنا مهدداً سلمه وأمنه !

كل مسابق يستدعي وقفة جادة ودراسات مستفيضة لسر أغوار العنف- بكافة أشكاله سواء منه اللغوي أو الذي يصل للاشتباك الجسدي- والبيئة الحاضنة والمولدة له ، ومقاربة كافة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تساهمن في تغذية مناخ العدوانية ومدّه بأسباب الحياة والاستمرار والتمدد ! وهنا لابد من أن تحضر صعوبة الواقع الاجتماعي المحاط بغول البطلة الذي يغتال أحلام الشباب والشعور بقلة الحيلة والعجز عن تغيير واقعهم مع الجهل بكيفية التعبير عن هذا العجز في ظل تغيرات اقتصادية طالت شرائح من المجتمع ، وتردي بعض الخدمات المقدمة لهم بما فيها الصحية، ناهيك عن الشعور بعدم تكافؤ الفرص نتيجة لنشاش ثقافة المحسوبية على حساب الكفاءة والاقتدار.

لابد أيضاً أن نتوقف طويلاً أمام ظاهرة انفراط منظومة القيم المجتمعية الجميلة والأسباب المختلفة لتفككها ، وهي التي كانت تظلل مجتمعاتنا بفائها وتضخ فيها ما يكسب النسيج المجتمعي متانة وقوة وسلاماً ووناماً ، ولعل لي عودة لهذا الموضوع في مقال آخر.

أخيراً أعزائي وعزيزاتي القراء أهنئكم بشهر رمضان المبارك ، صوماً مقبولاً وشهراً حافلاً بالخيرات والطاعات والسلام النفسي .

تأمين الأرامل والأيتام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/08/article_1060963.html

خالد السهيل

قالت صحيفة "الرياض" أمس إن جمعية كف الخيرية وفرت تأميناً طيباً لأكثر من ثلاثة آلاف من أرامل وأيتام المنطقة الشرقية. سبق أن تناولت هذه القضية في أكثر من مقالة.

وسبق لوزارة الشؤون الاجتماعية "قبل تغيير مسمها وضمها للعمل" منذ عدة سنوات أن استقطعت شركات تأمين في المملكة، وسعت لتطبيق تأمين صحي على جميع المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المملكة.

وكاد المشروع أن يتم، ولكن توصية من أحد الخبراء أفضت إلى الطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية حينها الترخيص في هذا المشروع، وعدم اعتماده، باعتبار أن التأمين على كل المواطنين السعوديين قادم لا محالة.

مضى على هذا التطبيل أو التأجيل أكثر من خمسة أعوام. كان بالإمكان خلالها أن يتلقى المستفيدين من الضمان الاجتماعي علاجاً مجانيًا بمستوى متميز، يجعلهم ينأون بأنفسهم عن تسول هذا العلاج، أو الارتهان لطوابير الانتظار الطويلة في المستشفيات الحكومية.

الحقيقة أن السنوات الماضية، شهدت فيها خدمات الضمان الاجتماعي تطوراً لافتاً، وأصبحت خدمات الضمان تغطي إلى جانب الدعم المالي احتياجات أخرى تتعلق بتسييد جزء من فواتير الكهرباء وت تقديم دعم فوري مقطوع للحالات الشديدة الحاجة.

خدمات الضمان الاجتماعي، كانت في طريقها للتألق وتتويج هذا المجهود بإكمال خدمات العلاج المجاني من خلال التأمين الصحي. لا أدرى بماذا يشعر هذا الخبر الناصح، الذي أعاد وزارة الشؤون الاجتماعية عن إنجاز مشروعها تجاه هذه الشريحة المحتاجة.

لا بد هنا أن أعود للإشارة بخطوة جمعية كف الخيرية تجاه أيتام وأرامل المنطقة الشرقية، وأحدث الجمعيات الخيرية الأخرى على الأخذ بمثل هذه الخطوات الإبداعية.

إن سلال الغذاء التي توزعها الجمعيات الخيرية والإعلانات العينية الأخرى مهمة، لكن توفير التأمين الصحي اللائق، خطوة إبداعية مميزة جداً.

لا يفوتي هنا أن أتنى على الدكتور مفرج الحبانى وزير العمل والتنمية الاجتماعية أن يعيد إحياء هذا الموضوع، وتطبيق التأمين الصحي على فقراء الضمان الاجتماعي من أرامل ويتامى، هذه الشريحة تستحق الاهتمام. وعندما يأتي التأمين الصحي على جميع المواطنين، يمكن الخلاص من العقود السنوية التي تقدم الحد الأدنى من العلاج لهذه الفئة المهمة.

السعودية خارج العنف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160608/Con2016060843165.htm>

عبدة خال

لعبة السياسة لها فجوات وعلى السياسي الماهر أن لا يطل من تلك الكوات كي لا ينفضح أمره أو نواياه التي يجب أن تظل مغلفة بما يكفل للسياسي عدم الاحتراق.

هذه الفاعة الدبلوماسية فلت على أمين هيئة الأمم المتحدة بان كي مون عندما انزلق في أحد المنعطفات ووافق على التقرير الذي تحدث عن العنف ضد الأطفال في اليمن، محملاً السعودية ودول التحالف العربي نتائج ذلك العنف.

وفي هذا الفعل تسرع لا يليق برجل يرأس أكبر تجمع دولي أن يقع في شراك المغالطات ويتمهم عدة جهات عملت على تجنيد المنطقة ويلات كارثية لو لم تساند الشرعية في اليمن.

وتؤكد على انسياق بان كي مون للعجلة ما حدث بالأمس فلم يمض سوى يومين حتى تلقينا خبراً يفيد أن الأمين العام رفع اسم التحالف من القائمة بشأن حقوق الأطفال وأن الرفع رفع نهائياً كون التقرير بني على معلومات غير صحيحة كما أكد على ذلك مندوب المملكة في الأمم المتحدة، المهندس عبدالله المعلماني بأن التقرير لم يراع الخطوات والإجراءات الواجب مراعاتها، وأغفل الكثير في استعادة الشرعية لليمن وت تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني..

وفي خطوة موازية قابلت الحكومة الشرعية اليمنية التقرير بأنه مجاف للحقيقة وأن مصداقية هيئة الأمم ستكون على المحك لعدم التحرك إزاء مجازر الميليشيات ضد المدنيين، وأن التقرير ما هو إلا تعضيد لإصرار وتعنت الميليشيات في افتلال العملية السياسية.

وبهذا الرفع علينا شكر السياسة الخارجية للمملكة التي لم ترضخ بتقل تقرير مغالط للحقائق فسعت (العجلة) (استعادة حق مشروع) يؤكد على أن مشاها لاستعادة شرعية بلد ومناهضة الميليشيات التي أرادت توقيض بلدها والمنطقة معاً، كان موقفاً صائباً.

والرفع يؤكد أيضاً أن المؤسسة (هيئة الأمم) أكثر تريثاً من الفرد (بان كي مون) في تلمس الحقائق وممارسة دور السياسي الذي لا يسعى إلى احتراق نفسه.



مشكلة البطالة مرة أخرى

المصدر: جريدة اليوم الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4141321>

د. عبد الرحمن الربيعة

الإنسان بفطرته يحب العمل والإنتاج الذي يوفر دخلاً مادياً له، ليحقق عيشة مناسبة في هذه الحياة، ومن الطبيعي أن من مسؤوليات الدولة الرئيسية تحقيق هذه الفطرة الإنسانية بزيادة فرص عمل للمواطنين «ذكوراً وإناثاً» يستطيعون من خلالها توفير مورد مالي لمعيشة أسرهم وفي نفس الوقت يساهمون في بناء وطنهم، كسواعد منتجة ومخالصة تشارك في تنمية ونقل وتوطين التقنية للبلاد.

إننا نشاهد حالياً بروز ظاهرة البطالة مرة أخرى وبصورة سريعة وهذا يعني أن الحكومة لم توفق في وضع الاستراتيجية الفاعلة وطويلة الأمد لعلاج مشكلة البطالة بالاستفادة الحقيقة من الطاقة البشرية الشابة للشعب السعودي، والدليل ما يلاحظ الآن من وجود كوادر متعلمة وطنية لا تجد فرص عمل مثل المبعثين الذين عادوا من الدراسة بالخارج أو خريجي الجامعات السعودية بمن فيهم المهندسون أو خريجو المعاهد المهنية وغيرهم.. إن موضوع علاج البطالة بطريق القوة والفرض كما كان سابقاً ثبت بالدليل الميداني أنه «غير صحيح» وهو علاج وقتى «مُسكن» لا يقتضي تأثيره بسرعة وهو في نفس الوقت أوجد «البطالة المقنعة» التي حذر منها الكثير من الشخصيات الوطنية في العديد من اللقاءات والمقالات ولكن مع الأسف لم تجد أدنا صاغية حقيقة من المسؤولين الحكوميين لغرض الوصول إلى استراتيجية واقعية ومؤثرة لتوظيف الشباب على المدى الطويل، وللتاريخ كل ما كان يعمل من استبيانات وورش عمل عبارة عن ديكور ومكياج خارجي لتبرير القرارات المتخذة من قبل بعض الوزارات الحكومية المعنية، لذا علينا الآن الاستفادة من الدرس السابق وعدم التظاهر بعدم وجود «مشكلة البطالة» لدى الشباب السعودي «ذكورا وإناثاً» أو أن الحل بسيط بالضغط فقط على القطاع الخاص للتوظيف، حيث إن هذه من الخطوات التي لا تعالج المشكلة من جذورها وسوف تتكرر المشكلة مرة أخرى.

موضوع البطالة أمر أساسي ومقلق لبرنامج التنمية «التحول الوطني 2030» الذي تهدف قيادتنا الرشيدة إلى تحقيقه خلال 15 سنة، حيث إن هذه الفترة قصيرة في عمر التاريخ لغرض تحقيق هذا الهدف النبيل، لذلك فالامر يستوجب اجراء مراجعة ودراسة «محايدة» لواقع الحال وما هو المطلوب لإيجاد فرص عمل «حقيقية ومنتجة و طويلة الأمد» للشباب السعودي المحب لوطنه الذين نعول عليهم الأخذ بزمام المبادرة لتنمية ونهضة المملكة العربية السعودية للوصول إلى آفاق جديدة تحقق التطور والرفاهية للشعب الكريم.. وإلى الأمام يا بلادي.



مبادرة الأمن .. وانطلاق العمل القانوني

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/09/article_1061270.html

د. فیصل بن منصور الفاضل

تحدثنا في مقالات سابقة عن دور الإدارة القانونية، وأنها من الركائز الأساسية لعمل الجهات في القطاعين العام والخاص، وأن أعمال هذه الجهات وإجراءاتها تتطلب وجود إدارة أو وحدة قانونية تضم كوادر قانونية مؤهلة، ولديها الخبرة لتسخير أعمالها بكل مهنية، وتطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بكل شفافية ونزاهة بما يحقق أهداف الجهة، ويكفل قيامها بتنفيذ المهام المنوطة بها بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية.

كما تحدثنا في المقال السابق عن اهتمام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالعمل القانوني منذ تأسيسها، وما أثمر عنه من تحقيق جملة من الفوائد، منها صدور منظومة متكاملة وحديثة من الأنظمة واللوائح للسياحة والتراث الوطني، وضمان إبرام عقود واتفاقيات سلية وصحيحة الأركان، وصدور قرارات منتجة وسليمة من الملاحظات النظمية، والنظر في التظلمات والشكوى والفصل فيها بحيادية وشفافية، إضافة إلى خلو سجل الهيئة من أي خسارة في ملف الدعاوى أمام الجهات القضائية.

والاليوم سنخصص الحديث في هذا المقال عن مبادرة متميزة للأمن العام تحققت بفضل الاهتمام بالعمل القانوني وتفعيل دور الإدارة القانونية وتمكينها من القيام بمهامها المنوطة بها، وتمثل هذه المبادرة التي أطلقها الأمن العام في ملتقى الإدارات القانونية الأول على مستوى وزارة الداخلية بمختلف قطاعاتها، وقد حضرت شخصياً هذا الملتقى الذي عقد يومي 12/8/1437هـ، واستمعت إلى كلمة الفريق عثمان المحرج مدير الأمن العام خلال افتتاحه، وأشار إلى أن هذا الملتقى حظي بموافقةولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مع التوجيه برفع ما يتم الوصول إليه من نتائج ونوصيات، وبين أن نظام المملكة يتيح لكل مواطن التفاصي وإقامة الدعاوى حتى على الجهات الأمنية، وهذا حق يكفله النظام في المملكة، وفيصل في ذلك هي الجهات العدلية، وهناك 24 تليفون رد آلي يستقبل الشكاوى على مدار

الساعة، وأوضح أن الملقي يهدف إلى استفادة منسوبي الإدارات القانونية من توصياته، وأن هذه الإدارات تمثل قطاع الأمن العام في الترافع أمام جهات التقاضي، وتمثل وجهة نظر القطاع وتقييم ما لديه للجهات العدلية . كما أكد محمد المطيري مدير عام الشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة الداخلية، أهمية هذا الملقي القانوني والاستفادة من توصياته في تعزيز الدور القانوني وتعزيز الدور الوقائي ورفع مستوى الوعي القانوني، كما أوضح اللواء سعود الطريف مدير عام الإدارة القانونية في الأمن العام، أن الاهتمام بالإدارات القانونية أصبح ضرورة ملحة حتى تتمكن من ممارسة أدوارها ومسؤولياتها تجاه المجتمع وحقوق العاملين وفق الأنظمة واللوائح، من خلال إجراءات شكلية وموضوعية دقيقة؛ لتسليط الضوء على دورها ودورها في الأمن العام خطط خطوات تطويرية مهمة في السنوات القليلة الماضية بدعم واهتمام مدير الأمن العام من خلال رفع مستواها التنظيمي، وفتح فروع لها في أغلب مناطق المملكة ودعمها بما تيسر من الكوادر المؤهلة .

وعرض الدكتور سعد الديحاني، الشخصية القانونية على المستوى الوطني عموماً والقطاع الأمني خصوصاً، خلال الملقي مشروع تطوير الإدارات القانونية الذي يهدف إلى الكفاءة والفاعلية، وتمرر منهجه في ثلاثة عوامل هي: العاملون والتجهيزات والإجراءات، ويتكون المشروع التطوير من ثلاثة مشروعات هي، المستشار القانوني الإلكتروني؛ ويختص بإدارة البيانات والقضايا والعمل، ومشروع الدبلوم العالي للمحاماة لممثلي القطاعات العسكرية؛ وبهتم بإعداد الكفاءات المؤهلة في هذا المجال ومساهمة في نشر الوعي النظامي، ويستهدف هذا البرنامج ممثلي القطاعات العسكرية بمختلف جهاتها. والمشروع الثالث هو تطبيق دليل المترافق، ويحتوي على أنظمة مرتبة بحسب التصنيف الموضوعي.

وتلا ذلك عروض متقدمة قدمها كوكبة من القانونيين من مختلف قطاعات وزارة الداخلية .

وأخيراً بقى أن نقول: إن هناك تفاولاً كبيراً في ملف التنمية القانونية، مصدره أولاً: ما ورد في رؤية المملكة لعام 2030 من اهتمام كبير بالجانب القانوني، وما تضمنته من برنامج خاص بمراجعة الأنظمة وتطويرها. وثانياً: بزيادة الاهتمام بالعمل القانوني في عدد كبير من الجهات والمنظمات العامة والخاصة. ونأمل أن نرى الاهتمام بالإدارات القانونية يتزايد ليشمل جميع الجهات في القطاعين العام والخاص، ويتم توفير ما تحتاج إليه من كفاءات قانونية وشرعية وموارد مالية، ويتحقق تمكينها من تنفيذ المهام المنوطة بها لتحقيق الأهداف المؤمل منها بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية، ونلمس أثرها في نشر الوعي القانوني وتطبيق النظام دون مواربة، وإنصاف أصحاب الشكاوى والنظمات، والحد من اللجوء للتقاضي.

حقوق الإنسان في العالم

«مؤتمر العمل العربي» يناقش مكافحة الفقر والبطالة

المصدر: جريدة الشرق السبت 28 شعبان 1437هـ - 4 يونيو 2016م
<http://www.alsharq.net.sa/2016/06/04/1535275>

جنيف - قنا

قال الدكتور عيسى النعيمي وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية القطري رئيس مؤتمر العمل العربي في دورته الـ 43، إن الإجراءات والآليات المتتبعة في منظمة العمل العربية تساهم بفاعلية في مكافحة الفقر ومعالجة مشكلات البطالة في الوطن العربي.

وأضاف النعيمي في الكلمة التي ألقاها باسم المجموعة العربية، في الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة بجنيف، أن المجموعة العربية تعتبر هذه الإجراءات أرضية واسعة لتعزيز وتدعم التعاون البناء القائم بين منظمة العمل الدولية والبلدان العربية، وذلك من خلال منظمة العمل العربية.

وأكّد أن الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر تثمن جهود المدير العام لمنظمة العمل الدولية على تقريره المقدم للمؤتمر والمتضمن مبادرة القضاء على الفقر، الذي يعبر عن مدى اهتمام المنظمة بالمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة 2030. والتقي النعيمي عدداً من الوزراء والمسؤولين المشاركون في المؤتمر.

فقد التقى عبدالسلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية بالمملكة المغربية، وزیر العمل والتوظيف بجمهورية بنغلاديش، وجای رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية، وفائز على المطيري مدير منظمة العمل العربية، كلا على حدة. وتناولت اللقاءات بحث العلاقات الثنائية في مجال العمل وسبل تعزيز التعاون المشترك.

أكدت لـ "الاقتصادية" أن اللجنة رصدت انتهاكات "الحوثيين" بحق الشعب اليمني ورفعتها للأمم المتحدة «حقوق الإنسان» العربية: تقرير الأمم المتحدة ضد التحالف

• غريب" ويفتقد المصداقية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 رمضان 1437هـ - 6 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/06/article_1060351.html

عبد السلام الثميري من الرياض

وصف مسؤول في اللجنة العربية لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية، تقرير الأمم المتحدة الذي أدرج قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في اللائحة السوداء للدول والجماعات المسلحة، التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاعات والحروب، بالتقرير الغريب، والفاقد للمصداقية.

وقال لـ"الاقتصادية" الدكتور هادي اليامي رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية، إن إدراج قوات التحالف في اللائحة السوداء غير منطقى، مشيراً إلى أن أهداف قوات التحالف واضحة منذ اليوم الأول لأنطلاقه، حيث حضر بطلب من الرئيس الشرعى للبيت، ولمصلحة الشعب اليمنى وإنقاذه، حيث تراعى قواعد القانون الدولى لحقوق الإنسان فى تنفيذ مهامها الإنسانية.

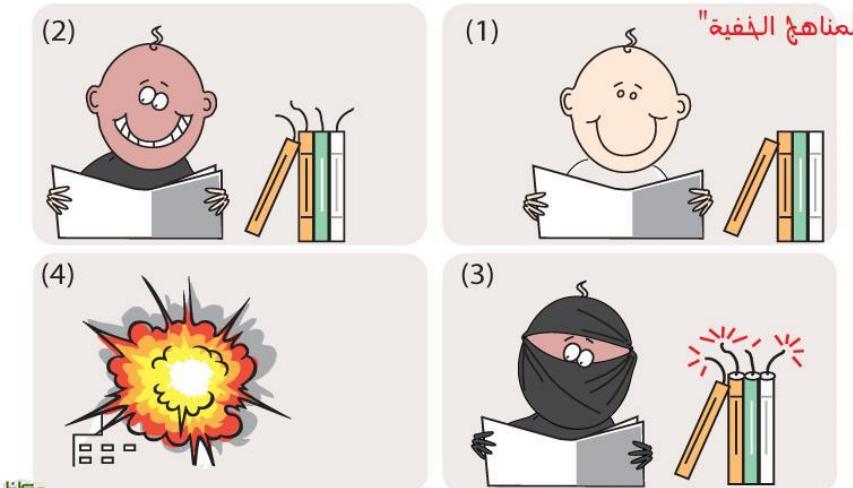
وأكيد اليامي أن لجنة حقوق الإنسان العربية رصدت كثيراً من انتهاكات الميليشيات الحوثية وأعوان الرئيس الخلوى على عبد الله صالح بحق الأطفال أثناء زيارة اللجنة لعدن، والحالة الحرجة للنازحين، واستغلال الأطفال في الحرب، واستخدامهم دروعاً بشرية.

وأوضح أن التقرير الأممى يفتقد للمصداقية، مشيراً إلى أن اللجنة العربية لحقوق الإنسان زارت عدن، بطلب من الحكومة اليمنية، ولم ترصد أي تجاوزات أو انتهاكات لقوات التحالف ضد الشعب اليمنى، مشيراً إلى أن التجاوزات كانت من ميليشيات الحوثى وتم رفع التقارير إلى كل المؤسسات الحقوقية، والمهتمة بحقوق الإنسان عن هذه التجاوزات. وأشار إلى أن اللجنة العربية تتبع الحصار الذى ت تعرض له محافظة "تعز" من قبل الميليشيات الحوثية، واصفاً ذلك بالخطير، داعياً إلى أهمية فك الحصار لتقديم المساعدات لسكانى هذه المحافظة، مؤكداً أن اللجنة مستمرة في متابعة ذلك مع الحكومة اليمنية.

وأكيد أن اللجنة العربية تعد تقاريرها من قبل أعضاء اللجنة المؤثرين، لتأكد من مصداقية هذه التقارير، ولا تعتمد على الآخرين، مشيراً إلى استمرار اللجنة العربية في متابعة الملف اليمني للحد من الانتهاكات. وأشار رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية إلى أن قوات التحالف شكلت لجان لمتابعة أي أخطاء تحدث نتيجة المعارك بحق المدنيين، وذلك بمشاركة مختصين من عدد من الدول، وذلك لتأكد من صحة الإجراءات المنفذة أثناء تنفيذ عملياتها.

وشدد على أن عمليات التحالف لا تتم بشكل عشوائي، ولكن لها أهداف محددة تراعى فيها المكان والمنطقة ووجود السكان، وذلك ما تم ذكره من متحدث قوات التحالف في كل المؤتمرات الصحفية. وأبان أن لجنة حقوق الإنسان العربية تعتبر أن التمردسلح الذى تقوده الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للمخلوع على صالح تهديداً خطيراً وجسيماً لجملة الحقوق والحريات الواردة في الميثاق العربى لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان العالمية. وأكد أن تقارير حقوقية أن الميليشيات سعوا إلى التجنيد القسري باستغلالها للكثير من الأطفال، وهم تحت السن القانونية من أجل إخضاعهم في الصراعات المسلحة وعلى اعتاب جبهات العمليات العسكرية، ليكونوا في مقدمة الصفوف في تلك الحروب والصراعات الطائفية والمذهبية مع بقية الأطراف المسلحة.

كاريكاتير



المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016 م

[http://www.alriyadh.com/
1509108](http://www.alriyadh.com/1509108)



اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 رمضان 1437 هـ - 6 يونيو 2016 م

[http://www.alyaum.com/
article/4140790](http://www.alyaum.com/article/4140790)



المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 رمضان 1437 هـ - 7 يونيو 2016

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/15945098](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15945098)



مَاشوا



المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 رمضان 1437 هـ - 7 يونيو 2016

[http://www.alriyadh.com/
1509392](http://www.alriyadh.com/1509392)

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
رمضان 3 1437 هـ - 8 يونيو
2016 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7184>



المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
رمضان 3 1437 هـ - 8 يونيو
2016 م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15959891>



hilaius@hotmail.com



المصدر: جريدة عكاظ الخميس
4 رمضان ثاني 1437 هـ - 9
يونيو 2016 م

<http://www.okaz.com.sa/news/Issues/20160609/Cartoon201606096962.htm>



المصدر: جريدة المدينة الخميس
4 رمضان ثاني 1437 هـ - 9 يونيو
2016 م

<http://www.al-madina.com/node/682300>